ديمقراطية الصوجان

الديمقراطية و النظام القبلي

في البحرين

عباس ميرزا المرشد

مجمع البحرين الثقافي للدراسات والبحوث
2006

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

مقدمة «مركز لؤلؤة البحرين للدراسات والبحوث»

تتميز ثورة البحرين بعمق جذورها التاريخية، والتي تمتد لاكثر من قرنين هي تاريخ قدوم عصابة آل‌خليفة لحكم البحرين بمساندة الإستعمار البريطاني؛ اضافة إلى انها تغطي مساحة شاسعة من المفاهيم والاسباب تتعدى الفساد المستشري في البلاد او انتهاك حقوق العباد، والتي من اجلها كانت ازمة ثقة حادة بين العصابة الحاكمة والشعب، مما ادى لإستجلاب الأول للمرتزقة في كافة اجهزته القمعية.

قِدم المعارضة البحرينية من جهة، وتمتع شعبه باعلى المستويات الاكاديمية من جهة اخرى كانت رافداً لإثراء المكتبة العربية بالكثير من الكتب والمصادر، والتي تُمنع باجمعها في البحرين ضمن سياسة تكميم الافواه وإزهاق الأرواح، ومن أجل هذا يقوم «مركز لؤلؤة البحرين الدراسات والبحوث» المنبثق من «إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير» بنشر نسخة رقمية مصورة من تلك المصادر والتعريف بها وما تحويه اولاً، اضافة لتعاونه مع كافة المراكز المؤسسات المعنية بالأبحاث السياسية والاجتماعية والتاريخية في مجاله لاحقاً.

هذا الكتاب

الكتاب: ديموقراطية الصولجان: الديمقراطية والنظام القبلي في البحرين

المؤلف: عباس ميرزا المرشد

الناشر: مجمع البحرين الثقافي للدراسات والبحوث سنة النشر: ٢٠٠٦م

تعريف:

يتوصل جميع الباحثين –ومنهم عباس المرشد، الأخ غير الشقيق للشيخ علي سلمان، أمين جمعية الوفاق- لنتيجة واحدة واضحة: لا يمكن للعصابة الخليفية ان تتعايش مع شعب البحرين الأصيل.

نشرت مقالات هذا الكتاب إبان ما يدعونه من «إصلاحات» رفع الطاغية حمد عقيرته بها في المنتديات الالكترونية، لأن نظام الطاغية حمد لم يسمح بنشرها (وهو انتهاك فاضح لحرية التعبير عن الرأي) [ص٧].

لعل جواب الطاغية حمد للمرحوم الشيخ سليمان المدني حينما سأله «هل انت جاد في تلبية مطالب المعارضة» بـــ «انه من المستحيل ان يسمح لهؤلاء الجهال بإدارة الدولة» [ص٩] كفيلة لتوضح انه ما وعد بالإصلاحات إلا وهو يخفي خلفها مؤامرة تجلت واضحة قبيحة في كل المفاصل، وجعلت كل خطوات العصابة الخليفية محاطة بالشكوك، تفوح حولها رائحة العفن.

يلخص الكتاب في مقالاته، رؤية قطاع واسع من الشعب في الفترة التي ساد فيها الهدوء والصمت، لكنه إتسم دائماً بالترقب والحذر، واليقين بمؤامرة خافية الأبعاد ولكن واضحة الآثار والأهداف تحيك العصابة الخليفية بإشراف مباشر من الطاغية حمد ادق تفاصيله.

الإهداء

إلى من كان له الفضل والمنة عليّ

إلى من كان له حق الطاعة بلا قيد

إلى من كان يخفي دموعه وقت غيابي

إلى من كان يحرض فيّ روح الثورة

إلى من كان يعتصر ألما في الخفاء

إلى من أفديه بكل روحي وكياني

إلي أمي .....وفقط

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

علم عمل
إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

المقدمة

تجمع دفتي هذا الكتاب مجموعة من الدراسات والمقالات التي كتبت في أوقات متناثرة ومتباعدة، يجمعها هم واحد وفكرة واحدة وهي، أنه ما من طريق للجمع بين الديمقراطية وبين نظام القبيلة ، رغم كل المحاولات العديدة التي استخدمت في منطقة الخليج العربي أو في أي منطقة أخرى، فكان لهذه الفكرة أن تختبر نفسها في حيز ومنطقة محددة هي البحرين . عملت هذه المقالات والدراسات على أن تبحث في جذور تلك العلاقة وتفتش في حزم الأوراق ، و تُرجع ما تَشكلَ في لَبُوس الديمقراطية إلى حيزه القبلي .

لقد أكدت السيرة السياسية لعملية الدمج، أن محاولة الجمع أو التلفيق بين كلا النظامين قد قادت إلى الفشل في أكثر من مجال، ولكن المجال السياسي كان هو الهم والشاغل . فنتيجة لعملية الدمج هذه، فشل مشروع بناء الدولة الحديثة عندما تم هدم أسس البيروقراطية الأولى في العشرينات من القرن المنصرم (1923-1924) وأصبحت الدولة تدار بعقلية بدوية تعتمد في إدارة أمورها على عناصر الغنيمة والإستيلاء وإرث الغزو .

وها هي الديمقراطية اليوم توشك على الإنتهاء وفقد بريقها، والمجتمع ما زال يبتعد عنها بفعل ممارسات نظام القبيلة . مما يؤكد أننا بتنا نفتقد إلى الأطروحة السياسية القادرة على هزيمة نظام القبيلة .

ونظرا لهذا الوضع المزدوج لم يستقيم التحديث السياسي ونتج عنه مفهوم سلطوي للتحديث السياسي يذكر المتابع بثنائيات التحديث في حقل العلاقات السياسية .

فهناك بنية سياسية أبوية مقابل بنية ديمقراطية وهنـــاك أعـــراف وتقاليـــد قبليـــة وعشائرية وطائفية مقابل علاقات تبادل وتداول ومجتمع مدني وهناك مؤســـسات حديثة أحزاب ونقابات صحف مقابل أحياء و جماعـــات طائفيـــة و عـــشائر. و بصورة مجردة فإن إشكالية التحديث تتمثل في التبعيـــة والخـــضوع للشخـــصية مباشرة مقابل علاقات غير خاضعة في أساسها للتبعية.

لقد حاولت السلطة السياسية أن تدخل شيئا من التحديث على نفسها دون أن يمتـــد ذلك التحديث إلى جوهر وأصل الأبوية والقبلية والعشائرية الكـــامن ، ومـــن دون الأخذ بالشروط العامة لذلك الدخول. فوضعت السلطة السياسية مقولاتها الخاصـــة بالتحديث السياسي، وهي أقرب إلى الضوابط منها إلى المقولات التي يمكـــن أن تطوّر من الفكر والبني المعرفية وذلك كخطوة أولى لتغير العلاقات الاجتماعيـــة والسياسية والتغير الاجتماعي الشامل ، الذي إما أن يمهد المجتمع للتحـــديث ، أو أن يدخله في سياق التحديث السياسي .

ولن يتأتى لنا كشف ذلك إلا من خلال تحديد تلك الـــضوابط الـــسلطوية حـــول التحديث السياسي و أول هذه الضوابط:

1- إحترام الطابع المثالي والثيوقراطي والأبوي للسلطة باعتبـــاره يمثـــل واقعـــا مصوناً بواسطة القوانين والأحكام سواء كانت وضعية أو مـــستمدة مـــن تعـــاليم الدين.

2- تقيد مبدأ المشاركة في حدود نخبة من الطبقة البرجوازية المتـــصلة اتـــصالا مباشرا بإدارة رؤوس الأموال وحركة الاستثمار التابعة للنظام .

3- تنمية شروط الرقابة في التجارة والإقتصاد والعمل الاجتماعي والسياسي والثقافي.

4- تقيد المبدأ العقلاني وعدم الحسم به . فالضرورة تقتضي الأخذ به في كثير من الممارسات كما تقتضي أن يترك في كثير من المواجهات أيضا .

كما عملت السلطة السياسية على أن تفرض على المجتمع التعامل مع كل ذلك على انه ثقافة مستمرة متواصلة مع ما عليه الواقع الراهن . مما يحول الماضي السياسي إلى مثال يحتذي به في مواجهة جملة المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. لقد أسست السلطة السياسية عرفا في مجالات التحديث السياسي منذ البداية يقوم على أساس المناصفة في الإنشاء فمجالس البلدية والصحة والمعارف والمجلس التأسيسي او أية هيئة رسمية أخرى، فإن العرف يقتضي انتخاب نصف الأعضاء من قبل السلطة. الأمر الذي يهيئ للسلطة القدرة على إتخاذ القرار النهائي من خلال صنع تيار يرى أن شرعية الحكم تبنى على الأعراف المكتسبة اكتسابا تاريخيا ولا تخضع لإدارة التمثيل الشعبي . لذلك فإن من جملة الأسباب التي دعت السلطة السياسية إلى حل المجلس الوطني **5 7 9 1** (الوجه الأكثر صراحة في التحديث) هو الاقتراح الذي قدم من قبل كتلة الشعب في المجلس الوطني والقاضي بسحب سلطات الأمير من التصرف بأراضي الدولة وجعلها ملكا خاصا للدولة بدلا من ملكية الأمير لها. لقد رأت السلطة السياسية في ذلك حدا كبيرا لسلطات وقوة النظام فأقدمت على حل البرلمان.

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

لقد جاءت هذه المقالات لتعبر عن وجهة نظر كاتبها في أحداث سياسية حدثت في ختامية القرن العشرين، لكن تلك الأحداث ما برحت تعاود انتاج نفسها منذ أن وجدت قبل قرون، عبر صراع محتدم بين الديمقراطية والقبيلة في البحرين . و سيكون من الملفت إلى النظر أن هذه المقالات لم يسمح لها بالنشر إلا في المنتديات الإلكترونية وعلى وجه الدقة ملتقي البحرين لكنها كانت تأخذ طريقها إلى التداول بين الأصدقاء والمجموعات الإلكترونية وبعض المواقع الصديقة وكان البعض يطبع بعضها ويوزعها كمنشورات، لنكون أمام شهادة حية على أن الديمقراطية والدولة الحديثة لا يمكن أن يجتمعا مع نظام القبيلة .

عباس ميرزا المرشد

المنامة

2005-11-15

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

القسم الأول

النظام القبلي ورهان الديمقراطية

1- رؤية في الإصلاح

2- جذور المشروع الإصلاحي

3- الاقتصاد القبلي والعملية السياسية الإصلاح بين كماشتين

4- نقد مركزية الدولة : بحث في البيروقراطية القبلية

5- المثقف ونقد المملكة الدستورية

6- الرقص على جثة الدولة: نظرة على الحوار الوطني في البحرين

7- خرافة الإصلاح:أكذوبة الديمقراطية الملكية

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

رؤية في الإصلاح

إلى حضرة ملك البحرين

الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

تحية طيبة وبعد،،،

يسرني أن أبعث إليك بهذه الرسالة المخصوصة بغية تعريفك على ما يجول بخاطر أحد المواطنين في هذا الوطن الجميل. لقد كثرت في الأيام الأخيرة القضايا والأمور التي تعصف بالبلاد وتؤخر مسيرة التطوير الشاملة وتشل قدرة المواطن.

ما من شك أن لمثل هذه الهواجس أسبابا ودواعٍ وأنك قادر على سبر غورها، وأنا متأكد أنها مرت عليك كثير، ولكن.. دعني أبدأ من حديثك إلى الراحل الشيخ سليمان المدني عندما سألك: هل أنت جاد فعلا في تلبية مطالب المعارضة؟ فأجبته بإجابة ماكرة شرحت له فيها ما أنت ناوٍ عليه وعلقت على ذلك بقولك: "إنه من المستحيل أن تسمح لهؤلاء الجهّال أن يديروا الدولة"!! كانت هذه الحكاية كفيلة بأن تثير الشكوك والظنون في كل خطوة تقدم عليها وتجعل منك ماثلاً أمام محكمة العدل التابع لضمير الأمة.

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

وربما أوحى إليك بعض حاشيتك أنك على درجة عالية من الذكاء والمقدرة على المناورة السياسية والحصول على أكبر المكاسب؛ إذ استطعت وفق التعبير الشائع أن تجعل المعارضة تحت إبطك وترغها على الدخول في لعبة سياسية لا نهاية لها وأنك قادر على اختراق جدار المعارضة السياسي وخرق منطق التحالف عندها، فأخذتك نشوة الانتصار وتحركت على غير هدى واعتقدت بأنك قادر على الإجهاز على المعارضة عبر استدخالها في لعبة الإصلاح وتضمن محاصرتها في أضيق الحدود.

إن ما حدث يا حضرة الملك ليس ذكاء ولا دهاء أبدا، فحاجة المعارضة إلى بيئة آمنة هي التي دعتها إلى الموافقة، وهم على علم بمصير الكم الهائل من الوعود والشعارات البراقة إذ لن يخرج نظام الحكم في البحرين عن أي طبيعة أي نظام حكم في العالم العربي.

حضرة الملك.. إن نبرة التعالي والتذاكي وعملية الإقصاء و التهميش والاستبداد في الرأي هي من أخطر القضايا على أي نظام حكم، ومع الأسف الشديد إن سياسة الحكم المتبعة في البحرين تقوم على مثل هذه الدعائم.

حضرة الملك.. لقد أصبح الوقت مؤاتيا ومناسبا جدا لكي تتنازل العائلة الحاكمة عن بعض الامتيازات التي استفردت بها منذ عقود من الزمن، من دون وجه حق؛ فالعالم لم يعد يقبل هذا النوع من الإدارة مطلقاً. إنك تعلم أن بداوة النفط قد

مركز الدراسات والبحوث

جعلت من حقوق زعماء البدو بأموال النفط قانونا عاما لا يجوز المساس به، وأن هذه العلاقة تشكل القاعدة الأساسية لفهم طبيعة السلطة السياسية وموقع الأسر الحاكمة، فليس ثمة ضوابط مكتوبة تحد من قدرة زعيم القبيلة من التفرد بالسلطة ومصادر الثروة تحت ذرائع متعددة. والغريب في الأمر أنك يا حضرة الملك تعيد صياغة هذه الممارسة بشكل ديمقراطي مكشوف تجبرني على القول إننا نتعامل مع شخصية تستغل الظروف الحرجة والرغبة الملحة في الإصلاح لتقوم بمراوغات رائحة العفونة لا تبارحها.

إن إصراركم المتزايد على أن ميثاق العمل الوطني هو تفويض لكم بتعديل الدستور أو القيام بأي عمل سياسي من دون الرجوع إلى الشعب هو واحد من تلك الذرائع.. وكلمة السيدة لولوة العوضي في مجلسكم الموقر بتاريخ 2002/2/4 أن الميثاق يجبُّ ما قبله ليست مقنعة تماما. إن ميثاق العمل الوطني ليس من شأنه أن يمنح الشرعية لأي نظام سياسي مطلقا، فالميثاق في حقيقته ديباجة لفتح باب الحوار والمفاوضات السياسية التي من الممكن أن تغلق في أي لحظة وتتعثر خطواتها أمام أي وضع شائك مثل الأزمة الدستورية التي تمر بها البلاد منذ ثلاثين سنة. ومع ذلك فإني أتفق معك في أن الدعوة إلى إعادة التصويت على ميثاق العمل الوطني تمثل سخافة سياسية ولكن الأخطر من تلك السخافة هو تحميل الميثاق ما لا يتحمل.

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

حضرة الملك.. ثمة قضايا من المهم أن تلتفت إليها وأن تكــون محــل عنــايتكم وأرى أنه من الواجب بحكم المنصب الذي تشغلونه أن تعيدوا النظر فيهــا مــن جديد.

أولاً: دعني أقول أن لا فوارق بيني وبينك (أو أي فرد من الشعب) ســوى أنــك تربيت في كنف القصور وتسلمت زمام الحكم من دون تعــب أو نــصب، وأنــا ومثلي كثير من أبناء هذا الشعب قضيت نصف عمري الذي لم يتجاوز الثلاثــين في المنفى والخوف والمطاردة. كما أنه لا فرق بينك وبــين القيــادات الوطنيــة الصامدة أمام الكثير من الإغراءات التي استطعت أن تجر بهــا بعــض النــاس؛ فكونك تشغل منصبا سياسيا عاليا هو منصب الحاكم لا يعني أن تعيــق الحــوار والتواصل مع رموز وقيادات البلاد. أقول ذلك لما هو معروف عنكم في طريقــة لقاءكم معهم، كلهم يتفقون على هذه الطريقة التي تقوم على احتكار الحديث مــن جانبكم وعدم السماح لهم بطرح وجهات نظرهم وإذا ما طرحوها بــادرت إلــى حرف الموضوع أو التهرب من النقاش ودعوتهم إلى العشاء بحجة أن لا يبــرد، أو تجعل مجموعة من مستشاريك ليقوموا بالرد عليهم وكأنهم في حلبــة صــراع الديكة. إن مثل هذه الطريقة لا تؤدي إلى إقامة أي حوار حقيقي بينك وبينهم حتى وإن طبّل الإعلام لمثل هذه اللقاءات. إن هؤلاء الأشخاص الصامدين يا حــضرة الملك، قد أنهوا متطلبات العلوم السياسية وليسوا بحاجة إلى مزيد مــن الــدروس الوعظية هو بحاجة إلى اتفاق وتفاهم وتواصلٍ ليكون هناك حوار حقيقــي تكــون

فيه مستعداً للاستماع والاقتناع من أناس حملوا هَمَّ هذا الوطن الذي يعيش لحظة الخطر.

ثانيا: الأزمة الدستورية التي تمر بها البلاد منذ أكثر من ثلاثين عاما لا تزال عالقة، والسبب في ذلك لن يخرج عن مؤسسة الحكم التي أنت على رأسها، وهي بحاجة ماسة إلى حل جذري.ومع الأسف الشديد فإن خطوة دستور 2002 زادت من الطين بلة . لذا فإن الضرورة تستدعي منكم أن تبادر إلى عقد حوار وطني حول الدستور المنظم للدولة وأن تكون على يقين تام بأن الحلول والخطوات الفردية مصيرها إلى الزوال ولك في تجربة مجلس الشورى خير شاهد على ذلك.

لقد قدمت قوى الشعب والمعارضة المبادرة تلو الأخرى(2002،2001،1998،1996،1994،1992) لحل هذه الأزمة وهي غير مستعدة لتقديم أي تنازل في خصوص هذه القضية، ولا أتصور أن العند السياسي يصب في صالح وخير هذا الوطن، ومهما حاولت أن تكسب الولاء فلن تحصل عليه من خلال ما أنت فيه الآن أو ما أنت مقبل عليه.

أعترف إليك يا حضرة الملك بأني غير مخلص لك ولن أكون كذلك لأني مخلص لتراب هذا الوطن فالإخلاص فعل أخلاقي ثابت لا يمكن رهنه أو ربطه بشخص قابل للتغير والارتداد وكل ما أمتلكه لك أن أكون ناصحاً...

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

أخيراً، أوجه عنايتكم إلى ضرورة قراءة عهد أمير المؤمنين الإمام علي (ع) لمالك الأشتر بعناية أكثر إن كنت ترغب في بعث أصالة إسلامية وقراءة كتاب "العقد الاجتماعي" لجان جاك روسو إن كنت ترغب في ديمقراطية عصرية. كما أحيلك إلى قراءة ما كتبه الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس عن فعل التواصل الأخلاقي والمواطنة السياسية وأن تبتعد عن قراءة كتاب "الأمير" لنقولو ميكافللي وكتاب "التنين" لهوبز . قد أكون مثقلا عليك في هذه الرسالة لكني متأكد أن هذه الرسالة تحمل وجهة نظر الكثير من أبناء هذا الشعب الغيور .

مع خالص تحياتي،،،

عباس ميرزا

ملاحظة بعثت هذه الرسالة الى الديوان الملكي بتاريخ18-3-2004

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

جذور المشروع الإصلاحي الملكي[1]

لم يعد خافيا على أحد نوعية الجدل وكميته الذي دار في أوساط القوى السياسية البحرنيية حول المشاركة في انتخابات المجلس الوطني التي أجريت في 2002/9.

لقد أثار هذا الموضوع حساسية كبرى لدى المهتمين بالحياة السياسية في البحرين، من حيث كونه أول حدث سياسي ديمقراطي تمر به البلاد بعد ثلاثين سنة من مصادرة الحريات وتسليط قانون أمن الدولة . لقد كان هذا الحدث فسحة لإقامة نوع من المشاهدة الحية لمشروع تطبيق الديمقراطية في بلد شرق أوسطي صغير مثل البحرين .

قد يكون هذا الموضوع أتى متأخرا في النشر، إذ مر عليه أكثر من عام ونصف، إعتقدت أن وجهة النظر هذه، قد يلغيها الزمن وتتكالب عليها ردود الأفعال السياسية، بما يكفي لتجاوزها[2] . لكن الذي حدث في هذه المدة كان

---

[1] نشر في ملتقى البحرين بتاريخ 22-3-2003

[2] في فترة الإعداد لمشروع الميثاق الوطني عام 2001 إنشطرت القوى السياسية في مسألة تأيد المشروع ودار جدل واسع داخل تلك الأوساط وكانت الرؤية متفقة على أن تأييد المشروع لا يتم إلا عبر توافر ضمانات وشروط سياسية يوافق عليها النظام ومن ضمن تلك الشروط أن لا يتم تعديل دستور 1973 إلا عبر ما ينص عليه الدستور نفسه إضافة إلى أن تكون السلطة التشريعية مختصة بالمجلس المنتخب إذا ما تم التحول في المملكة الدستورية إلى نظام المجلسين. ومع تاكيد النظام على الموافقة على هذه الشروط أصدرت القوى السياسية (الفاعليين) بيانا دعت فيه الشعب إلى التصويت بنعم على مشروع الميثاق الوطني في حين امنعت بعض القوى السياسية في الخارج وبعض الشخصيات المعارضة عن إبداء التأييد بل إن بعضها عارض الدخول في هذه اللعبة بهذا السقف البيسط من شروط التفاوض. .

تأكيدا وتعميقا واقعيا لهذا المسعى، وهذه النظرة إلى مشروع الملك الإصـــلاحي، الذي سرق من خلاله مشروع المعارضة الإصلاحي، وأصبح الملك بطلا قوميـــا و مصلحا عربيا، في مقابل قوى سياسية خائرة لا تستيطيع أن تحدث تغيرا ولـــو طفيفا في مساحة الفعل السياسي .

ارتكز الجدال الدائر في تلك الأوساط حول ضرورة حسم مسألة المـــشاركة أو المقاطعة، و تتوزعت توجهات المؤيدين لأي من الرأيين على كافـــة التيـــارات السياسية العاملة . ورغم هذا التشتت الايديولوجي إن صح التعبير ، فإن الحجـــج المطروحة أنذاك تكاد تكون متطابقة تماما مع بعضها البعض، مع شيء بـــسيط من الاختلاف حول بعض الجزيئات كما سنرى .

يكشف هذا (الاختلاف/التوحد) عن بعد جدير بالاهتمام والملاحظة عند دراســـة حيثيات المجتمع السياسي وطبيعة التركيبة السياسية والمعرفية للقـــوى الـــسياسية الفاعلة في البحرين . يتمثل هذا البعد في بقاء الوحدة الدافعة لطـــرح المطالـــب السياسية رغم حالة الانفلات التي عصفت بالوحـــدة الوطنيـــة بـــين التيـــارات السياسة، بعد تمرير مشروع ميثاق العمل الوطني، إذ عصفت بالوحـــدة الوطنيـــة كثير من المطبات وتعالت بعض الدعوات إلى إعلان حالة الطلاق بـــين فـــصائل المعارضة .

كان واضحا أن كمية ما هو مطروح من الاصلاح السياسي (من قبل الملك) لـــم يكن كافيا بعد لتأسيس حالة جديدة داخل أوساط القوى السياسية . فما حدث واقعا،

لم يخرج عن حالة التفرغ للبناء الداخلي للقوى السياسية وإعادة تركيب هياكلها التنظيمية، من دون الاخلال في المنطلقات والمساعي لتحقيق بعض مطالب الاصلاح ، وفي نفس الوقت تم الابتعاد عن الأمور الجامعة لهذه القوى السياسية [3].

علينا أن نتأكد من أن حدوث أي إجماع وطني اتجاه بعض القضايا المصيرية ومنها المشاركة في الانتخابات، ليس أمرا لا يمكن إعادته وتفعيله ناحية سياسة الضغط على النظام وتحقيق مزيد من الإصلاح ، شرط أن يتم التعامل مع هذه المفردات وفق صيغ تواصلية تخضع في أصول طرحها واتخاذ القرارات فيها إلى مبدأ المداولة العامة والاجماع الوطني عليها، وتبتعد عن سياسة المكافآت أو المكرمات وهذا ينطبق على القوى العامة سياسية او حكومية .

وبإفتقاد هذين الشرطين لا يمكن القبول بأي صيغ تطرح، لأنها ستكون في نهاية المطاف صيغا تسلطية تتحكم في قضايا الناس ومصالح الدولة ، وسوف تبقى هناك سلطة شمولية (تتثمل في الحكومة والمعارضة معا) تصادر حقوق المواطن، وبالتالي فإنه من حق القوى السياسية، أن تكافح هذا الاستبداد وفق كل الطرق وبكافة الأساليب .

[3] انتشرت فيما بين الفصائل المعارضة فكرة الإستقلال والدخول في تراتيبات خاصة بها دفعت بها إلى إهمال ما كان قائما من تحالف بين القوى السياسية التي تعمل في السر ففي الحركة الإسلامية شاعت نظرية عدم التمكين في مقابل ما شاع وسط التيار اليساري من فكرة الذيلية للحركة الإسلامية .

أولا : طبيعة المشروع الاصلاحي .

يذهب كثير من أفراد القوى السياسية البحرنيية إلى أن مشروع الإصلاح السياسي الذي قاده الشيخ حمد بن عيسى يأتي نتيجة سببين رئيسيين هما :

الأول : الصراع العائلي

الصراع الدائري داخل النخبة الحاكمة بين رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان و أبن أخيه الشيخ حمد بن عيسى [4]. يعود هذا الصراع إلى الفترة التي تولى فيها حمد بن عيسى ولاية العهد و رئاسة قوة الدفاع، في حين تم لعمه خليفة بن سلمان رئيس الوزراء السيطرة و التحكم على المصادر المالية للدولة و شؤون الأمن الداخلي . فضلاً عن الصلاحيات المطلقة التي كان يمارسها خليفة بن سلمان منذ أن تولى رئاسة الوزراء قبل ثلاثين عاما وحتى اليوم . كان من نتيجة ذلك أن بدأت الدولة تخضع للأمير السابق (عيسى بن سلمان) رسمياً و تدار فعلياً بواسطة خليفة بن سلمان، الذي أسس بدوره شبكة واسعة من مناطق النفوذ و السيطرة على شؤون الدولة و ذلك طوال أكثر من 30 سنة لم يحدث تغيير في الحكومة إلا بوفاة وزير من وزرائها .

[4] من ضمن الشخصيات التي تراهن على وجود هذا الصراع وتمكنه من السياسات التي يتبعها النظام عبد الرحمن النعيمي رئيس جمعية العمل الوطني سابقا والذي كان على رأس الجبهة الشعبية قبل إلغائها بعد 2001

بجانب توسع خليفة بن سلمان، كان هناك توسعاً آخر يمارسه الأخ الأصغر للحاكم السابق عيسى بن سلمان الشيخ محمد بن سلمان الذي أولى اهتمامه الخاص بالأراضي و الاستثمارات بعد عزله من وزارة الداخلية و تسليمها للشيخ علي بن خليفة بن سلمان[5] .

في مقابل توسع العمين لم يكن للحاكم عيسى بن سلمان أي نفوذ أو تدخل في إدارة الدولة، و استجر ذلك إلى أبناءه الذين أضحوا في النهاية بعيدين عن ممارسة لعبة التوسع و الاستحواذ الاقتصادي و السياسي . هذه الوضعية من المؤكد أنها كانت تسبب تجاذبات داخل العائلة الحاكمة و تسهم بصورة كبيرة في خلق أجنحة متصارعة حول توزيع الموارد الاقتصادية ومناطق النفوذ السياسي.

لقد حمت العائلة الحاكمة منذ زمن، مبدأ توارث الحكم ولم يعد ممكناً حدوث حالة الانقلاب او الإسيتلاء على السلطة السياسية من خارج مجلس العائلة الحاكمة [6]. ورغم فائدة هذا الحل بالنسبة للعائلة الحاكمة وكونه يمثل حالة يتوافر فيها الوضوح والتأكيد وقدر كبير من الاستقرار وتجنب التنافس واستخدام العنف فإنه ينطوي على خطورة فادحة قد تكرر ما حدث في تولية الشيخ حمد بن عيسى بن علي الذي اختير على أخيه عبدالله بن عيسى بن علي بعد تنحية أبو هما

[5] تشير بعض أدبيات المعارضة إلى أن الشيخ محمد بن عيسى قد تورط في عملية إغتيال فاشلة ضد إبن أخيه الشيخ حمد بن عيسى (الملك) سنة 1974 .

[6] يعود تقليد مبدأ الوراثة المقنن بوراثة الأبن الأكبر إلى فترة عزل عيسى بن علي في عام 1923 حيث تقرر أن يكون الحكم في أكبر أبناء الشيخ حمد بن عيسى ويعود ذلك إلى جهود المستشار بلجريف الذي قدم البحرين بعد المعتمد ديلي 1926 إذ وجد أن عدم حسم هذا الموضوع من شأنه أن يثير الخلاف داخل اعائلة الحاكمة ويشتت قدرة التحكم في قرارتها . وقد أدرج هذا المبدأ في دستور 1973 و دستور 2002 أيضا .

عيسى بن علي (1923) وقد ضمن دستور 1973 هذا الحق عندما نص علـــى : أن يمر العرش في أسرة آل خليفة من الأب إلى الابن الأكبر ما لم يرى الحـــاكم تولية شخص آخر غير أكبر الأبناء .

يمكننا القول هنا، أن الصراعات التي تدور وسط العائلة الحاكمة لا تـــدور فـــي فلك السيطرة على الحكم، بقدر ما تدار حسب الرغبة في توزيـــع المناصـــب و امتلاك القوة الاقتصادية و السياسية، و يتم تسوية هـــذا الـــصراع مـــن خـــلال المحافظة على الروابط العائلية و وضع معظم أعضاء الأسرة الـــذين لا يـــشملهم خط الوراثة في مركز عليا في النظام السياسي[7].

إن توجه الصراع داخل النخبة الحاكمة إلى هذا المنحى يجعلها في صدام مباشر مع القوى السياسية الفاعلة التي تسعى للمشاركة في اقتـــسام الثـــورة . و حـــسب منطق القبيلة هناك توحد بين الأجنحة داخل العائلة الحاكمة رغم صراعاتها ضـــد دخول أطراف أخرى تقلل مكتسبات الثروة . لقد استمرت هذه المعادلـــة فاعلـــة بصورة جدية طوال قرنين من الزمن و وفق صيغ متعددة، وذلك عبـــر توزيـــع البلاد إلى مقاطعات يحكمها الشيوخ [8]. إستمر ذلك حتـــى إدخـــال الإصـــلاحات الإدارية من قبل الاستعمار البريطاني عام 1923 و من بعد ذلـــك عبـــر تـــولي الحقائب و المناصب الإدارية العليا .

---

[7] أنظر صلاح رزتونة ، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، ص 245.

[8] فؤاد الخوري ، القبيلة والدولة في البحرين تطور نظام السلطة وممارستها،معهد الإنماء العربي،ط1،بيروت،1984.

بتسلم الشيخ حمد بن عيسى مقاليد الحكم بعد وفاة والده عيسى بن سلمان 1999 أصبح من الواجب وضع حد جديد في سير انتظام العائلة الحاكمة. لقد جاء حمد بن عيسى وهو فاقد لكل السلطات وفاقد لكل ما من شأنه أن يجعله حاكما حقيقيا . و في الواقع كان حمد بن عيسى أمام خيارات صعبة جدا لتثبيت نفسه و لتثبيت ورثته أيضا خصوصا إبنه سلمان بن حمد فكان عليه أن يختار الآتي :

1- أن يصطدم مع سلطات عمه بصورة مباشرة و يقلل من سعة نفوذه بالاستعانة بأفراد العائلة الحاكمة نفسها، و إعتبار ذلك شأنا داخليا . و هذا الخيار يكلف كثيرا جدا عبر فتحه لباب الصراع داخل العائلة الحاكمة، و لربما إستطاع خليفة بن سلمان أن يكسب هذا الصراع ليس في حلبة النفوذ و الثروة فقط، بل حتى على مستوى السلطة أيضا .

2- أن يستعين بالقوى السياسية و الشبعية لتقويض تلك السلطة العارمة المعطاة لعمه ، من خلال تلطيف الأجواء معها ، و تقديم طروحات من شأنها جعل القوى السياسية مؤيدة لحمد بن عيسى في كل خطواته . ويتصور في مثل هذا الخيار أن يكون إنجرار هذه القوى لمثل هذا الأمر مضمون تماما لكونها عانت إرهابا و قمعا و تسلطا و حرمانا لا يقاس من قبل خليفة بن سلمان و حاشيته، في حين أن صفحة حمد بن عيسى ما زالت قليلة جدا لم تعكرها الصراعات السياسية المكشوفة .

لذا فإن تقديم مشروع الإصلاح سيتعرف أساسا بأستقواء جناح حمد بن عيسى ضد عمه خليفة بن سلمان، و في نفس الوقت الذي يسعى فيه لتثبيت مجلس العائلة وتنظيمه بصورة يكون قادرا معها على منع حدوث مثل هذا الامتداد لغير صالح الحاكم الرسمي . وبالتالي فإن الإصلاح المطروح لا يعدو أن يكون مسارا جديدا في توحيد السلطة السياسية في البلاد تحت قبضة الحاكم فقط، والقضاء على التشكيلات المضادة له سواء كانت عائلية أو شعبية .

مؤيدوا هذا التوجه في تحليل جذور المشروع الإصلاحي يسوقون شواهد كثيرة على تبرير هذا التحليل بتتبع لبعض الخطوات التي قام بها منذ تولية الحكم منها:

1- تعديل نظام مجلس العائلة.
2- تشكيل ديوان التظلم.
3- حصر أبناء العائلة في مدارس معينة.
4- تغرير التماسك القبلي والتأكيد على المظاهر المصاحبة له كالعرضة وغيرها.
5- تقريب بعض الأطراف المعارضة لخليفة بن سلمان .

وإزاء هذا الوضع المتوتر والمفعم بالصراعات العائلية بين أجنحة النخبة الحاكمة فلا مفر من تقرير بعض التنازلات لبعض القوى السياسية او مجموع الشعب.

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

الثاني : التصدع الداخلي

نتيجة لكمية الصراع داخل النخبة الحاكمة ورفضها لمبدأ الدولة والإجماع تعززت قضية الفصل بين النخبة الحاكمة والشعب، ساعدها في ذلك عقدة الشرعية التي صاحبت دخول آل خليفة البحرين 1783 إذ بقي النظام السياسي يعاني من هذه العقدة، مما سبب تفاقم أزمة مشروعية السلطة السياسية، وجعلها مسألة متحركة ذات فعالية في تنشيط الحراك السياسي، وتأسيس الحركات المطلبية منذ بداية القرن العشرين 1923. بقاء الوضع بهذه التشكيلة كان يعطي مؤشرا قويا على حتمية إنهيار مشروع الدولة والمجتمع معا، وهو ما أفرز بدوره تصدعا مستمرا في البنى السياسية والاجتماعية للمجتمع السياسي . وطوال القرن المنصرم لم تنقطع حالات التمرد والعصيان بمصاحبة مطالب سياسية تستهدف إنهاء تلك الأزمة، بطرحها مبدأ المشاركة السياسية، كأساس لبناء علاقة الشراكة السياسية وبداية تكوين العقد الاجتماعي [9]. إلا أن السلطة السياسية كانت

---

[9] لمزيد من تفاصيل تلك الحركات انظر :

حسين موسى : قضايا النضال الوطني والديمراقرطي في البحرين 1920-1981،الحقيقة برس ،ط1،قبرص،1987.

سعيد الشهابي: البحرين في الوثائق البريطانية 120-1970 ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت 1996

إبراهيم العبيدي: الحركة الوطنية في البحرين 1914-1971،مطبعة الأندلس ،ط1،بغداد ،1979.

عباس المرشد: ضخامة التراث ووعي المفارقة (التيار الإسلامي والمجتمع السياسي في البحرين) ، مجمع البحرين الثقافي ، 2002

تعتبر مثل هذه المطالب تحجيم لدورها ومصادرة لحقها في الاستفراد بمصادر الثروة وطرق توزيعها .

لقد فهمت العائلة الحاكمة السلطة السياسية على إنها الإحتكار الفعّال القدرة على توزيع القيمة والاستفراد بتلك القدرة من دون القبول بمبدأ المشاركة السياسية[10]، مما سمح لتلك المطالب أن تعاود أدراجها وتتكرر من دون إنجاز يذكر. ولم يفلح الحظ للقوى السياسية رغم تغيير الظروف وتحولات الأوضاع السياسية واستقلال البحرين، إذ بقيت تكافح عن مطالبها المنحصرة في المشاركة السياسية، ولكن من دون أن تتحقق .

بقدر ما كانت السلطة السياسية قوية تستخدم القوى والضغط المركز في ثني القوى السياسية عن مطالبها فقد تأزمت عقدة الشرعية مع كل مطالبة جديدة وحاولت جاهدة في تخطي هذه الأزمة باطروحات متعددة أقواها وأشهرها ما سمي بالعائلة الواحدة ، محاولة بذلك الالتفاف على المطالب السياسية . لقد نجحت محاولات الالتفاف هذه بعض الشيء لكنها لم تقدم حلا حقيقيا لعقدة الشرعية .

مع بداية عقد التسعينيات وقيام العراق باحتلال الكويت ظهرت أزمة شرعية أنظمة الخليج إلى السطح وبقوة غير معهودة ، مما أضعف الأنظمة وقوى المعارضة في المنطقة وتوالت الأحداث لتفرز حقيقة واحدة هي ضرورة إخضاع

---

[10] انظر محمد الرميحي ، حركة 1938 في البحرين ودبي والكويت ، مجلة الخليج العربي لدراسات والبحوث ، جامعة الكويت ، 1977 ص25

حيث أورد محاورة الشيخ حمد بن عيسى مع متشاره بلجريف أكد فيها الشيخ حمد بن عيسى أن مطلب الحركة في إنشاء مجلس تشريعي منتخب هو تعدي على صلاحيات العائلة الحاكمة.

أنظمة الخليج إلى عمليات إصلاح واسعة تستوعب التحرك الشعبي وتتلاءم الدولة مع المجتمع . ولم يكن في الواقع من يدافع أو يطرح هذا الأمر بقوة ، كما هي القوى السياسية حيث بادرت مجتمعة وعلى أكثر من صعيد برفع مطالب الإصلاح السياسي وفق حدوده الدنيا وهي القانون الموحد والمشاركة السياسية ، واحترام حقوق الإنسان ، وتأكيد الحريات .

من الطبيعي أن ينظر إلى هذه المطالب على أنها استعادة المجتمع السياسي لدوره وإلغاء شمولية السلطة ، أو لنقل إنها كانت محاولة جديدة للقضاء على الفساد السياسي والادخاري المستشري جراء انهيار المجتمع أمام سلطة الدولة . وهي محاولة مشروعة جدا خصوصا وإنها أخضعت نفسها للمداولة والإجماع الوطني خلاف استفراد السلطة برؤيتها المتعلقة بتكوين مجلس الشورى حيث غابت المداولة وطمس الإجماع الوطني، مما أعطى البعض الفرصة لوصف مجلس الشورى على انه وليد مجهول الأبوين (المداولة = الإجماع) مما عزز أزمة الثقة وأزمة الشرعية وأزمة الانفصال .

كان من الطبيعي أن يفيق العالم على دوامة من العنف الرسمي الموجه ناحية القوى السياسية بغية حرفها وإرجاعها إلى خطها الأول المتمثل في قبول هيمنة السلطة على المجتمع، أو كما يسميه خلدون النقيب بالدولة التسلطية . ولم يكن هناك خيار أمام القوى السياسية سوى مقاومة هذا العنف والوقوف في خندق المقاومة . وهذا هو ما حدث فعلا إذ استمرت البلاد تعيش العنف والعنف المضاد طيلة الخمس سنوات (94 = 99) أفرزت ما أطلق عليه الانتفاضة الشعبية .

لقد جاءت الانتفاضة الشعبية (الدستورية) لتطالب السلطة السياسية بالعودة الى دستور 73 والذي ينص على أن تكون السلطة التشريعية مكونة من مجلس وطني أعضائه منتخبون مباشرة بالاقتراع السري، كما طالبت بإلغاء قانون أمن الدولة وإطلاق الحريات العامة ، وغيرها من المطالب المتعلقة بحقوق الانسان العامة . وهي مطالب لم تكن الأولى من نوعها، ولم تكن ثورية للحد الذي يخاف منه على مستقبل السلطة السياسية ، لكن ثوريتها كانت تكمن في الالتفاف الشعبي الجامع حول مطالبها وقياداتها.

وإزاء هذا الوضع المتفجر أصبحت الانتفاضة الشعبية مكونا مهما وفاعلا لبنى المجتمع السياسي وأسست وعيا جديدا للذاكرة السياسية والذاكرة الشعبية . كانت المرة الأولى التي يتحرك فيها المجتمع بأغلب فئاته تحت هذا العنوان ، وتحدث فيها حوادث ماساوية بهذه الدرجة ، فبلغت حالات القتل والاستشهاد أكثر من أربعين حالة، كما طال الاعتقال أكثر من عشرين الف شخص على فترات متعددة ، وخسرت الدولة مبالغ كبيرة صرفتها على القوات المسلحة وقوات الامن الخاصة ، كما شهدت الحالة الاقتصادية تراجعا ملحوظا وإمتلاء سجل الانتهاكات الخاصة بحقوق الانسان ، تعرضت السلطة على إثرها إلى ضغوطات كبيرة من الرأي العام العالمي، مما أحدث تحركات واسعة النطاق لتقديم النصائح للسلطة بضرورة إنهاء الوضع المختل، والدخول في مصالحة وطنية تقودها السلطة مع المجتمع . كان من بينها نصائح من أنظمة خليجية أيضا كالكويت والإمارات

العربية المتحد وعكف بعض المحللين الغربيين على تقديم تصورات من شأنها ان تساهم في سد الفجوة بين السلطة والمعارضة .

مع تسلم حمد بن عيسى[11] زمام السلطة أفصح في أول خطاب له أنه على استعداد لفتح باب الإصلاح السياسي، وبشر بعهد جديد قوامه المواطن ودولة القانون . لقد مثل هذا الخطاب قفزة في الخطاب السياسي للسلطة السياسية، إذ يعترف صراحة بضرورة وجود مشروع اصلاح سياسي ، ويدين في لحظات خفاء خجولة ممارسات العهد السابق رغم جمل المدح والاطراء للسياسات السابقة . في هذا المقطع الزمني فقد كانت الانتفاضة الشعبية تعيش وقت احتضارها رغم حالات العنفوان التي تظهر للسطح بين الحينة والاخرى .

طوال الخمس سنوات إستطاعت الإنتفاضة الشعبية تحقيق كثير من النتائج على المستوى المجتمعي والعالمي بما كفل لها تحقيق انتصارات لصالح المجتمع وهزيمة السلطة كان من أبرز نتائجها :

1- تعميق حالة العزلة المفروضة على السلطة السياسية وزيادة الكراهية للعائلة الحاكمة.

2- استعادة مفهوم الشرعية على مستوى عال من التفكير عبر شعار الموت لآل خليفة .

3- تأكيد حالة الوحدة الوطنية والثبات على طرح مطالب الاصلاح الامر الذي أدى إلى زيادة قوة المعارضة عدديا وعاطفيا، وخلق حالة من الالتفاف حول

[11] انظر نص خطاب العيد الوطني 1999 في جريدة الأيام

قيادات ميدانية معروفة، وبالتالي إختراق جدار الصمت المطبق تجاه وجود قــوى المعارضة .

4- الاعتراف الدولي بجدية المعارضة وحقها في ممارســة دورهــا وتعــاطف المجتمع الدولي مع قضية الشعب المقموع .

في مقابل هذه النتائج الإيجابية، كانت هناك نتائج سلبية إنعكست بــدورها علــى قوى المجتمع السياسي . بيد أن سلبيات الانتفاضة لم تكن بالقدر الكافي لتعويد أو تطويق آثارها الإيجابية، بل إن هذه السلبيات سوف تظهر جراء طرح المشروع الاصلاحي كما سنرى .

في الجهة المقابلة للمجتمع السياسي كانت الانتفاضة قد حاصرت السلطة السياسية بحصار شديد ، بسبب توالد هاجس قوي عندها من قوى المعارضة المتصاعدة . لقد وجد الأمير الجديد نفسه في مطلب التصدع الداخلي بين المجتمــع والــسلطة، في حين أن زملاء المهنة الآخرين تسلموا مناصبهم في ظل أجواء عادية لا تدعو إلى الريبة، وقد قاموا بطرح مشاريع خاصة بهم كما فــي حالــة ملــك الأردن و المغرب وحتى حالة أمير قطر وحالة الأمير عبدالله في السعودية حيــث الانتقــال السلمي للسلطة .

كان الأمير الفتي محاصرا من داخل أسرته بسلطة عمه ومن المجتمــع الأهلــي بالانتفاضة وقوة المعارضة ، في الوقت الذي يشعر فيه بصعوبة موقفه لــذا فــإن أطروحة المشروع الإصلاحي تحمل في طياتها التخلص من أزمة خانقــة ، مــن دون الاقتناع الداخلي بضرورة هذا المشروع . يساعد ويعاضد هذا القول تتبــع

حالات ومواقف الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة منذ توليته ولايـــة العهـــد حتـــى استلام زمام السلطة، أي قرابة ربع قرن . ففي تصريح له عام 1973[12] أبـــدى فيه رغبته وتأكيده الصارم على قضية الديمقراطية، وأنها الخيار الأوحد الـــذي لا عودة عنه في وقت كانت الأجواء متوترة جدا بين المعارضة والسلطة، ودعـــت القوى السياسية اليسارية (الجبهة الشعبية) إلى مقاطعة انتخابات البرلمانية . بعد حل المجلس الوطني 1975 ليعيش في حالة عزلة شبه تامة، ولم يتحـــرك ولـــي العهد إلا في فترة كانت الانتفاضة قد استولت على كافة مناطق البلاد وكانت في أوج قوتها عام 1996 ليكشف عن استعداد الجيش للتدخل و حل الأزمة بدلا مـــن قوات الأمن الخاصة التي عجزت عن ذلك [13]. وفعلا لوحظ تحرك بعض وحدات الجيش في بعض المناطق ومارست بعض أعمال القمع بـــل أنهـــا تـــسببت فـــي استشهاد بعض المواطنين في المناطق المحاذية لتواجد قوات الجيش كمـــا شـــهد الجيش نفسه حالات تذمر محدودة داعية إياه للتدخل الفوري لإصـــلاح مؤســـسة الجيش وأفرزت هذه التذمرات عن فرار ضابط من آل الخليفـــة وطلبـــه اللجـــوء سياسيا في قطر وتم ترجيع ما يقـــارب 50 ضـــابط لتعـــاطفهم مـــن الانتفاضـــة ومطالبها .

---

[12] انظر نص المقابلة في " مجلة الخليج للدراسات والبحوث " سنة 1974، جامعة الكويت

[13] انظر نص اللقاء المنشور في صحيفة القبس الكوتية 1996

وجهة نظر نقدية

وفق ما تقدم من شرح لحالتي الصراع و التصدع ، ولد المشروع الإصلاحي كمخرج وحيد لمجموع الأزمات المتولدة من تفاقم هذين المحورين .

لست متأكدا تماما من صدقية هذه الأسباب حيث أن التشكيك في قوة هذين العاملين، يقود إلى البحث في قدرة هذين السببين على إحداث تغير بهذا القدر . الأمر الذي يعطينا المجال لتفحص أسباب أخرى غير هذه تكون قادرة على تفسير أكبر قدر من المعطيات .

فبخصوص حالة الصراع داخل النخبة الحاكمة، فهو صراع قديم يتكرر مع كل حاكم . كما لا يحظى هذا التفسير بوزن خارجي، إذ عادة ما يتم التوصل إلى حلول داخلية تضطر معها الأجنحة المتصارعة إلى قبول أنصاف الحلول . إن هناك ممارسات سائدة في حل مثل هذه الصراعات، تترقى إلى مستوى الأعراف القبلية، وتكون بمثابة الخبرة والمرجعية التي يرجع إليها عادة . وليس الصراع المشار إليه بين حمد بن عيسى وخليفة بن سلمان بأشد من الصراعات التي حفل بها تاريخ آل خليفة منذ احتلالهم للبحرين 1783 ولم تفرز هذه الصراعات أي استقواء بالمجتمع أو اللجوء إليه.

إننا نجد في هذه الفترة المعاصرة ما يؤكد إجماع العائلة الحاكمة على ضرورة استبعاد النزول لرغبات المجتمع كطريق لحل الصراع ، وهذا يتضح في موقف

العائلة الحاكمة من الهيئة الإدارية العليا التي شكلت سنة 1954 إذ قـرر مجلـس العائلة في تاريخ 28-10-1954 عدم معارضة استجابة الشيخ سلمان لمطالـب الهيئة عدا مطلبي المجلس التشريعي و إصلاح المحاكم، وكان هناك مـن يتبنـى فكر ، نفي أعضاء اللجنة الثمانية.[14] كان الشيخ سلمان بن حمد قد إتخـذ موقفـا واضحا برفض التجاوب مع مطالب الهيئة وبرفض الإعلان عن أية إصـلاحات جديدة[15] . وبالتالي فإن بنية السلطة تتركز على مبدأ أساسي هو أقوى مـن مبـدأ الصراع الداخلي، بمعنى أن مصلحة بقاء السلطة في أيـدي العائلـة الحاكمـة، وضرورة حصر الصراعات في الداخل، هو مرتكز أساسي، بل هو سبب بقاء آل خليفة في السلطة . السلطة إذن لا تكمن إذن في الفعل السياسي الممارس بقدر ما تتمثل في مبادئ العائلة الحاكمة نفسها .

وهنا نستطيع أن نجمع بين من يقول بوجود الصراع وبين من ينفي وذلك عبـر تأكيدنا التام على وجود صراعات لكنها لا تخرج إلى الخارج وفق آليات الإدخال او الاستقواء بالمجتمع، إذ معنى ذلك فتح الباب أمـام اسـتراتيجيات اختـراق لا تقوى البنية العائلية على مقاومتها. هذا يقودنـا إلـى أن ننظـر إلـى الآليـات المستخدمة لحل الصراعات الداخلية عند العالة الحاكمة على أنها آليات تـستهدف تضعيف القوى المجتمعية، ومن يستطيع فعل ذلك يستفرد بالسلطة إما سياسيا أو

---

[14] سوسن الشاعر ، عبد القادر الجاسم ،البحرين

[15] لمعرفة تفاصيل حركة الهئية العليا انظر :
عبد الرحمن الباكر " مذكرات" من البحرين إلى المنفى ،دار الكنوز الأدبية ، بيروت 2004

فعليا . هذا التفسير هو الذي يجعل البعض يشكك في نوايا وطبيعة المشروع الإصلاحي، إذ أن الهدف منه إضعاف المجتمع لصالح الإمساك بالسلطة وليس العكس .

الكلام حول السبب الثاني سيكون أسهل خصوصا بتقريب واقع المعارضة السياسية إلى صفحة التحليل . ينبغي لإتمام ذلك أن نعمد إلى التفريق بين مفهوم المعارضة وقوى الضغط ، أو كما أسميته المعارضة الوعي والمعارضة الحالة [16]. ما يمكن إضافته هنا أن ثمة حالة مزدوجة قد تحدث داخل القوى المجتمعة تجمع بين النوعين من المعارضة، فتكون مهمة الباحث الكشف عن سيطرة أو شيوع أي نوع منهما .

في حالة البحرين فإن الغلبة في حالة الانتفاضة كانت للمعارضة الحالة وكانت المعارضة الوعي ضعيفة جدا، وفي أضيق الحدود . وهذا هو سبب المفارقة بين حركة الجماهير وقوة شعاراتها ومطالبها، وبين المعارضة المنظمة ذات العدد المحدود والمليء بالانشقاقات والتكتلات الداخلية .

إن من طبيعة المعارضة الحالة أن تبرز وتختفي من الساحة من دون تحقيق أهدافها، فهي بمثابة الوثبة أو الحركة السريعة . في الوقت التي تكون فيه قوية ومخيفة، فإنها أمام المغريات المتلاحقة سرعان ما تزول . هذا الذي حدث بالفعل فبعد سنوات 3 استمرت فيها الانتفاضة قوية و مرعبة للسلطة السياسية، مضت إلى سلبيتها المتمثلة في الانزواء والابتعاد عن الأضواء إلا قليلا، فمنذ 1997

[16] عباس المرشد : ضخامة التراث ووعي المفارقة ، مجمع البحرين الثقافي ، 2002

عام لم تسجل منشورات المعارضة أحداثا كبيرة وقويـــة، إلا بعـــض حـــالات معدودة من المسيرات والاعتقالات وغيرها [17]. كان الشارع السياسي أقرب إلـــى الهدوء والاستقرار نسيبا، وبالتالي فإن كمية الضغط الذي أفرزته الانتفاضـــة لـــم يستمر حتى تسلم حمد بن عيسى السلطة . كان بإمكان الشيخ حمد بـــن عيـــسى، تغافل بعض تلك الأحداث وتجاوزها إلى ما هو عادي وطبيعي له . الحال نفـــسه ينطبق على المعارضة الوعي ، فهذه التجمعات لم تنوجد اثناء الانتفاضة، بل هي سابقة عليها، وبعضها يعود بتاريخه إلى بداية الستينات . إن هذه القوى الـــسياسية لم تصنع الانتفاضة ولم تخطط لها، لقد وجدت نفسها أمام تحول دراميتكي تحولت فيه جهود لجنة العريضة الشعبية المكونة من بعض أطياف القوى السياسية[18] إلى معارك تجرى بين قوات الشغب والجماهير، وحاولت اســتثمار الأحـــداث بمـــا يواكب مصلحتها، وهو أمر مشروع لها، خصوصا وأنها تتخذ من الخارج مركـــز لها، ولا تتملك أي أجنحة تابعة لها تنظيما في الداخل بالقدر الكافي لـــتحكم فـــي

---

[17] للمقارنة أنظر منشورات حركة أحرار البحرين في الأعوام الأولى 1994-1996 وبين المنشورات في الأعوام 1997- 1999

[18] تشكلت لجنة العريضة الشعبية من شخصيات في الداخل كانوا يمثلون التيارات السياسية المعارضة " الحركة الإسلامية والجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني وحزب البعث " وكان مطلبها العودة إلى دستور 1973 وإعادة الحياة البرلمانية وعرضت عريضة شعبية وقع عليها أكثر من 25 ألف كي ترفع للأمير السابق الشيخ عيسى بن سلمان ولمحاولة قطع الطريق قامت الحكومة باعتقال الشيخ علي سلمان أحد أكبر الشخصيات الدينية والنشطة جدا في حث الناس على التوقيع على العريضة وكان اعتقاله بداية اندلاع الانتفاضة الشعبية التي بدأت بمطالبة الحكومة بالافراج الفوري عن الشيخ علي سلمان ولما استمر الاعتقال دخلت مطالب لجنة العريضة الشعبية كمطالب إضافية على حركة الاحتجاج وأدى استخدام العنف والقوة من قبل قوات الأمن ومكافحة الشغب إلى توالي المظاهرات ومقاومة عنف الحكومة .

مسيرة أحداث الإنتفاضة . بقاء هذه التجمعات في الخارج لا يعطي جديدا دافعة للتجمع حمد في مقاومتها والدخول معها في تصالح او تفاوض .

وبالتالي فإن تعويل الامر على قوة الانتفاضة من المعارضة الحالة ، وقوة المعارضة المنظمة المعارضة الوعي لا يمكن الركون إليه بالمطلق أي ضرورة الاستعانة بما هو جوهري وحقيقي لمعرفة طبيعة المشروع الاصلاحي حتى يتسنى لنا طرح صيغ التعامل معه بكل وضوح .

من وجهة نظري إن التحول الذي شهدته البحرين لم يكن متزامنا مع تسلم حمد بن عيسى زمام السلطة،[19] بل هو لاحق عليه بسنتين تقريبا . وبتحديد أدق إن التحول المشار اليه يبدأ من العام 2001 في حين أن تسلم حمد السلطة كان في منتصف 1999 ولو قدر بقاء الشيخ عيسى بن سلمان لحدث التحول، وإن كان بصورة أفضل مما هي عليه، إلا أن هذا الجزم لا يستند إلى تحليل الصراع داخل العائلة أو التصدع الداخلي قدر ما يعتمد على طبيعة الظروف الدولية والظروف والتحولات التي مرت بها منطقة الخليج العربي .

لعل الازمة الاقتصادية والفوضى التي سادت في أسواق الإقتصاد كانت تدفع بمزيد من تقديم التنازلات من قبل الأنظمة ناحية تحديث أنظمتها بما يتوافق ونظام السوق المفتوح والنظام الدولي الجديد الذي أعلن بعد الانتهاء من حرب الخليج الثانية .

---

[19] في لقائي مع أحد نواب مجلس الأمة الكويتي " النائب محسن جمال " أخبرني بعد لقائه برئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان أن رئيس الوزاءه أخبره أن ملف الإصلاح كان مطروحا في أروقة العائلة الحاكمة منذ 1996 .

كان من الواضح أن راسم السياسية الاقتصادية في بلدان منطقة الخليج، أنه يتعامل على أن هناك قسم محدود من المدخرات الوطنية سيتم تحويلها بإنتظام للخارج كعامل أمان واحتياطي للظروف الطارئة، وهو بدوره سيقلل حجم السيولة المتوفرة بالأسواق، وربما يضعف مركز العملة الوطنية على المدى الطويل نسبيا . كما أن قدرة هذه الدول على تسويق قاعدة سياستها المالية باتت محدودة . وقد أقدمت البحرين على إيقاف إصداراتها الأسبوعية من سندات الخزينة كي لا تجفف سوقا خفضت فيه السيولة بشكل كبير . مما صعب من تمويل عجز الموازنة وحمل بعض الإنفاق الحكومي . لقد وضعت هذه الأزمة الجهاز المصرفي عامة وفي مصارف الأوفشور في البحرين الذي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 16 % امام منحى خطير لإقتصاد المحلي ، حيث تعرض لأضرار شديدة بإغلاق عدد كبير من هذه المصارف لمكاتبها ونقلها إلى دول أخرى . الحال في سوق المال تعقد أيضا، فإنسحاب عدد كبير من المساهمين المحليين، كل ذلك كان يصب في مصب بروز الأزمة الإقتصادية التي ستواجها بلدان المنطقة ومنها البحرين .

وقد أثر ذلك بصورة واضحة على متسوى العلاقات مع المؤسسات ومنظمات الدولية حيث سعت البحرين ودول المنطقة إلى محاولة إشارك صندوق النقد والبنك الدوليين، وهذا بدوره كرس اتجاه الحماية الغربية وباتت دول المنطقة تميل الى تعميق روابطها مع النظام الاقتصادي – المالي والدولي – مع تأمين الحد الأدنى و الضروري من العلاقات على المستوى العربي.

التدخل الامريكي ورغبة التغير:

أمام هذا المشهد الفوضوي انزاحت الستارة عن واقع الدولة التسلطية العنيفة الساعية إلى استئصال التعددية السياسية والثقافية وتأمين الاحتكار الكامل للحياة السياسية . والحقيقة هنا أن سياسية التكميش العنيف للساحة السياسية تطرح ضرورة التغير السياسي . على أن الضرورة لا تعمل على نحو مجرد، وإنما تبعا لمعطيات المجتمع السياسي، كما أن أي تغيير سياسي من الممكن له أن يتوجه ناحية عدة نماذج منها :

ا – الانتقال الطوعي إلى الديمقراطية والليبرالية.

ب – هزيمة وطنية قاسية .

ج- الانقلاب العسكري .

د – الانقلاب السياسي .

ه – الكفاح المدني الجماهيري .

وقبل القبول بأي صيغة نحتاج إلى وقفة ناحية الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الاميركية لتثبت أي من النماذج الخمسة، وذلك بقراءة الدور الأمريكي أمام كل خيار، وما تنضح عنه تلك القراءة أن الولايات المتحدة سعت بكل قوتها لفرض النموذج الأول وذلك من خلال طرحها لمفهوم النظام الدولي الجديد .

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

إزاء هذه النماذج للتغير ناحية الديمقراطية كانت الولايات المتحدة قد أمسكت بزمام الأمور بالخليج العربي بالشكل الذي دعا الدكتور عبدالخالق عبدالله إلى القول " إن الخليج العربي هو اليوم وبكل المعايير والمقاييس السياسية والعسكرية والاستراتيجية خليج أمريكي، ويبدو أنه سيظل كذلك حتى آخر نقطة نفط ، ولا شك أن الحرب الأخيرة لتحرير الكويت قد عمقت من الإختراق الأمريكي بحيث أصبح الأن اكثر إرتباطا وأهمية للنظام الدولي الجديد".

ورغم خداع وسخافة النظام الدولي الجديد المتردي رداء الشرعية الدولية، القائم على القوة الواحدة، فإن هذا النظام قد احتوى شرطا جديدا سيرغم العالم على تطبيقه . هذا الشرط جاء على لسان وليم كوهين في أبريل 1990 إذ قال (إنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الإقتصادية وحقوق الإنسان فإن التحول الديمقراطي قد أضحى شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية) و أكد دوجلاس وزير الخارجية البريطانية على نفس القول كما أكد الرئيس الفرنسي ميتران على نفس الفكرة .

كانت هذه التصريحات تتزامن وطبيعة العالم في نهاية القرن العشرين حيث أصبحت الانفجارات الداخلية داخل الدول شيئا مألوفا، وبالتالي فإن التركيز على حل تلك الصراعات الداخلية وخلق جبهات داخلية متماسكة بات مطلبا دوليا من أجل تأمين بنية مستقرة للرأسمال الغربي والأمريكي خصوصا، الذي إستحدث مصطلح المشروطة السياسية political conditiontity لتلقي المساعدات .

بناء على هذا فقد رسمت الولايات المتحدة سياساتها إتجاه الشرق الأوسط وفق عدة أهدافها مركزية[20] هي :

1- حفظ أمن الكيان الصهيوني (إسرائيل)

2- حماية مصادر الطاقة .

3- ضمان الطاقة الاستهلاكية في الشرق الأوسط .

4- مساعدة النظم السياسية الصديقة والعمل على توفير استقرارها .

5- الإبقاء على التأثير السياسي والانفتاح الاقتصادي الأمريكي .

6- تأمين الوجود العسكري في منطقة الخليج العربي .

هذه الاهداف الاستراتيجية لم تكن تعبر في واقعها إلا عن ما كتبه صموائيل هنتغون في كتابه الموجة الثالثة للديمقراطية حيث أكد على أن موجة ثالثة من التحول للديمقراطية قد شهدها العالم وطرح فيها خمس عوامل مؤثرة بشكل كبير في حدوث الموجة وهي :

1- مشكلات الشرعية المتفاقمة والخاصة بالنظم الاستبدادية .

2- النمو الاقتصادي العالمي غير المسبوق .

3- وقوع تغيرات في أساسيات القوى الخارجية .

4- وجود نماذج سابقة وناجحة في أوائل الموجة .

---

[20] لمزيد من تفاصيل السياسة الأمريكية في الخيج أنظر :
محمد السيد سعيد : النظام الإقليمي في الخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004

ويرى هنتغتون أن منطقة الشرق الأوسط من ضمن المناطقة المؤهلة لتقبل هـذه الموجة . فغالبية الدول فيها تتوافر – او ستتوافر – فيها الظـروف الاقتـصادية المهيئة للتحول الديمقراطي . فإقتصاديات الشرق الأوسط ومجتمعاته تقترب مـن مرحلة الثراء والتعقيد الشديد [21]. وخوفا من تصاعد الحالة السياسية فـي منطقـة الخليج العربي كان على الولايات المتحدة ان تمارس ضغطا هائلا علـى أنظمـة هذه المنطقة للتحول ناحية الديمقراطية وتعين نمـوذج واجـد للتغييـر يتناسـب والمصالح الامريكية في المنطقة . وهو الانتقال الطوعي صـوب الديمقراطيـة ومن دون هذا النموذج فإن نموذج الكفاح الجماهيري قادم لا محالة .

إن التحول المشار إليه لا يصل ولا يعني بالتسليم الكامل للسلطة، وإنما يتم عبـر سياسية الديمقراطية مقلمة الأظافر، حيث يسمح بالحدود الـدنيا مـن مواصـفات الديمقراطية لكنها تبقى عاجزة في نهاية الأمـر عـن التوصـل إلـى إنجـازات تتعارض والرؤية الأمريكية . وتثبيتا لهذه السياسية أصبح على كل الـدول التـي ترغب في الإنضمام إلى إتفاقية التجارة الحرة العالمية، أن توقـع علـى شـروط تحسين حالة حقوق الانسان والاتجاه صوب الليبرالية والديمقراطية[22] .

ميثاق العمل الوطني

---

[21] السياسية الدولية العدد

[22] كان من المتوقع منذ 1991 أن تتزايد الضغوط على أنظمة الخليج العربي لإدخال التغيرات الديمقراطية وتحسين حالة حقوق الإنسان وبالفعل جاءت أحداث 11 سبتمبر وتوالت الضغوط على تطبيق رؤية مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط اعتقادا من صناع السياسية الأمريكية أن ما حدث في 11 سبتمبر ناتج من أنظمة الشرق الأوسط المتخلفة والبربرية !

إن طبيعة المشروع الإصلاحي الذي طرحه الملك حمد بن عيسى لا تخرج عن هذه الوصفة الأمريكية، وبالتالي ينبغي التعامل معه انطلاقا من أساسياته والنتائج المترتبة عليه، بمعنى الاستثمار الحقيقي لهذه الطبيعة، بما يؤكد مشروعية المطالبة بإصلاح جوهر النظام السياسي القائم على القبيلة والعائلية، والوصول به إلى مبدأ المداولة العامة والإجماع الوطني . لربما فسر البعض ما حدث على أنه خريطة أمريكية جديدة للمنطقة، تقوم على مبدأ حفظ أمن واستقرار الأنظمة العربية في منطقة الخليج بغية الاحتفاظ بالمنطقة وجعلها مستودعا للاستثمارات الأمريكية . هذا الطلب الأخير لا يمكن ضمانه إلا في ظل استقرار سياسي ذا مؤشرات متفق عليها عالميا و يتطلب التحلي بمواصفات الحد الأدنى من النظام الديمقراطي أو ما يسميه الأستاذ علي المحافظة بالديمقراطية المقيدة [23].

أمام هذه الضغوط الدولية والأمريكية من الناحية السياسية والاقتصادية بات من المحتم على نظام الحكم في البحرين أن يبادر إلى إصلاح النظام السياسي وطرح ميثاق العمل الوطني .

ما يشير إليه مصطلح ميثاق العمل الوطني، هو العمل الوطني المشترك بين النظام السياسي والقوى المجتمعية للنهوض بالبلاد من حالة الأزمة المهددة للعلاقة بين الدولة والمجتمع . فالدعوة إلى إبراز ميثاق عمل وطني يعني الاعتراف والتسليم بوجود أزمة سياسية تحتاج إلى عمل مشترك . الجديد هنا أن البحرين منذ احتلال آل خليفة 1783 حتى اليوم تعيش أزمة سياسية حانقة أسفرت عن

---

[23] علي المحافظة " الديمقراطية المقيدة حالة الأدرن " مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003

إلغاء قوى المجتمع لصالح نظام الدولة . ولم تطرح فكرة الدعوة إلى ميثاق عمل وطني رغم حالات الانهيار والتدهور التي مرت بها العلاقة بين الدولة والمجتمع خصوصا في القرن العشرين .

والسؤال الجاد هنا ما هي تلك الأسباب الداعية إلى أطروحة الميثاق من قبل النظام الحاكم وعدم طرحها من قبل القوى السياسي ؟ هل كان النظام أكثر حرصا على سلامة العلاقة وتدشينها من القوى السياسي ؟ أم أن انخراط القوى السياسية في التشهير السياسي بالنظام قد حصرها في طرح مطالبها المتعلقة بالعودة إلى دستور 1973 ؟

إن دراسة هذه الحيثية قد يأخذ الكثير من الجهد لشرح الحالة السياسية التي مر بها النظام والمعارضة، بيد إننا سنسلط الضوء على جانب النظام تاركين المعارضة لمكان آخر[24].

إن ما منع الحكومة او النظام الحاكم طوال الفترات السابقة من طرحه لفكرة الميثاق يرجع بدوره إلى امتناع النظام نفسه من أخذ المشورة والتبادل السياسي مع الدول التي باشرت فكرة عمل ميثاق وطني، وعدم تعرضه لغضط خارجي شديد[25]. فإلى زمن قريب جدا لم تكن معالم الدولة وتنظيم إدارتها السياسية بالبحث الجاد و إنما كانت الدولة تعامل كوجه خارجي لنظام القبيلة كما هو سائد

[24] عباس المرشد المنهج القتالي والكتلة الحرجة قراءة نقدية في ورقة الاستاذ عبد الوهاب حسين

[25] يمكن القول أن استجابة النظام الحاكم في البحرين لمطالب الإصلاح لا تحدث إلا في حالة تواجد ضغط خارجي شديد جدا كما في الضغوط البريطانية التي أملت على الشيخ عيسى بن علي أن يعزل عن سدة الحكم ويسلم مقاليد الحكم إلى أبنه الشيخ حمد بن عيسى في العام 1923 لكونه أكثر تقبلا لإدخال الإصلاحات الإدارية على أجهزة النظام.

في الأعراف القبلية . وفي الوقت نفسه أخضعت العائلة الحاكمة نفسها لسيطرة السلطات الاستعمارية لأخذ النصائح والأمور المتعلقة بحل الأزمات السياسية . ولم يكن المستعمر يرغب في توثيق وتدعيم القوى السياسية المجتمعية، قدر ما ركز على تثبيت أنظمة العشائر وإعتبارها القوى الوحيدة في المنطقة[26] .

كما يمكن الإشارة إلى أن فكرة الميثاق الوطني تستدعي استقلال الدولة والمجتمع معا بالشكل الذي يكفل الإرادة الرة في عقد هدنة سياسية تستهدف التخلص من الأزمة او مجموع الأزمات السياسية

والسبب الأكثر أهمية هنا أن الأزمة السياسية الأخيرة التي مر بها النظام الحاكم (الإنتفاضة الدستورية 1994) هي الأولى من نوعها من حيث الشدة وحجم الضغوط المتوالية على النظام . فهناك حصار من قبل المعارضة للشرعية التي ينشهدها النظام من خلال الدعوة إلى دستور 1973 ،وفي الوقت نفسه هناك ضغوط دولية شديدة لإدخال إصلاحات سياسية حقيقية على النظام السياسي . وقد حاول النظام حل الأزمة بالأمور المعتادة سابقا ودعا إلى مجلس شورى معين سنة 1992 ، بيد أنه لم يفلح بل ضاعف من تفاقم الأزمة نفسها وفجر انتفاضة شعبية استمرت منذ 1994 حتى 2000 .

[26] بخصوص السياسية الأمريكة ثمة تغير ملاحظ فقد كانت السياسة الأمريكية تعتمد على الحليف الواحد في دعمها له وتقديم المساعدة لكن هذه السياسة تغيرت إلى سياسة أخرى تقوم على فكرة التخادم السياسي كما يسمها حسن العلوي ومن ضمن أبجديات هذه السياسة أن يتم التعامل مع الأطراف مجتمعة وتركها تتقاطع مع بعضها وتتجاوز بعضها ومن تكن له الغلبة والقوة يحظى بالدعم والموافقة الأمريكية .

مع تسلم الشيخ حمد بن عيسى زمام السلطة 1999 وضع النظام أمام تحدي كبير جدا أتيحت له فرصا واسعة للخروج من الأزمة، ولـم تكـن تلـك الفـرص أو الخيارات محل رضا من قبل النظام لأنها ستعطي قوة سياسية مضاعفة للمجتمـع . كان على النظام أن يبحث في التجارب العربية عن حل سياسي يخرج النظـام بصورة أفضل و أقوى يتعافى فيها من ألم الجراحات السياسية التي مر بها .

وتشير كثير من المصادر المطلعة إلى ان فكرة ميثاق عمل وطني قـد طرحهـا رئيس الوزراء الأردني السابق المجالي على الشيخ حمد بـن عيـسى آل خليفـة كتجربة استطاع الأردن بها أن يواجه أزماته السياسية، واستطاع بنجاح أن يخرج منها منتصرا على القوى المجتمعية .

لقد ظهرت فكرة ميثاق وطني في الأردن، يتضمن المبادئ العامة للعمل السياسي والقواعد التي يستند إليها وتتفق عليه القوى السياسية منذ بـدايات نـشأة الكيـان الأردني 1928 وفي مرحلة ما بعد الاستقلال شعر قادة الفكرة والـسياسية، أنـه كلما تعرضت بلادهم لأزمة حادة أو واجهت منعطفا خطيرا، أصـبحوا بحاجـة ماسة إلى مراجعة شاملة لمسيرتهم وصياغة ميثاق وطني جديـد يحـدد ملامـح المستقبل ويرسم معالم الطريق كما في أعقاب حـرب 1967 وأحـداث 1989 ، حيث أن ظهور القوى السياسية الفاعلة جعل الملك يتـوجس مـن تنـامي نفـوذ المجلس النيابي، ويشعر بالحاجة إلى ميثاق وطني يعزز شـرعية نظـام الحكـم ويوطد سلطته في الحكم .

وقد استند مشروع الميثاق الوطني الأردني إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي :

1- توطيد الأمن وتهدئة الخواطر وبعث الاطمئنان في النفوس وإشاعة مناخ من الحرية والحوار المشترك فيه مختلف الفئات السياسية والاجتماعية .

2- معالجة الأزمة المالية والنقدية التي مر بها الأردن منذ العام 1986 .

3- إجراء انتخابات نيابية عامة و نزيهة .

في المجال الأول أفرج عن معظم المعتقلين واستبدل مدير الأمن العام الفريق عبد الهادي المجالي، وقام الملك حسين بجولات على المحافظات بهدف الإطلاع على مطالب المواطنين ومشكلاتهم والسعي إلى حلها .

لقد عاش الأردن حياة الديمقراطية حقيقية منذ طرح الميثاق 1989 حتى 1993 عام الإنقلاب وتقيد الديمقراطية، اذ أقدمت الحكومة عل صياغة قانون الانتخابات المسمى بحق الصوت الواحد، وتم توزيع الدوائر الانتخابية بصورة تضمن تمثيلا عشائريا وليس تمثيلا وطنيا حقيقيا يمثل الاتجاهات السياسية فيها، وعند معارضة المشروع الملك في البرلمان في 4-8- 1993 عقد دورة استثنائية له للحيلولة دون حدوث ذلك واصدر إرادة ملكية تحدد 6-11-1993 موعدا للانتخابات واصدر قانون الانتخابات 17-8-1993 وذكر المواطنين بأحداث 1957 التي أسفرت عن التراجع عن العملية الديمقراطية ،وحظر الأحزاب و فرض الأحكام العرفية [27].

[27] لمزيد من التفاصيل أنظر : علي المحافظة " الديمقراطية المقيدة" ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2003،

لنن نعدم أوجه الشبه الكبير بين حالة الأردن وحالة البحرين، مما يدعونا إلى القول أن فكرة ميثاق العمل الوطني استهدفت تعزيز الشرعية وغلبة الدولة على المجتمع. وإذا ما سمح النظام بهامش بسيط للحريات والديمقراطية فإن احتمالية التراجع عنه تبقى عودة مؤكدة بعناصر المشروع الإصلاحي نفسه، ونصبح بالتالي أمام إعادة تشكيل جديد للنظام وليس أمام تحول .

إنه من الواضح جدا أن نظام الوصاية المنبثق من خطاب القبيلة، ومن ممارستها لم يزل قادرا على الإمساك بزمام الأمور وتغطية التفاعل السياسي بين الدولة والمجتمع . كما إن الخطاب السياسي الجديد المعلن للمشروع الإصلاحي يندفع أساسا من مبدأ القبيلة ويمارس سلطته بنظام الوصاية . وبفعل هذا الخطاب المستحدث بالمفردات الجديدة الديمقراطية ، الإصلاح ، الأمن ، الرخاء، دولة القانون ..الخ ، من شأنها أن تمكن النظام الحاكم من إقامة بنية جديدة للعائلة الحاكمة ترتكز على ضرورة إعادة تشكيل معطيات القبيلة والعائلة وإعادة إنتاجها.

إن الخطاب الجديد يحمل مفردات التسامح والديمقراطية والحرية ومعاني أخرى غير ما هي دارجة عليه وذلك عبر تضمين هذه المفردات مبدأين أساسين هما:

1- مبدأ المكرمة والهبة والعطية .

2- مبدا القدرة على النبذ والرفض و الإقصاء .

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

وبملاحظة هذين المعنيين يبرز التعارض واضحا ويتعرض الخطاب الجديد للفضح والتعرية . فالديمقراطية المدونة في الخطاب الجديد ليست هي الديمقراطية التي يطالب بها المجتمع، بل هي نابعة من صميم تخطيط الأمير وهو الذي يحق له تطويرها وهندستها . وفي حالة قيام المجتمع بهندسة بناء سياسي وتقديمه كمشروع خلاص لا بد وأن يحظى بموافقة الأمير والملك وفي حالة الموافقة فإن المشروع يعلن كمكرمة وكعطية، أي تعزيز مبدأ إستعلاء الدولة على المجتمع ورجاحة رأيها وضعف المجتمع وإنعدام بصيرته . وبالتالي فإن المبدأ الثاني يكون حتميا لا مجال للتهرب منه إذ يتعين على أفراد المجتمع كأفراد و مؤسسات أن تقبل هذا المشروع وتبارك له وتعمل جاهدة لإنحاجه . ومصير الرافض لذلك هو النبذ والإقصاء و دعوته إلى الهجرة [28].

لقد بدء المشروع الإصلاحي ذا سلطة نافذة ، و اقترن بشكل مستديم بالملك وأنه هو الفيض لسيل من المكرمات و الهبات وهو المتجاوز بكل أطر النظر والرأي وهو المتمتع بنفاد البصيرة. إننا نكون هنا أمام صورة جديدة لشيخ القبيلة العصري، وإن مثل هذه الصفات التي أراد النظام تكريسها هي عينها تلك القيم السياسية التي أرتكزت عليها المرحلة السابقة والتي كانت محل تأفف المجتمع و القوى السياسية . فرغم حداثة مفردات الخطاب الجديد للنظام فإنه ظل يحمل في طياته نظام من خطاب القبيلة .

---

[28] انظر اللقاء الصحفي الذي أذاعه تلفزيون البحرين لولي العهد الشيخ سلمان بن حمد قبل التصويت على ميثاق العمل الوطني 2001

إن الخطوات التي مارست طوال فترة تدشين الخطاب الجديد تتدرج في صياغة قديمة بالأساس بغية إحلال نظام الوصاية، هذا الخطاب الجديد ذا قاعدة قارة تعتمد جاذبية اللغة السياسية الجديدة، و تتخذ من إحتكار القرار السياسي والتحكيم بين العصب والمناورة بالوسائل الاقتصادية، آليات سيطرة وتكتيكات عمل تخدم إعادة التشكيل السلطوي .

الخلاصة

نستطيع القول أن المشروع الإصلاحي(القادم من الملك) أستهدف استنقاذ النظام وإخراجه من أزمة الشرعية التي ظل يعاني منها منذ بداية الاحتلال (1873) وتعززت هذه الأزمة في نهاية القرن العشرين بالشكل الداعر، في وقت باتت الديمقراطية فيه مطلبا دوليا ومجتمعيا . وبفعل هذا التفاقم لأزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع ، صار من الصعب الاستمرار في طريق هيمنة الدولة وسحق المجتمع، من دون استحداث خطاب سياسي جديد يضمن إعادة التشكيل لبنية النظام ويضمن الهمنية لخطاب القبيلة والعائلة . وبفعل هذا الخطاب تأكدت قدرة النظام على ابتكار أساليب جديدة وطرق ملتوية للتملص من تنفيذ التعهدات المقطوعة ، نتيجة الموارد الاقتصادية الحيوية للدولة والمجتمع . لا ينبغي لأحد أن يتوقع أن تتخلى الأسرة الحاكمة عن امتيازاتها الاقتصادية والسياسية، أو أنها ستسمح لأحد من خلال المؤسسات أو الجمعيات السياسية أو البرلمان أو المحكمة الدستورية أن يقوم بمحاسبتها بشأن الامتيازات الواسعة غير المشروعة أما م

المجتمع . و إزاء هذه الوضعية فإنه يتحم على القوى السياسية أن تستعيد تراثهـــا النضالي من جديد لإعادة الوضع إلى ما كان مطروحا من قبلها، هذا إن لم يكـــن عليها التفكير ومن خلال المعطيات الجديدة في طرح أجندة جديدة تتجاوز مشروع الملك السياسي وتنقذ ماء وجهها أمام جماهيرها المحبطة سياسيا.

الاقتصاد القبلي والعملية السياسية

الإصلاح بين كماشتين [29]

مع الأخذ بعين الاعتبار كثيراً من التغيرات التي حصلت في منطقة الخليج العربي، والتي أدت إلى إيجاد بوادر حياة ديمقراطية، رأى البعض فيها إيذانا بنهاية الحكم القبلي، وبداية التحول إلى الدولة الحديثة . الملاحظ أن هذه الآمال تعرضت إلى مجموعة قوية من الممانعات من قبل النظام القبلي، وأصبحت محل تشكيك قوي جدا، مما طرح السؤال من جديد، حول إمكانية تحول الأنظمة القبلية إلى أنظمة سياسية، والبحث بجدية عن تلك المحركات والدوافع التي تحقق هذا التحول.

إن الإجابة على مثل هذا السؤال من شأنها أن تحدد نمط التعامل مع هذه الأنظمة خصوصا من قبل قوى المعارضة والإصلاح . لقد كانت هذه القوى المعارضة، تراهن على قوتها الذاتية والعنصر الإرادي في التغيير، وتصورت نفسها، أنها قادرة على أن تحدث ضغطا يدفع بالأنظمة لتقديم تنازلات سياسية، وراهنت على كمية الضغوط الخارجية، وعلى وجه الخصوص تلك الصادرة من قبل القوى الكبرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، واعتمدت قوى المعارضة في كل ذلك، على تحريك الملفات السياسية والاقتصادية كل على حدة، من دون محاولة

---

[29] نشر في ملتقى البحرين بتاريخ 1-5-2004

البحث عن طبيعة تلك العلاقة الموجودة بين الاقتصاد والسياسة في الأنظمة القبلية.

على أية حال يمكننا القول بأن هناك أزمة غير مرصدة، بالنسبة للنظام القبلي وتطوراته الذاتية في إيجاد أجواء يتكيف بها ويحافظ من خلالها على ديناميات القبلية، ويصبغها بالطابع الديمقراطي.
لقد كانت هذه المفاجأة غير المريحة والمؤلمة، مفجعة لقوى المعارضة، إذ ترى أن مشاريعها التغيرية والإصلاحية تسرق منها لتصب في خدمة النظام القبلي، وترى أن تلك المشاريع تتعرض للتحريف والتزييف.

وفي الواقع لم تكن هناك جهود بحثية تدرس هذا الوضع(المتعلق بتحولات القبيلة ودورها السياسي) إلا جهودا ضئيلة جدا، وربما كانت جهود الدكتور خلدون النقيب من أبرز تلك المحاولات وأقواها. ومن قبله جهود الباحث اللبناني مسعود ظاهر، وبعض كتابات الدكتور محمد جواد رضا، إلا أنه رغم جدة هذه الدراسات وقوتها المنهجية خصوصا عند الدكتور النقيب، فإنها لم تحاول تلمس طبيعة التعامل السياسي من قبل النظام القبلي مع قضايا التغير وربط ذلك بالمحرك الأساسي لنظام القبلية القديم وصوره المستحدثة، إضافة إلى صعوبة تطبيق تلك الاطروحات على نظام الحكم في البحرين لوجود بعض الفوارق الجوهرية بين نظام القبلية في البحرين وسائر أنظمة الخليج الأخرى، وهي فوارق لا ينبغي

تجاهلها، ومن أهم تلك الفوارق، اختفاء الصيغة القبلية من المجتمع المدني-الأهلي، وتمركزها بالشكل الجلي في النخبة الحاكمة، مما يعني صعوبة استقواء النخبة الحاكمة بقوى المجتمع من منظور قبلي كما في الكويت أو السعودية أو عمان.

هذا يدفعنا إلى قضية توصيف النظام في البحرين على أنه نظام وصاية يمارس آليات القبيلة السياسية والنظام الأبوي . أهمية هذه النقطة تكمن في ضرورة تفكيك الآلية الأم أو كما يذهب الدكتور عبدالهادي خلف إلى ضرورة إدماج النخبة الحاكمة في المجتمع، أي مساعدتهم وتخليصهم من عقدة الخطيئة القبلية .

إن الفرضية الأساس هنا، تقوم على التعّمق في النظام الاقتصادي للقبيلة القائم على موارد ربحية تستمد مصدرها من السيطرة والاستيلاء والغنائم وتوزيعها، ومحاولة تمثيل هذا النظام في العملية السياسية الديمقراطية.

إن هذا يعني استحالة التحول إلى الديمقراطية من دون استبدال الاقتصاد القبلي عن حيز الممارسة، بالتالي يسهل تفسير معطيات الحراك السياسي الحادث في البحرين كنموذج.

تأتي هذه الفرضية إجابة على ذلك السؤال الملح: لماذا لا تستجيب الأنظمة في الخليج إلى المطالب الشعبية الداعية إلى الديمقراطية والحكم الصالح؟..فالسؤال هنا لا يلغي الجهات الأخرى التي تتعلق بالموضوع كالظروف الموضوعية وحماية تلك الأنظمة من قبل القوى الكبرى أو ضعف الخطاب السياسي عند

المعارضة، وهشاشتها الهيكلية وغير ذلك من الأمور. قدر ما يحاول البحث في معالم وسمات ومحركات القوة الممسكة بزمام الحكم.
سأحاول هنا استعراض بعضا من معالجة هذا الموضوع بشكل مجمل وفي شكل نقاط و محاور مختصرة هي خلاصة الرأي الذي اعتمده، ومن ثم نشرع في دراسة حالة البحرين.

أولا: إن القبلية كنظام معمول به في منطقة الخليج والبحرين خصوصا، لا تمتلك في تجربتها القائمة على الترحال والانتقال[30] من مكان إلى مكان آخر، أس الحقل السياسي، نعم هي نظام اجتماعي اقتصادي، وهي لا تعرف السياسة إلا من خلال هذين الحقلين، وبالتالي فإن تعاملها السياسي لا يكون سياسيا صرفا كما هو الحال في المجتمع المدني، بل يتم التعامل مع أمور السياسة من حقل الاقتصاد القبلي الذي هو الوجه الأكثر بروزا في النظام القبلي .
إن أساس إلغاء الحقل السياسي من نظام القبلية، ناتج عن التعارض غير القابل للحل بين نظام القبيلة والأمور السياسية . في الوقت الذي تعرّف فيه السياسة على أنها إدارة الدولة من حيث توزيع القدرة والثروة، فإن القبلية لا تعرف نظام الدولة الحديث، أو الرغبة في اللجوء إليه والعمل من خلاله، وهي غير راضية عنه حتى وإن تركت الهجرة والارتحال واستوطنت المناطق الحضرية . ذلك، لأن مفهوم الدولة لا يقتصر على الأرض والشعب والحكومة والسيادة، إذ أن هناك

[30] انظر لمزيد من التفاصيل مقدمة بن خلدون الباب الثاني المختص بالعمران والأمم الوحشية

عنصر أكثر أهمية، وهو الاتفاق على وجود المصلحة العامة التي تتسع لكافة الأفراد المنضوين تحت اسم الدولة . في حين أن نظام القبيلة لا يتسع لهذا المفهوم إطلاقا، وعلى هذا الأساس يمكننا القول بانسحاق الدولة في منطقة الخليج نظرا لسيطرة النظم القبيلة.

هذا لا يعني إلغاء الحدود القبلية وتجريدها من فعاليتها في إدارة أمور الدولة، وإذا قلنا أن النظام القبلي لا يمارس مهمة الحكم فإن ذلك يشير إلى غياب المصلحة العامة وغياب الدولة التي هي السياسة من أعراف التعامل بين النخبة الحاكمة والقوى المجتمعية الأخرى .

ثانيا: إن ما يميز الحقل الاقتصادي عن الحقل السياسي من الناحية المفهومية "المعرفية" هو قيام الحقل الاقتصادي على المنفعة الخاصة وارتباط الثاني بالمصلحة العامة . عندما يتعلق الأمر الاقتصادي بالمصلحة العامة فإنه يتحول إلى قرار وإدارة سياسية، وفي المقابل لا يمكن تحويل أو تنزيل الحقل السياسي من المصلحة العامة إلى المصلحة الفردية وإذا ما حدث هذا التحويل فإن سمة الدولة وكيانها يتعرض إلى الزوال ويبشر بالاستبداد والدكتاتورية وشيوع نظام الغلبة .

النظام القبلي من هذه الناحية لا يُمارس السياسة، إلا بغرض تنزيلها إلى حقله الاقتصادي، مما يؤكد سمة الاستبداد والتسلط في داخل هذه الأنظمة ويكشف أسطورة التوزيع العادل عند القبلية، لأنه لا توجد موارد إنتاجية يمكن القول على

ضوئها بوجود تقسيم للعمل قادر على أن يخلق مساحة من المصلحة العامة توجد على أساسها الدولة . فالاقتصاد القبلي هو إنتاج فردي في أساسه، عشائري "تضامني" في أكثر الصور تطورا، فأساس القبيلة هو الفرد وليس الجماعة، كما يذهب بن خلدون إذ يقول" إعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصليه والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط...كان اختصاص هؤلاء بالبدو أمراً ضرورياً لهم، وكان حينئذٍ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من الكوت والدفاءة إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويُحصّل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عمّا وراء ذلك" وهذا خلاف ما هو سائد عند الفهم العام من أن القبلية تعني الجماعة وانصهار الفرد فيها.

إن ما يحدث هو خضوع الفرد لمنظومة الأعراف والتقاليد القبلية التي تتشكل في قالب جماعي أو العصبية . وهذا يختلف عن منظومة الفرد والمجتمع التي نحن بصددها، فالبدوي من حقه أن يمارس كافة أشكال الإنتاج الاقتصادي الذي تمارسه القبيلة مجتمعة في حين أن تقسيم العمل في الدولة لا يكفل هذا الدور نظرا لوجود مصالح نوعية تحتاج إلى إرادة عامة تبحث في المصلحة العامة.

رابعا: رغم أن الاقتصاد القبلي يقوم على الفردية وليس على المجموع ،إلا أن هذا الاقتصاد لا يعد اقتصادا إنتاجيا قائما على العمل، وهو يختلف عن الاقتصاد

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

الكفائي أيضا. إن مصادر الثروة والأموال المؤديـــة إلـــى الوجاهـــة والـــسيطرة والزعامة عند النظام القبلي في الخليج تتمثل في:

أ- الاستيلاء والاحتلال.

ب- الغزو والنهب والقرصنة.

ج- الغنيمة والهبات والعطايا.

وقد أكد بن خلدون على قضية احتقار البدوي للعمل اليدوي أو العمـــل التعاقـــدي القائم على تبادل العقود والأموال، فهذه العمليات لا يمارسها البدوي إطلاقا، ويقيم حياته على الوسائل الثلاث التي سبق ذكرها لتلازمها مع بعض القـــيم الأخلاقيـــة والمسلكية كالشجاعة والبطولة والذكورية .

هذا التوصيف بمقدوره أن يفسر عدة قضايا في تاريخ المنطقة مثل:

أ- تحول الو لاءات وقيام التحالفات ونقضها على أساس حربي عسكري بالدرجة الأولى.

ب- الخلافات والحروب الدائمة داخل القبيلة الواحدة وانقسامها.

ج- تحالف الأنظمة القبلية مع قوى الاستعمار.

د- فشل التنمية الاقتصادية الحقيقية في بلدان المنطقة واعتمادها علـــى المـــصدر النفطي.

كما تشكل هذه القضايا أحلك القضايا وأهمها اســـتراتيجية فـــي عمليـــة التغييـــر الاجتماعي والسياسي . وهي كما أرى مرتبطة ارتباطا وثيقا بنوعيـــة الاقتـــصاد القبلي السائد في منطقة الخليج العربي وتعارض هذا النوع مع اقتصاد المجتمـــع

المدني – الأهلي القائم علـــى الحرفيـــة والاقتـــصاد المعاطـــاتي أو التبـــادلي أو الرأسمالي.

وتشكل هذه المعالم الثلاثة السابقة "البعد عن السياسة، الفرديـــة، الغنيمـــة" أســـس الاقتصاد القبلي الذي نحن بصدد دراسة علاقته بالـــسياسة، وهـــي إن اتـــضحت بعض معالمها إلا أنها تحتاج إلى معاينة أكثر دقة، وقبل ذلك أحتاج إلى توضـــيح مفهوم العملية السياسية ما المقصود منها؟ وكيف لها أن تتعارض مـــع الاقتـــصاد القبلي؟ وما هو وجهها الاقتصادي؟

يشير مفهوم العملية السياسية إلى مجموعة الأدوات والمفاهيم والـــسلوكيات التـــي تنتج القرارات المتعلقة بالشأن العام والمصلحة السياسية العامة، فهذه المجموعـــة تأخذ على عاتقها إدارة الدولة الحديثة، وتتشكل من انتظام أنساق متعـــددة قيميـــة وسلوكية ومعرفية تعمل من أجل توزيع القدرة والثروة على المجموع أو الـــشعب . لا يعمل الأفراد المشكلين لهذه المجموعة من خلال موقعهم كأفراد وإنما بكونهم يمثلون إرادة المجموع الذي هو الدولة.

والعملية السياسية عندما يلحظ جانبها الاقتصادي فهي تعني القدرة علـــى العمـــل وامتهان ذلك بغية تحقيق بعض المصالح العامة أو الفردية. فعملية الانتخاب مثلا تقتضي الجهد التام من أجل الحصول على الأصوات والعمل المنظم للدخول إلـــى مجموعة العملية السياسية واستخراج قرارات معينة . وبواقع تمثيلي فإن الـــسلعة

تمثل هنا بالقرار السياسي في حين أن العمل أو الإنتاج يمثل في الجهد المبـذول للحصول على الأصوات وهكذا سائر اللعب السياسية الأخرى .

وهنا نكون أكثر قربا من الرؤية التي نحن بصددها انطلاقا مـن النمـوذج فـي البحرين.

لقد حكم آل خليفة البحرين من عام 1783م بعد سلـسلة طويلـة مـن المعـارك ومحاولات عديدة للسيطرة أقدمها عام 1700م كما يذكر ذلـك صـاحب لؤلـؤة البحرين وصاحب "تاريخ البحرين "الشيخ محمد علي العصفور وغيـرهم[31]. لقـد اعتبر آل خليفة أن النصر الذي حققوه على البحرين نابع من القوة الحربية التـي امتلكوها واعتبروا أن البحرين بمثابة الغنيمة التي تنتج عن عملية الحرب والغزو ومن ثم الاستيلاء وقد عبر الشيخ عبدالله بن محمد آل خليفة عن ذلك عام 1835م بقوله: " إن البحرين ملك ورثناه عن أجدادنا وليس بيننا شروط لأن تكون رعيـة الإنجليز وليس للإنجليز أن يتعدوا علينا فإذا كنتم تـشرعون فـي حـرب القـوة والاقتدار فإننا سنبذل كل ما في وسعنا في سـبيل ملكنـا وأهلنـا وعيالنـا.."[32] فالأرض المحتلة أصبحت ملكا خاصا للقبيلة الغازية ولا يمكن التفريط فيها. فمـن المفاهيم القبيلة ارتباط الأرض بالشرف والناموس أي العودة بالأرض إلى الـذات الفردية الشخصية[33]. فليس للأرض قيمة إلا من حيث ارتباطها بالشخص وكيانـه

---

[31] الشيخ يوسف البحراني ، لؤلؤة البحرين ، دار الأضواء . محمد علي العصفور ، تاريخ البحرين ، مخطوط

[32] ميّ الخليفة " رجال الدولة البهية "

[33] لقد تم التفريق بناء على هذا الفهم بين الوطنية التي هي تطوير للفهم القبلي للدولة وبين فهوم المواطنة الذي يقوم على التعاقد في الدولة الحديثة

الشرفي . ويصف الخوري تطور السيطرة على البحرين من قبل آل خليفة بقوله: " إن عملية التسلط على الأرض وتشتت مراكز القوى حصلت تدريجيا عبر مرحلة زمنية طويلة المدى بدأت من مطلع القرن التاسع عشر وانتهت في الثلاثينات من القرن العشرين بعد اكتمال مسح الأراضي وتحديد ملكيتها وهكذا عزز آل خليفة سلطتهم في البحرين وجعلوها مقاطعة أو مجموعة مقاطعات على مواردها الزراعية ويتحكمون في تجارتها المحلية والخارجية[34]. وقد كانت المجالس القبلية حيث تتخذ القرارات تهتم بإدارة الموارد أكثر من اهتمامها بشئون الناس الشخصية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس كانت كل فئة من الفئات الاجتماعية تتمتع بحرية العمل المستقل شرط ألا تمس هذه الحرية بالمصادر الاقتصادية وطرق استغلالها [35] كما كان الحاكم يمنح المقاطعات لشيوخ آل خليفة كهبة مما يعطيهم الحق في تدبيرها وإدارتها واستغلال إنتاجها ولا يمنحهم الحق في ملكيتها [36].

من خلال هذا التوصيف تتجلى معالم الاقتصاد القبلي فهناك الغزو والاحتلال والاستيلاء وتوزيع الغنيمة وتقديم الهبات . ولم يكن النفط ليغير من طبيعة الاقتصاد رغم تبدل مظاهره الخارجية فاعتبرت النخبة الحاكمة أن مداخيل النفط هي ملك شخص لا يحق لأحد[37] .

---

[34] فؤاد إسحاق الخوري ، القبيلة والدولة في البحرين، معهد الإنماء العربي ، بيروت 1983 ،ص 48

[35] نفسه ، ص61

[36] نفسه ، ص71

[37] كان ذلك في بداية اكتشاف النفط في البحرين ونصت الاتفاقات التجارية على أن تكون مدخولات النفط ثلاثة أقسام أحدها للحاكم والثاني للشركة النفطية والثالث للحكومة البريطانية.

لقد ظلت النخبة الحاكمة ترفض العمل التبـــادلي والمعاطـــاتي ولا ترغـــب فـــي التعرف على الإقتصاد الكدي "من الكد" فهناك أقسام من ميزانية الدولـــة تعطـــي للمواطنين كهبات.(بلغت الهبات العقارية فقط للأمير السابق في النصف الثاني من عام 1998ما يقارب 385 هبة)[38] وغنائم يتم اقتسامها مقابـــل اســـتفراد النخبـــة الحاكمة بالجزء الأكبر وتخصيص موارد هائلة لتأمين الحياة الاقتصادية لأفـــراد القبيلة .

إن حصول هذا التغير الوحيد والبسيط في نظام الاقتصاد القبلي يمكن إرجاعـــه لمفهوم المثاقفة الذي يشتمل على الظـــواهر الناجمـــة عـــن الاحتكـــاك المباشـــر والمتواصل بين جماعتين من الأفراد تنتميان إلى ثقافتين مختلفتين مع ما ينشأ عن ذلك من تغيرات في الأنماط الثقافية الأصيلة لدى إحـــدى هـــاتين الجمـــاعتين أو لديهما معا [39].

من خلال احتكاك المجموع القبلي بالمجتمع المدني – الأهلي استطاع هذا الأخير أن يؤثر بعض الشيء على بعض عادات النظام القبلي لكنه لم يبلغ درجة يعتد بها إذ بفعل عوامل السيطرة والهيمنة تراجع المجتمع المدني – الأهلي وانكفـــأ علـــى نفسه، وبالتالي استطاع النظام القبلي الحفاظ على سماته ومعالمه .

ويذهب أغلب الباحثين إلى إن موارد النفط قد دعمت قوة هذا النظـــام وســـاعدته على البقاء . فلم تكن هذه الثروة سوى نماء في الكلأ يجب أن يـــصان ويحـــافظ

---

[38] الأرقام مستخلصة من متابعة الجريدة الرسمية للفترة المذكورة .

[39] لومبار ، مدخل إلى الانثربولوجيا ، المركز الثقافي العربي ن بيروت ، 1997 ، ص 154

عليها ويطبق عليها القانون القبلي في الثروات . وجراء ذلك تمركز هـذا النـسق الاقتصادي وترسخ في إدارات الدولة المختلفة، فقد تأصلت مسألة احتقار العمـل عند النخبة الحاكمة، ولم يكن في منظورهم إيجاد الحقل الـسياسي وتطـويره أو الاعتراف به تحت أي وجه من الوجوه.

إنه منذ برزت المطالبة الشعبية في إدخال الاصـلاحات الـسياسية والمـشاركة السياسية وهي نواة العملية السياسية كانت تجابه بالرفض والقمع والإرهاب مـن قبل النخبة الحاكمة إذ يذكر بلجريف أن الشيخ حمد بن عيـسى رفـض مطالـب حركة 1938 الداعية لإنشاء مجلس تشريعي منتخب بحجة أن ذلك يهدد سلطة آل خليفة ويعتبر اعتداء على النظام القبلي كما يذكر بلجريف أن العادة قد جـرت أن يضع الشيخ حمد مظاريف في جيبي ويقول لي تصرف فيها وغالبا مـا تحتـوي على شكاوي المواطنين [40]، واستمر هذا الرفض حتى الوقت الحاضر إذ لا تـزال النخبة الحاكمة ترفض المشاركة السياسية في نظام القبيلة وتحافظ على سـيطرة النزعة الفردية في الاقتصاد واعتماد الاقتصاد الغنائمي بما لا يدع مجالا للحوار حول العملية السياسية.

وإذا كانت عملية المثاقفة قد أبدلت بعض طرق توزيع الغنيمة والهبات فإنهـا قـد أثرت أيضا في التعاطي مع العملية السياسية من قبل النخبة الحاكمة وتمثل ذلـك

[40] محمد الرميحي ، حركة 1938 في البحرين ودبي والكويت ، مجلة الخليج العربي لدراسات والبحوث ، جامعة الكويت ، 1977 ص25

في إدخال الأشكال الديمقراطية على النظام القبلي وهو ما بحثه الدكتور خلـــدون النقيب وأكد عليه هشام ترابي[41]. وهنا يمكن أن يطرح سؤالا حول كيفية التوفيـــق بين ما تقدم وبين الذي يحدث من الدعوة إلى انتخابات ديمقراطية ؟

في معرض الإجابة المختصرة أقول لقد استعرضت مكانة الاقتصاد القبلـــي فـــي تفسير بعض الظواهر ومنها ظاهرة التبعية أو تحالفها مع الاســـتعمار، ولا يـــشك أحد في أن التطورات التي شهدتها البحرين تمت تحت ضغوط أمريكية بالدرجـــة الأولى مع بعض التأثيرات الداخلية . ومن جهة أخرى فإن الذي حصل لا يحدث تعارضا قدر ما يؤكد ما أذهب إليه ويتضح هذا في إصرار النخبة الحاكمة علـــى المناصفة في البرلمان من خلال تعيين مجلس الـــشورى وإعطائـــه صـــلاحيات مجلس النواب المنتخب إضافة إلى الوزراء بحكم مناصبهم . هذا الإصرار يـــشير إلى أن العملية السياسية الديمقراطية ما زالت غير مستوعبة عند النخبة الحاكمـــة من جهة وتشير إلى مدخلية الاقتصاد القبلي من جهة أخرى.
إن العملية السياسية تعني في نهاية الأمر اتخاذ قرارات عليـــا تمـــس المـــصلحة العامة، والوصول إليها يقتضي العمل "الكاد" بالفوز في انتخابات حـــرة نزيهـــة. وهذا الحقل يعتمد اعتمادا كليا في صورته النقية على التبادل والمعاطاة والعمـــل الكاد التي هي سمات الاقتصاد غير الغنائمي في حين أن الوصول إلـــى منـــصة

[41] خلدون حسن النقيب ، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1990
هشام شرابي ، النظام البطريكي ، دار الطليعة ، بيروت 1987

البرلمان بالتعيين والطائفية والتخوين سمة من سمات القائم على إدخال الأنماط الاقتصادية القبلية في داخل العملية السياسية.

النظام القبلي ينظر إلى قوة البرلمان والسلطة التشريعية على أنها سلعة يجب الحصول عليها لكنه غير مستعد أن يمارس العمل الكاد من أجلها قدر ما يسعى للغزو والاستيلاء والسيطرة ولن يتم ذلك إلا من خلال عملية التعيين التي تضمن له إخراج القرار السياسي الناظر إلى مصلحته الذاتية وإلغاء المصلحة العامة.

وهنا نستطيع التنبؤ بما ستؤول إليه العملية السياسية في البحرين كونها عملية فاشلة إذا استمر الاقتصاد القبلي في ممارسة دوره بالصورة الحالية، كما يتعين على القوى السياسية أن تعمل جاهدة لتفكيك هذا الاقتصاد وتحريره من الاقتصاد القبلي "الغنائم" إلى اقتصاد التبادل "الكدي" لإيجاد منطقة مستقلة سياسيا.

والنتيجة الأكثر خطورة هنا أننا لا نعيش في كنف الدولة الحديثة بعد؛ لانعدام الحقل السياسي الصريح والمستقل وهذا ما يهدد السلم الأهلي وينهك المجتمع المدني –الأهلي .

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

نقد مركزية الدولة : بحث في البيروقراطية القبلية [42]

"الناس جمعيا وحوش أما الملوك فوحوش بلا قيد"
"منتسيكو"

المهمة التي تتولى المقالة هذه البحث فيها، هي تحديد بيئة عمل المعارضة البحرينية من خلال دراسة عنصر مركزية الدولة وما تفرزه من إفرازات هائلة . فالمعارضة البحرينية تخوض صراعها السياسي والاجتماعي مع نظام قبلي يتقن فن المراوغة ويستحوذ على مناطق القوة في النسق السياسي بالاستعانة بآليات ديمقراطية تارة، وقبلية تارة أخرى . أي أن هناك مواجهة قيمية في الأساس ومواجهة بين قيم ديمقراطية وأخرى قبلية تحرك معطيات الواقع السياسي.
القيم القبلية كما يحددها بن خلدون هي قيم متوحشة معادية للعمران (المجتمع المدني) فالبدوي لا يقيم أهمية للمدنية ولا يفهم كيف يتم التعامل مع انتجاتها. ونظرا لتداخل عوامل موضوعية خارجة عن إرادة ووعي القوى السياسية، تشكل الواقع السياسي على دعامة أساسية وحيدة هي، مركزية الدولة وضعف المجتمع، فما من وضعية اجتماعية إلا وتمر عبر وساطة الدولة، بكيفية مباشرة او غير

[42] نشر في ملتقى البحرين بتارخ 7-1-2005

مباشرة، يقاس على ذلك النشاط السياسي والاقتصادي بالذات، اللذان لا يرتهان الى الدولة بوجودهما فقط وإنما بدرجة الفاعلية ايضا.

أدى هذا الوضع المُتشكل الى تبلور حالة من العداء اتجاه الدولة لكونها محتكرة للسلطة والنفوذ، وفي الوقت نفسه، فإن الارتباط لم يقل بالدولة وإنما اكتسب أبعادا جديدة متطورة، أدت في النهاية الى أزمة حادة في الهوية والوعي الوطني. فرغم بناء صيغة مشتركة للمواطن، إلا أن صفة المواطن لم تحمل دلالات الثقافة المدنية، مثل المطالبة بمزيد من المشاركة والوعي السياسيين، بل تحولت صفة المواطن، الى أداة لتحسين الظروف الاقتصادية والدخل بالذات، حيث يحصل المواطن على عوائد أكثر .

وكنتيجة لمثل هذه الازمة في الهوية تحولت الدولة من عنصر محايد ضامن الى السلام والعدالة، الى نموذج شامل للقمع ونموذج لفرض الطاعة وسحق الادراة والاختلاف، وصار من العسير جدا على أي طرف أن يستمر في الاحتفاظ بالولاء إذ لم يكن على درجة مشابه لمنوذج الدولة .

الدولة المركزية وبنية العائلة الحاكمة:

إذا ما أخذنا بتعريف ماكس فيبر للدولة على أنها أداة لاحتكار العنف والعسف الاجتماعي من خلال مدونة قانونية، فإن الدولة(يمكن لنا أن نطلق عليها بالدولة

العائلية) في البحرين لم تقبل أن تتحول الى طرف من مجموعة أطراف مجتمعية تدير العملية السياسية متساوية الحقوق والواجبات، تخضع لإرادة عليا مشتركة، بل بقيت مصرة على أن تكون هي المحرك والمهين والقابض على الأمور صغيرها وكبيرها.

يرجع هذا الإصرار أساساً إلى ارتهان بناء الدولة لمرحلة البداية وطريقة التاسيس، حيث أنشات العائلة الحاكمة خطابا محدداً، يقوم بوظيفة التسويق للاسطورة الخاصة بالحكم.

وبحسب بيير بورديو[43] فإن الاسطورة تفرض نفسها باعتبارها ضرورة عندما يتعلق الأمر بحجب أصل مشين، كأن يتم تحويل عمليات القمع التي قادت الى الحكم إلى بطولات وكفاحات نضالية شريفة . وظيفة هذا الخطاب هي حصر الحقوق المدنية والحقوق السياسية، وحصر الحكم، في فئة واحدة أو عائلة معينة .

أسطورة الحكم في البحرين ترجع الى بداية الاحتلال الذي حدث عام 1782 ،إذا تم تحويل هذا الاحتلال والغزو إلى أسطورة تأسس عليها الدولة، لكنه تأسيس مفارق جدا، فالدولة تقتضي مجال المصلحة العامة، والاحتلال من شأنه أن يلغي مثل هذا المجال ليبقي على مجاله الخاص، لكونه ينظر الى الجسد المحتل أو المجموع كأطراف خاضعة لا تملك الحق في المشاركة . وللتوفيق بين هذين المجالين المتعارضين، أُعتبرت الدولة غنيمة جديدة قابلة للاقتسام وفق منطق الاحتلال فأقصيت الدولة وحلت القبيلة محلها .

---

[43] انظر اللغة وانظمة الحكم في المغرب العربي ترجمة محمد اسلم ، الموقع الشخصي لمحمد أسلم .

هذا الاستبدال لم يكن فجاً وظاهراً، بل إنه يخضع نفسه لمجموعة من العمليات الاستراتيجية، التي لن تلغي القبيلة واستراتيجية الحرب والغنيمة، بل تظهرها في لبوس جديد، فتعمد المدونة التاريخية المعاصرة الى تداول أسطورة الغزو والحاكايات المتربطة به، عبر الوراثة الشرعية المسندة لخطاب الحرب، حيث يرث الحاكم السلطة بفعل قوة السلطة القبيلة وليس أي مؤسسة اخرى،حتى لو كانت مؤسسة على الطريقة القانوينة. الحديث هنا يتعلق بحجب أطر الشرعية والغاء كافة مصادر الشرعية سوى الشرعية القبلية، والاعتماد الكلي على شرعية مخصوصة منها، هي شرعية الانتصار في الحرب.

منذ أن سيطرة القبلية على البحرين، أنشئ خطاب السياسة وهو يستعمل مرجعية الغزو كسند في الخطاب [44]. وبطيعية الحال فإن مثل هذا التأسيس يبقى غير قادر على الغاء التوترات، او حتى عقد مصالحة معها، لذا فإنه ينغي النظر إلى التمردات والثورات أو الانتفاضات على أنها شيئا لا تختلف عن حالة الحرب. أي إن هذه الاضطرابات هي الوجه الآخر للحرب ،وإن كان الوجه الدائم والظاهر لها، هو حزمة القوانين وممارسة السلطة والحكومة [45]. ولاتمام حالة الاتساق داخل مثل هذا الخطاب الحربي، سوف يتم تفسير التمردات والانتفاضات على

[44] انظر مداخلة عبد الهادي خلف في ندوة نادي الخرجين ، المواطنة الدستورية" 15-5-2001
[45] ميشال فوكو ، الدفاع عن المجتمع ، دار الطليعة بيروت 2004

إنها خلف لحالة التوتر والتشرذم لما قبل الاحـــتلال والانتـــصار فـــي المعركـــة، وسوف تلغى كل الأصول والمرجعيات لتبقى مرجعية وحيدة، هي تلك المـــستندة والمرتبطة بالغزو والسلالة الحاكمة واستمرار الحرب .

إن الحرب كفعل مادي يتنهي عادة بالانتصار أو الهزيمة، لكن الحرب لا تنتهـــي عند ذلك، فهي تمارس نفوذها بأشكال متعددة ما لم يتم الغاء مبـــرارات الحـــرب نفسها أو مقاومة سلطتها. فبعد الحاق الهزيمة بالخصم تستبدل الآليـــة العـــسكرية بالآلية المدنية المعبر عنها في صيغ قانوينة. وهذا بدوره يعطـــي شـــكلا جديـــدا لاستمرار الحرب إذا ما كان القانون المصاغ يُشكل علامة على سيادة المتـــصر، وهنا لا يستطيع النظام القبلي مقاومة هذه الصياغة أو الابتعاد عنها، فسيادة العائلة الحاكمة هي الشرط والمُكوّن الاساسي في كل بنود القـــانون المـــدني والدســـاتير السياسية[46].

القاعدة التي تمت عليها عملية البناء هذه، تمثلت في بناء مفهوم للقـــوة يحـــصرها في سيطرة الحاكم على المركز الرئيسي لصنع القرار واحتكاره لسلطة الأمر فـــي المجتمع. ومن أجل اتمام احتكار السلطة في أيدي الفئة المسيطرة علـــى الدولـــة، يصبح من الضروري إرجاع مراكز الفعل الى حيزهـــا الاجتمـــاعي الهامـــشي، ومنعها من تحيقيق ذاتها على أرض الواقع، وهذا يعني أيضاً، ضرورة اخـــضاع

[46] تنص المادة ( ) من دستور 1973 والمادة ( ) من دستور 2002 على أن نظام الحكم .... ولحماية هذا الأساس فإن المادة ( ) من دستور 1973 والمادة ( ) 2002 تنص على أنه لا يجوز تعديل تلك المواد

الجسد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي إلى المرقبة وإنزال العقاب عند قيامه بأي عملية إزاحة للمكانة أو المواقع .

فالاحكتار العقائدي للنخبة الحاكمة يسير جنبا إلى استخدام المراقبة والعقاب. سيكون من الصعب جدا على أي لنظام حاكم استخدام أدوات مراقبة حديثة من دون القيام بمطابقة هذه الممارسات العقائدية مع أسطورته. ذلك لإن أي نظام سياسي يمارس الحكم تكون لديه القابيلة لقبول واستخدام أدوات المراقبة والعقاب أو الحراسة، وما يحتاجه هو البحث عن دواخل في نظامه ومحاولة استثمارها بشكل جيد لتحقيق توازن بين النفوذ السائد و هذه الأدوات مخافة خروجها عليه.

البيروقراطية القبلية

في تتبع جذور المراقبة والعقاب في النظام القبلي سنجد تطابقا واستفادة قصوى توفرها القبلية للمراقبة واتساع رقعتها، وهو ما سيُحدث تزواجا ناجحا بين بيروقراطية الدولة والقبيلة. نموذج القبيلة يعرف سياجا خاصا به يقوم على التوزيع الدقيق للمساحة والنفوس، مع ايقاع جامد للنشاط والحراك في داخله، وهي مواصفات مطلوبة لاتمام المراقبة الجيدة . لم تتأخر القبلية عن إدراك قيمة طريقتها في المراقبة، وأن تعمد إلى معادلة سجلها الضبطي مع بيروقراطية الدولة، فكما كانت تضبط بالدقة مراعيها، وأعداد أفرادها ومراتبهم من النسب والتزمات العشيرة، فقد أدخلت فكرة السياج هذه الى الدولة وأجهزتها، وتمت عملية المراقبة من خلال استخدام الدولة كعلامة للعائلة الحاكمة.

لكننا ما إن نجتاز هذه المرحلة ونريد المضي أبعد، حتى نصل الى معطي جديد يتمثل في إرتباط هذا التشكيل بمسار آخر هو مركزية الدولة وأسطورة الحكم .

لتأكيد مركزية الدولة وربط ذلك بأسطورة الحكم، فقد بُني التشكيل الاجتماعي، بما يعزز هذا الاتجاه، فالعنصر الأكثر أهمية في فرز هذا التشكيل هو الارتباط بالدولة، فعناصر أخرى مثل الطبقة او الانتماء العرقي والاثني أو الإنتماء السياسي، لم تعد قادرة على التحديد، كما هو عنصر الارتباط بالدولة والاجهزة التابعة لها، وكما أن الأمر يماثل عائلة كبيرة ونسب قرابي دموي . يظهر هذا الارتباط الدينامي من خلال الكشف عن توغل الدولة التي هي أداة عسف وإكراه، في تحديد الفئات الاجتماعية والضغط عليها لانتهاج سلوكيات معينة أو دعم وجهات نظر رسمية.

لقد احتاج هذا الوضع إلى فترة من الزمن قرابة القرنين كي تسمح بتراكمات هائلة لممارسة خطاب الحرب. في بداية الاحتلال القبلي، لم تكن هناك مؤسسات وأجهزة حتى تحتاج الى من يشغلها، لذا فإن الحاكم كانت لديه القدرة والشرعية لإدارة أمور البلاد بمفرده . وقد استطاعت القبيلة الحاكمة أن تستحوذ على كافة أمور الإدارة المجتمعية والسياسية اعتمادا من مبدأ الغزو والغنيمة في صيغة تتعارض وبنية المجتمع المهزوم.

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

مع استدخال الاصلاحات الادارية وتأسيس بنة ديوانية[47] في الدولة شعرت العائلة الحاكمة بعجزها عن ملئ كل هذه المناصب ، خصوصا وأن الاصلاحات هذه قد جاءت مستعارة من الخارج، ومتأثرة جدا بضغوط بريطانيا ونصائح وكلائها ومتعمديها. كان فشل الاصلاح الاداري في تحقيق نتائج ايجابية متوقعا، لكون العائلة الحاكمة ترى في هذا الاصلاح مقدمة لتقوية نفوذها وسلطتها التي تتمتع بها.

لم يكن مجلس العائلة الحاكمة ليسمح بإعطاء هذه المناصب المستحدثة إلا عبر قانون الحظوة التي تعلي و تنزل المرء اعتمادا على القرب والبعد من العائلة [48]. مضمون هذا القانون، أن الوصول الى أجهزة الحكم وإدارات الدولة العليا يمر في نهاية المطاف عبر هذه الحظوة، والرضا من العائلة الحاكمة بغض النظر عن الكفاءة او القانون المعمول به في الإدارة .

كان بمقدور البيروقراطية أن تؤسس بداية حديثة لتشيكل الدولة وأجهزتها بعيدا عن المصلحة الفردية والفئوية، وأن تستمر في النمو والتصاعد لتصل الى بداية الدولة الحديثة، كان ذلك ممكنا لو لم تتعامل العائلة الحاكمة مع المناصب والأجهزة الإدارية على أنها غنائم جديدة قابلة إلى الاقتسام والتوزيع القبلي القائم على درجة القرب و درجة التحالف والقرابة العشائرية، فمنذ تشكيل أول منصب

---

[47] عباس المرشد ، ضخامة التراث ووعي المفارقة ، مجمع البحرين الثقافي ، 2002

[48] برناد لويس ، اللغة السياسية في الإسلام ،

إداري (المعارف الصحة البلدية) كان من الضروري أن يشغله فرد من العائلة الحاكمة، وحتى الوقت الرهن فإن توزيع أجهزة الدولة يخضع لنفس السلطة هذه.
مع ازدياد وإطراد الأجهزة الحكومية وتعقد البنية الإدراية للدولة، وتعزيز سلطة الدولة كمفردة (علامة) للعائلة الحاكمة، أخذت العائلة في تدشين نخبة خاصة لإدارة أمور الدولة والترويج لها على أنها النخبة الحاكمة من جهة، وقامت بربط الفئات الأخرى بالدولة من جهة اخرى.
سنحتاج هنا إلى التمعن قليلا في بعض هذه التشكيلات التي يتفرض فيها الارتباط بالدولة كهئية عليا ،لكنها تحولت بفعل البيروقراطية القبيلة إلى أدوات تتحرك بدينامية انضباطية تخضع المجتمع الأهلي للمراقبة والعقاب.

النخبة الحاكمة الامتياز والعصبية

المقصود بالنخبة الحاكمة هنا ،هي تلك الفئة التي تدير أجهزة الدولة العليا أو تخطط لاسترتيجيتها .تتكون هذه النخبة أساسا من العائلة الحاكمة،وظيفة العائلة الحاكمة إفراز الحاكم و الأفرادالآخرين المستحكمين في الدولة، ويسطيرون على أجهزتها. ومع ذلك فإن أعضاء العائلة الحاكمة ليسوا على درجة واحدة فبعضهم لا علاقة له بالحكم وأجهزة الدولة،لكنهم يحضون بامتيازات هائلة وواسعة تمكنهم من تميز أنفسهم عن قطاعات المجتمع الأخرى .

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

ولما كانت الدولة أكبر من حجم العائلة، فإنها تلجأ في بعض الأحيان إلى أن تدير بعض أجهزة الدولة مع فئة التجار الكبار الذين ليسوا من العائلة لكنهم متربطـــون معها في تحالفات عديدة، منها تحالفات قبلية . الملفت للنظر أن اقتصاد هذه الفئـــة مؤسس على سماح العائلة الحاكمة لهم بمزاولة أمورهم ، لذا فإن هذه الفئة تستمد قوتها من خلال ارتباطها بأجهزة الدولة واحتكار مواردهـــا، فـــي حـــين يرجـــع استمرار فئة التجار الكبار في النخبة إلى قانون الحظوة الذي تعمل به العائلة مـــن أجل خلق منافسات بين مختلف الفئات والعشائر القريبة من العائلة. وهذا بـــدوره يبقي النخبة الحاكمة على هئية" نخبة مغلقة" غير مسموح لأي أحد بالدخول الـــي منطقتها المحتكرة.

ويبرز الدور الرقابي أو العقابي لهذه النخبة من خلال قوة الامتياز وقوة العـــصبية ،حيث يوفر الامتياز الخاص للعائلة الحاكمة والفئة المشاركة لها في الحكـــم قـــوة الفرض والزام الطاعة لمن هم خارج هذه الفئة ويكون باستطاعتهم تعطيل القانون أو العبث فيه من دون محاسبة أو رقابة شعبية، إذ لا يتحاكم أفراد العائلة الحاكمة إلا إلى قانون خاص يسنه مجلس العائلة الحاكمة .

سيكون من المهم فعلا أن تتغير هذه البيئة العقابية تغيرا جذريا من أجـــل إلغـــاء بيروقراطية القبيلة والدخول بالمجتمع الى حالة مصالحة تاريخية ،وهـــي مهمـــة صعبة للغاية .

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

المثقف ونقد المملكة الدستورية [49]

مهمة المثقف هي وقف تداول الناس للهراء

بيار بورديو

أثار تحول البحرين إلى مسمى المملكة الدستورية الكثير من الجدل لدى الأوساط المهتمة بشؤون منطقة الخليج. كان هذا التحول، قد مثل صدمة قاسية عند قطاع واسع من المهتمين بالجانب السياسي والمعرفي، لخروج هذا التحول (الظاهري) عن قواعد التغير الاجتماعي والسياسي التي خضعت له المنطقة. نتيجة لذلك وقفت طائفة من المثقفين، موقف الحذر والمراقب والمنتظر إلى ما تؤول إليه نتائج هذا التحول . وطرحت أسئلة جوهرية تتعلق بقضية التحول الديمقراطي وهل هو تحول حقيقي ؟ أم لعبة من ضمن عدة ألاعيب سياسية، تمارسها الأنظمة السياسية في الوقت الذي تكون فيه في حاجة ماسة وملحة لكسب الشرعية وتعزيز مواقع النفوذ وتوزيع الثروة؟

من وجهة نظر عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو فإن الأنظمة المهيمنة، تقوم بعملية إعادة إنتاج نفسها، حيث يقوم النظام السياسي بخلق مؤسسات أو إخضاع مؤسسات قائمة بهدف تقوية النظام والاستمرار في السلطة والبقاء فيها [50]. إن

---

[49] نشر في ملتقى البحرين بتاريخ 12- 10 - 2004

مثل هذه الرؤية لن تنظر إلى مسألة التحول ناحية الديمقراطية إلا من منظور اللعبة القائمة على طريقة مأسسة الديمقراطية، التي تقوم بها السلطة السياسية من أجل ضمان أمنها الذاتي، أو هي رغبة في احتكار الحقل السياسي، حيث يتناسب هذا الاحتكار مع استراتيجية الفاعلين السياسيين الذين يشكل بالنسبة لهم استمرار نظام سياسي مفتت، تهديدا أو نقصا يجب تعويضه، من خلال اللجوء إلى مثل هذه اللعبة.

كانت الطريقة التي سلكها التحول الديمقراطي في البحرين، قد حُفت بعوامل ومواقف مثيرة للشك، دعت إليها الحيثيات التي رافقت إتمام هذا التحول . هذا التوصيف ليس عبثياً و لا عديم الفائدة لأن الجدل الذي أثاره سمح بتقدم المشروع إلى الأمام وترسخه في ثنايا المجتمع وقنواته المتعددة . لكنه ترك عدة من أسئلة سياسية غير معلنة، وصار من الممكن السؤال عن الكيفية التي يمكننا من خلالها إعادة صياغة مبادرة سياق التحول الديمقراطي؟ وكيف تندرج هذه اللعبة ضمن سياق مغاير لما هو مؤكد في البيانات الرسمية؟

فبالإضافة إلى استخدام عنصر الزمن و تفعيله كأداة رئيسية في إنهاء التفاوض حول ميثاق العمل الوطني 2001، وغياب الضمانات الكافية لما تم الاتفاق بشأنه حول النقاط المختلف عليها، كانت هناك نواقض التحول بارزة وفاعلة، ومن أبرزها:

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

أولا: ربط التحول أو ما يطلق عليه بالمشروع الإصلاحي بشخص الأمير(الملك لاحقا) ربطاً وثيقاً لدرجة يصعب التفكيك بين شخص الملك ومشروع الإصلاح نفسه.

ثانيا: غياب التشريح الثقافي الجاد لمفردات التحول الديمقراطي، والاكتفاء بدرجة الانفراج الأمني الذي ترتب على مجموعة من الاتفاقات بين مؤسسة الحكم وقوى المعارضة.

وتشعبت من هذين العنصرين الكثير من القضايا ذات الطابع الإشكالي، كقضية المكرمات الأميرية، وطريقة إدارة عملية التحول، والأزمة الدستورية، وقضايا الجمعيات السياسية وبقاء المشاكل الاجتماعية والاقتصادية عالقة من دون تقديم حلول واقعية وملموسة لها .

رغم كثرة الحديث عن العنصر الأول وتشعباته، فإن العنصر الثاني(التشريح الثقافي) ما زال بعيداً جداً وغير مطروق، ومع الأسف الشديد أن تم التعامل معه بطريقة غير لائقة . فأمام الاستحقاقات السياسية المتراكمة، ومتطلبات التفاوض السياسي، يعامل النقد الثقافي للمشروع الإصلاحي على أنه يقع في الدرجة الثانية أو في الهامش تارة، وتارة أخرى ينظر إليه بعين الريبة والشك.

يحدث هذا التعامل مع النقد الموجه للمشروع الملكي في ظل تغافل تام عن وظيفة النقد المتمثلة في التفكيك والتعرية والكشف، وهي وظائف أساسية لعمل السياسي وأدوات مهمة جدا لدخول عمليات التفاوض . كما يتم التغاضي عن وظيفة النقد الأكثر أهمية وهي محاولة تسوية الأوضاع لإتمام التحول وضمان

عدم انحرافه عبر توفيره المنطلقات والآليات التي يصلح العمل بها، وقدرته على معالجة مواطن الضعف وكشف مكامن الخلل.

لقد أثبتت تجربة التحول الديمقراطي بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات، أن ما حدث ليس تحولا حقيقا يمكن الوثوق به، و الركون إليه في تفسير عملية التغير السياسي في منطقة الخليج، وأن ليس بمقدوره، أن يعكس الانتقال الصعب من واقع الاستبداد إلى واقع الديمقراطية والحرية. إنه في أفضل حالاته، انحرافة بسيطة جداً، أملتها بعض المؤثرات الخارجية والداخلية، كان من أهم نتائجها الانفراج الأمني، الذي أخذ هو الآخر في التراجع الملحوظ، ومن المرشح له أن يتزايد، وأن يأخذ منحاً تراجعيا أكثر في الفترات المقبلة .

كان الانفراج الأمني الذي حصل عشية إعلان ميثاق العمل الوطني بمثابة الخمرة المعتقة التي أخذت نشوتها بالذهاب، لتفيق القوى السياسية، كما أفاق جنود طروادة، ولتجد هذه القوى نفسها محاصرة بكثير من التراكمات والاستحقاقات.

تسليع السياسة

أصبحت الفرصة سانحة جداً، أمام قوى المجتمع السياسي (خصوصا المعارضة) لإعادة ترتيب الأوراق والعمل من منظور مختلف بعد 14 فبراير 2002 أو ما سمي بالانقلاب الدستوري (إلغاء دستور 1973) و خرق بنود اتفاق ميثاق العمل الوطني 14 فبراير 2001، فقد تأكدت تلك القوى أنها انجرفت مع طموحات أكبر من واقعها، وأخذت تردد سراً وبخجل أن عملية التحول المنشودة، إن لم تكن خدعة، فإنها فشلت في مجملها، أو بات من المبكر جداً الحديث عن إتمامها.

فعندما تم التحول إلى المملكة الدستورية، فعن أي نمـــوذج ثقـــافي تحـــرك هـــذا التحول؟ والى أي وجهة يمكن الأخذ به؟ وهل هناك مقومات اجتماعية وخبـــرات سياسية تضمن استمرار هذا التحول؟ وعندما تم الحديث عن الديمقراطية فعن أي ديمقراطية نتكلم؟ وهكذا هي سائر المفردات التي صاغها المـــشروع الإصـــلاحي والمتعلقة بالبنى السياسية والاجتماعية، كالقبيلـــة والعنـــد الـــسياسي، والأحاديـــة والمركزية والاستبداد، وهي عناصر فاعلة وبقوة قبل الإعلان عن التحول، ومـــا زالت فاعلة بقوة حتى الآن.

ومرة أخرى، حدث وأن اغتيل النقد الثقـــافي المطلـــوب للمـــشروع الإصـــلاحي الملكي، وعلت صيحات الكفاح السياسي تعلو من جديد . وليس مستبعدا أن تحدث انتكاسة أخرى لهذا الكفاح ما دامت العملية السياسية برمتها، وبأغلـــب أطرافهـــا، يتعاملون مع القضية بوعي أو بغير وعي من منظور ســـلعي اســـتهلاكي، وفـــق منطق السوق، إذ تصبح القيمة العليا، هي كيف لكَ أن تحقق متكـــسبات سياســـية تبقى مرهونة في أساسها بمناخ ومزاج التقلب السياسي .

علينا أن نقبل، بأن الحصول على بعض المكتسبات السياسية في ظل غياب الأطر الثقافية الحاضنة لها، يُبقي تلك المتكسبات رهينـــة الأوضـــاع المتغيـــرة، نظـــراً لخضوع المكتسبات السلعية(المؤسسة على نظرية السوق) بـــشكل تـــام، لميـــزان القوى، وهو ما يجعلها ذات قيمة وهمية، غير حقيقية في ذاتها. ولذا فـــإن مـــسألة تحويل تلك المكتسبات إلى قيمة حقيقة ثابتة، ليس بالمهمة السهلة والعابرة، بل هي

عملية معقدة وطويلة جداً، نستطيع من خلالها تحويل تلك المكتسبات من واقعها المتغير، إلى ثوابت مؤسسة ومستقلة عن ميزان القوى وتقلب السوق السياسية.

في الحقل السياسي، يكون من السهل خلق أي فكرة، وتحويلها إلى سلعة يمكن التفاوض حولها ، فبإستطاعة أية قوة سياسية أن تخلق حدثا عارضا يجعل من هذه القوة، قوة ذات صوت مسموع، وأن يُركز عليها الضوء السياسي بما فيه الكفاية. مقابل هذه السهولة هناك صعوبة تثوير الجانب الثقافي وتحريكه لإيجاد حدث سياسي مؤثر . بعبارة أخرى إن الغالب جداً هو توظيف الجانب الثقافي، لخدمة السياسة بشكل مرعب، يثير المخاوف من وقوع استلاب للثقافي . وهو وضع لا يختلف عن أي استلاب تقوم به السياسة، كأن توظف الدين مثلا لخدمة أغراضها أو تحتكر الحديث عن المصلحة العليا.

إن هذه الوضعية تولد حاجة ملحة لفصل السياسة عن الثقافة، وتخليص الأخيرة من استلاب السياسة له،والعودة بها إلى وضعها المستقل.

في وضعية المشروع الإصلاحي الملكي فإن النظام الحاكم، قد وفق تماماً في تسخير قطاع الثقافة والمثقفين لخدمة أجندته السياسية . مع غياب فئة المثقفين الجادين، يصبح من الممكن، بل من السهل، إعادة إنتاج النظام السياسي السابق، المتمركز في الأحادية والقبلية وغياب الدولة المستقلة، ويكون من الواضح، أن عملية التحول تستهدف، منذ البداية، إيجاد المجتمع الانضباطي الذي تحدث عنه

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

ميشل فوكو[51]. إذ بحكم طبيعة السلطة السياسية القائمة على أسس سلطوية وقيم قبلية، فإن وضع المثقف المستقل يشكل خطراً لا يستهان به.

لقد تم الحجر على المؤسسات الثقافية ودمجها ببنية النظام السياسي، وقنن النشاط المعرفي بحزمة من القوانين الاستبدادية . هذا الوضع المتأزم خلق مساحة مشوهة لعمل المثقف وتسبب في انعدام استقلاليته لا عن السلطة فقط وإنما فقد استقلاله عن القوى السياسية الأخرى المناوئة للنظام أيضا. فنظراً لحالة القمع البوليسي الذي واجهته المعارضة وعيشها في المنفى، وانتهاجها للعمل السري، لم يكن بمقدورها وبامكاناتها المتواضعة إلا أن تركز في نشاطها على الحالة السياسية. وقدر لها على مضض منها، أن ينحصر دورها في لعب دور المعلق على الأحداث الجارية، وأن تمضي عمرها في الدفاع عن مطالبها البدائية والبسيطة.

نتيجة لذلك فقد انحصرت جهودها في تنمية التعبئة السياسية ضد ممارسات النظام السياسي، وعملت على صناعة مثقفين حزبيين يأخذون على عاتقهم ربط الجماهير بالحزب والحركة والجبهة، وأهملت مسألة المثقف المستقل، ما عدا نفر قليل جداً كان قد استكمل بناءه الثقافي من خارج التنظيمات السرية سواء في الخارج والداخل.

إن تاريخ العلاقة بين المثقف والحركات السياسية، أو بدقة أكبر بين المثقف السياسي (الحزبي) وبين المثقف المستقل، علاقة ملتبسة ومليئة بعدم الثقة والشك

---

[51]ميشال فوكو ، المراقبة والعقاب ، مركز الأنماء العربي ، بيروت 1996

والغيرة والحسد، والاستعلاء المتبادل . كانت علاقة تعتمد على مقاسات أيديولوجية صارمة وجافة وتهم جاهزة ولا عقلانية ومبالغة في التقرب أو الإقصاء وحتى الإلغاء من قبل مثقف الحزب للمثقف المستقل، وعلى احتقار خفي وسخرية واستخفاف علني من قبل المثقف المستقل في نظرته للمثقف الحزبي.

لا يفهم من ما تقدم إعلاء دور المثقف المستقل على سائر الفاعلين الآخرين بقدر ما هي محاولة لإعادة الاعتبار لفاعل مهم ومن الممكن أن يلعب دورا خطيرا في عملية التغير الاجتماعي والسياسي . فقد كشفت أحداث 11 أيلول، واحتلال العراق، أن المثقف الحزبي والعسكري والمحتل يخربون العالم ويقودونه ناحية الهاوية، وبالتالي صار مشروعا الحديث عن نهاية المثقف ونهايات عديدة مترابطة بإنتاجه .

تشظي المثقف أو.. محنة الثقافة في البحرين

يستدعي النظر في دور المثقف من عملية الإصلاح المجتمعي، النظر في جسد المثقف والبحث في مكوناته الذاتية، كيف تشكلت وكيف يعاد إنتاجها.

مفهوم الثقافة هو، بنفسه مفهوم ملتبس قابل الاستدعاء في أي حدث؛ إذ يمكن الحديث عن ثقافة الدولة، وثقافة المجتمع، ويتفرع إلى جزئيات أخرى، مثل: الثقافة السياسية والثقافة الدينية والثقافة التقنية. لذا فإن تعريف الثقافة الذي صاغه (تايلور) والمستمد من رؤية إناسية هو تعريف مضلل بعض الشيء، فتعريف

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

الثقافة على أنها ذلك (الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع) إن مثل هذا التوصيف الشامل لا يعطينا فسحة للفصل بين الثقافة وبين الحضارة، من جهة، ومن جهة أخرى، لا يسمح لنا بالعبور الدقيق إلى خبايا هذه الأشياء التي شملها التعريف، فهو يتعامل مع الثقافة كحزمة منجزة ثابتة دائمة مستمرة منعزلة عن الحركة والتغير والتواصل.

يمكننا أن نخلص مفهوم الثقافة من تشويش (تايلور) باعتبار الثقافة كمسلكيات ذهنية تتبع في التعامل مع مفردات الحياة. الثقافة كما يعبر (ميشل سرتو)[52] تحتوى على ما يدوم وعلى ما يبتكر " فهناك الجوانب الكامنة والتباطؤات والمعوقات التي تتكدس في أعماق العقليات، وهي بداهات وطقوس اجتماعية وحياة معتمة وعنيدة مترسبة في السلوك اليومي، وهناك من جهة أخرى انجرافات وانحرافات وكافة هوامش الاختراع التي ستستخلص منها أجيال قادمة على التوالي ثقافتها المعتنى بها " إن جزءا كبيرا من أزمة المثقف وموقفه إزاء عملية التغيير أو الإصلاح المجتمعي يرجع الى جسده المتشظي المملوء بالثقوب، وإلى استلابه من قبل حقول أخرى سياسية ودينية. كما أن جزءا منها يرجع إلى فقدانه القدرة على تعريف نفسه بمنظور ثقافي محدد.

ولكون هذه الحالة حالة مرضية فإنه يصعب القول إن بإمكانها أن تؤسس أو تعيد النظر في تبعثر جسد المثقف نفسه، ولربما توجب علينا أخذ الحيطة والحذر في

---

[52] جان فرانسوا بايار ، أهاوم الهوية، دار العالم الثالث 1991

عملية رصد أسباب هذه الحالة المرضية وتحديد الأسباب المفضية إلى إعادة إنتاجها في مدة زمنية تتجاوز نصف قرن هي عمر المثقف في البحرين.

وقد يرجع البعض أسباب تدهور حالة المثقف إلى تدخل السلطة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر في شؤون المجتمع المدني، وسعيها إلى احتكار مصادر القوة والهيمنة، إلا أن هذا لا يعفي المثقف من أنه لم يمعن النظر في آليات التدخل هذه لمحاولة مقاومتها، كما لا يلغي الدور الذاتي الذي مارسه المثقف لتدوير حالته المرضية.

في مناقشة هذا الوضع ، نجد أن المثقف في مساره مع السلطة السياسية بلغ درجة عالية جدا في تضخيم ذاته واستقلالية تكوينه بعيدا عن مركزة السلطة السياسية والسياسية المجتمعية، وبحكم هذه النرجسية المتعالية أعطى لنفسه الحق في الانزواء وحجب كافة الأسباب والعوامل الأخرى وإلقاء المسوؤلية على كاهل النظام السياسي، وفي مسار آخر فإن المثقف رهن نفسه تماما لعملية التعبئة السياسية التي تقوم بها القوى السياسية المعارضة أيضا، وكان من نتائج ذلك أن فقد المثقف وحقل الثقافة استقلاليتها وأصبحا عرضة لاستلاب الحقل السياسي بكافة أطيافه وقواه. تأخذ هذه الجدلية بعدها التكويني في تتبع مؤسسات إنتاج المثقف وكيف تقوم بعملية دمجه فيها ليكون في نهاية الأمر مصنوعاً لتلك المؤسسات التي يحربها ويناضل عنها في الوقت نفسه.

إن صناعة المثقف في البحرين لم تؤهل المثقف إلى اتخاذ وضع مستقل يضاهي من خلاله السلطة السياسية أو القوى السياسية الأخرى، ولا نستطيع القول إن

ذلك قاده الى تسليم ذاته هكذا، فالثقافة أو المعرفة من شأنها أن تؤسس لرؤية مستقلة إذا ما تمت بعيدا عن المصلحة الذاتية أو التوظيف الشخصي. إلى ما قبل الخمسينيات من القرن المنصرم لم يكن في البحرين فئة تطلق على نفسها أو تعرف بأنها فئة مثقفين، وذلك لأسباب مجتمعة تتعلق بالتقليد نفسه؛ حيث كان المجتمع لا يسمح بتخريج أي فئة خارج الفئات الفاعلة (الحكام، التجار، العلماء، الأعيان)، أما البقية الباقية فعليها الاندماج أو الخضوع لهم، وفي حقيقة الأمر فإن المؤسسات الاجتماعية المتعددة (الْمُعَلّم، الحوزات، المجالس والمدارس) أخذت على عاتقها ضمان بقاء هذه الفئات من دون تنمية أي فئة أخرى، وما يدل على ذلك النظر في بدايات التعليم الحديث، فمن باشر بإدخال هذا النوع أو النمط هم فئة التجار والأعيان بالتعاون مع فئة الحكام، وحتى مع انتشار هذه المؤسسات بشكل واضح في نهاية النصف الأول من القرن المنصرم لم تسطتع أن تتنج مثقفا واحدا وإنما كان يتوجب على الأفراد الذهاب الى الخارج وتنمية المعرفة لديهم.

اللافت للنظر في مسيرة التعليم ومؤسساته في تلك الفترة والفترة اللاحقة عليها بعقد أو عقدين أنها اهتمت بالتعليم التقني والمهني وأبعدت - وما زالت- العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والقانونية. وحتى عندما أصبح واقع الأمر يفرض أن تدخل بعض أنماط هذه العلوم إلى حيز الممارسة التعليمية، أدخلت مع تحوير مهتمها من وظيفة معرفية نقدية إلى حالة مربوطة بتوفير الحياة المادية؛ في حين تم الاهتمام عبر المدارس الخاصة والمعاهد المتخصصة بإنتاج أشخاص مؤهلين للدخول في عجلة اقتصاد السوق وتسليع قضايا المجتمع.

إن خطورة العلوم الانسانية النقدية قد تدفع بأي سلطة سياسية والفئات المتحالفة معها إلى أن تدرك خطورة وجود مثقف مستقل قادر على إنتاج معارفه بعيدا عن مصالح تلك الفئات، هذا الإدراك نفسه وعته القوى السياسية المعارضة أيضا التي قد حسمت القضية مع/ أو ضد، مبررة ذلك تحت غطاءات أيديولوجية، فهي قوى تتعرض لإكراهات السلطة وتحاول الالتحام بالمجتمع، ومن هنا فقد المبرر لإنشاء منطقة مستقلة للمثقف، فطغت مصطلحات الوحدة الوطنية والكتل التاريخية وغيرها من المفاهيم المطالبة بانخراط المثقف في التكونات السياسية السرية في الداخل والخارج.

وبقدر ما كان هناك اتفاق بين السلطة السياسية و قوى المعارضة على إلغاء استقلال المثقف، فثمة مفارقة يجب رصدها، فالسلطة عندما هشمت دور المثقف المستقل كان حاضراً لديها خطورة دوره في الحاضر وفي المستقبل ولعدم رغبتها في ضم أفراد جدد إلى ناديها؛ في حين أن قوى المعارضة ألغت تلك الاستقلالية ليخرج من تحت إبطها ويظل حليفها الدائم في معركة الإصلاح والتغيير، فصممت أطرها السياسية وخلاياها العنقودية على هندسة احتواء المثقف.

نتجية لهذا الوضع فقد المثقف رأسماله الرمزي وأصبح يمارس دوره من خلال غيره، بل إنه أصبح في وضعية إنتاج معاد لتلك المؤسسات، فكان بذلك أقرب مايكون لما يطلق عليه بالمثقف المدرسي، الذي يتعين عليه أن يهضم المواد المقررة عليه سلفا ليتمثها ويناضل من أجلها حتى يضمن فرصته في البقاء أو،

لنقل في نهاية المطاف إنها تضحية قام بفعلها المثقف من أجـــل إســـعاد وطنـــه. ولكن إلى أين أخذت به هذه التضحية!؟

لربما كان الضمور الثقافيهو ما يلفت النظر كتشخيص لحالة المثقـــف أو الثقافـــة الإصلاحية. ويتجلى ذلك في غياب المؤسسات الثقافية القادرة على خلـــق وضـــع ثقافي مستقل، فلا وجود لمراكز أبحاث علمية أو منتديات ثقافية أو معاهد ثقافيـــة متخصصة. لذا فإن الإنتاج الثقافي أخذ في تكرار نفسه واكتفى بالمشاهدة وصـــنع جمل التبجيل... وبالتالي فقد المقولات والمفاهيم الثقافية، أي فقد الأطر المحركـــة للعمل المجتمعي والثقافي.

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

الرقص على جثة الدولة: نظرة على الحوار الوطني في البحرين [53]

"إن الأكاذيب قد اعتبرت دوما أدوات ضرورية ومشروعة،
ليس فقط بالنسبة لمهنة رجل السياسية أو الديماغوجي،بل أيضا لرجل الدولة "
حنا أرنت "الحقيقة والسياسة"
" السياسة التي ينتزع منها جانب الأخلاق، هي بمثابة أوراق نقدية مزيفة فاقدة لأي سند"

ليس هناك جدل محتدم في البحرين، سوى الحديث عن مصير جلسات الحوار المنعقدة منذ يونيه الماضي 2004 ، بين قوى المعارضة، ممثلة في الجمعيات السياسية الأربع التي قاطعت الإنتخابات البرلمانية 2002، وبين مؤسسة العرش الملكي ممثلة في وزير العمل والشؤون الاجتماعية السيد مجيد العلوي .
منذ إطلاقها، والاختلاف حول جدوى هذا النوع من اللقاءت يأخذ مجراه . البعض يحاول أن يسمي هذه الجلسات، بأنها مفاوضات بين نظام الحكم وقوى المعارضة، ومن شأنها أن تخرج البلاد من أزمتها السياسية المتفاقمة منذ 14 فبراير 2002 أو ما أصطلح عليه بالأزمة الدستورية . البعض الآخر لا يرى في مثل هذه اللقاءات سوى جلسات تفريغ سياسي، ولن تخرج في أفضل حالاتها عن كونها عن لقاء استماع، كما وصفها وزير العمل نفسه في إحدى المرات، إنها

[53] نشر في ملتقى البحرين بتاريخ 2-9-2004

بالمعنى المعرفي جلسات نزع اعتراف تعقد بين الجلاد والضحية، ولكن في وسط مكشوف وقابل للتداول.

الرأي الأول قد يحظى بالقبول، لأنه يحمل أملا وتطلعا وتفاءلا مريحا، ويتوافق مع تطلعات المشروع الإصلاحي . لكن هذا الرأي لا يحمل نقدا أو كشفا فهو أقرب إلى مفعول الأفيون الذي تكلم عنه ماركس .

الرأي الثاني ولكونه ناقدا عنيفا وقاسيا ومتشائما جدا، فهو يتفاءل بحذر ويحذر من مغبة الرقص مجددا على جثتي الدولة والمجتمع، ويطالب بضرورة تسمية الأشياء كما هي، فالأسماء هي التي تعرفنا بالأشياء.

الوضع المحلي

إن العملية السياسية الجارية، منذ إعلان ميثاق العمل الوطني في فبراير 2001 يشوبها التضاد والازدواجية في كل من الأهداف والذهنية العقلية (الثقافة) وآليات العمل السياسي . فرغم حالة الاتفاق على إنهاء حالة التوتر الأمني وإخلاء المعتقلات من النزلاء وإلغاء النفي القسري، فما زالت آليات العمل السياسي عند السلطة هي نفسها، وما زال المشروع الإصلاحي هو مشروع حلم صبية تمرح بخيلاء وسط حقول خضراء تحت سماء صافية وشمس مشرقة.

في موضوع سابق أكدت أن هناك خطورتين تواجه المشروع الإصلاحي الملكي:

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

الخطورة الأولى:إن المشروع يحمل في طياته عناصر تأكله وتداعيه وانهياره. فقد انطلق المشروع الإصلاحي من وحي أملاءات خارجية صرفة، واختزلت مكونات المشروع ومفاعليه الداخلية في كيان شخصي واحد هو شخص الملك .

لقد انسحق المواطن أمام شخصية الحاكم أو العاهل حيث تتم شخصنة المجتمع بكامله في ملكه الذي يتماهي مع المشروع الإصلاحي ومع الدولة ومع المجتمع، فالملك هو لب المشروع وهو عقله، وإرادته هي إرادة المجتمع . إضافة إلى ذلك فإن المشروع الإصلاحي الملكي قد استهدف إيجاد مجتمعا انضباطيا وتأسيس شرعية جديدة تقرب نظام الحكم من الأطروحة العالمية، بدلا من استهدافه بناء مجتمعا تواصيلا يتعمد القانون والأخلاق السياسية .

هذه الأسباب الثلاثة، تجعلني أقف متشككا إزاء هذا المشروع، لكونها تؤدي مجتمعة إلى استلاب حقيقي لقوى المجتمع لصالح مؤسسة العرش الملكي، وتؤسس لعلاقة الارتهان نحو الإرادة الخارجية .

الخطورة الثانية: هي افتقاد هذا المشروع، إلى النقد السياسي والثقافي من قبل المهتمين. لقد إنحصر الحديث حول طموحات وآمال ذلك المشروع، و تم التركيز على ضرورة السعي لإنجاحه وتقديم التنازلات من دون النظر إلى ما هو واقعي ومحقق على أرض الواقع.

ونتيجة لذلك تم التغاضي عن آليات التسلط والاستبداد والسياسة الأحادية، المبثوثة في ثنايا المشروع الإصلاحي . كان من شأن هذا الوضع، أن تم إلغاء الفواصل

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

التي تقدر أن تخرج هذا المشروع من حيز علاقات القوة والهيمنة والضبط إلى حيز التداول والانفتاح وبناء الثقة.

المجتمع السياسي في عالم اليوم، لم يعد بحاجة إلى دولة فوقية تمشي وفق ديمقراطية تمثيلية تمارس سلطتها وفق القانون، بقدر ما هو محتاج إلى تجاوز هذه الدولة ذات الجهاز القمعي القائم على تنظيم واحتكار أدوات القمع . وبالتالي فإن هناك جهودا حثيثة لكسر هذا الاحتكار للعنف واستخدام القوة لفرض ما يطلق عليه بالقانون . هذه التوجهات الجديدة في العالم تسعي إلى صنع مجتمع تداولي تواصلي يخضع لقوة البرهنة وحرية الطرح، من دون استخدام اللؤم والعفن السياسي، وتأسيس العنصر الأخلاقي والالتزام به في العمل السياسي . فقد أكدت التجارب البشرية أن السياسة التي تنزع منها الجانب الأخلاقي هي بمثابة أوراق عملة مزيفة فاقدة لأي سند مالي.

إن خلافي مع مشروع الإصلاح الملكي ليس خلافا في الآليات وطرق العمل فقط، بل هو اختلاف، مع الذهنية المؤسسة للعمل السياسي، والنظر إلى مفهوم السياسة بأي معنى تمارس .

مؤسسة العرش الملكي تفهم السياسة على أنها فن الخداع، وعالما واسعا من السلطة والقوة والمصلحة والزعامة والاستبداد والمركزية . تعتمد هذه المؤسسة على انتهاج استراتيجية الوهم والإيهام كإحدى الآليات لشد الناس إلى النظام السياسي، وتؤسس معنى للنظام السياسي الناجح قوامه أن لا يكتفي بتقديم الوعود

بتنفيذ المطالب النقابية والاجتماعية والسياسية المطروحة بل يعد بتحقيق الآمال والأحلام الكبرى في التقدم والعدالة والحرية وغيرها .

فالنظام يعلم أن اليأس هو موقد الغضب والنفور وان الأمل هو الأفيون الذي يمكن من استمرار الحياة حتى ولو كانت قاسية فيقوم بتبليغ هذه الوعود وإشاعتها على نطاق واسع عبر الخطابات والبلاغات واللغة المعسولة عموما. إن كل هذه الصفات من طبيعتها أن تنزع الأخلاقية من العمل السياسي وتؤسس لأحادية فاضحة جدا أبسط ما يقال عنها أنها قوى شريرة .

في مقابل هذا الفهم للسياسة هناك السياسة التي تقوم على حسن التدبير والاهتمام بأوضاع الناس وتحريرهم من الاستبداد وقوى الشر. وقد يبدو هذا الفهم مثاليا جدا يغرق في بحور الفضيلة، لكنه سيكون أفضل وضعا من محرقة الاستبداد والأحادية.

لنرى الآن جلسات الحوار الوطني وفق أي معنى سياسي تسير، وإلى أي غاية ترسو سفينتها . إن الجلسات الحالية هي جلسات سياسية بالدرجة الأولى ولا تعنى بأي مشاكل أخرى، كالمعضلة الاقتصادية أو الاجتماعية .

لكونها جلسات سياسية فهذا يعني أن الحوار يتمركز حول السلطة وحول القوة والقدرة على توزيع الثروة . فإلى أي حد يمكن التفاؤل بقدرة هذه الجلسات في أن تعيد ترتيب العلاقة بين القوى السياسية ونظام الحكم وتصل إلى تسوية تخرج البلاد من مجموع ألازمات المتراكمة؟ وهل هي جلسات حوار حقيقي أم أنها جلسات نزع اعتراف؟

مركز شباب ثورة 14 فبراير للدراسات والبحوث

لن أخوض هنا في مجريات ما جرى في تلك الجلسات، فتلك أمور هامشية إذا ما قورنت بميزان القوى وكيف له أن يؤثر في إثارة نقاط الحوار وتحديد أجندة ما يبحث على تلك الطاولة المستطيلة الشكل . السؤال يصبح هنا ملحا لمعرفة النتيجة المتوخاة من هذه العملية برمتها، و معرفة كيف دخلت قوى الحكم في الحوار وفيما ترغب منه؟

في معرض الإجابة على هذا السؤال، عليّ أن أعرض بعض النقاط الهامة والتي من خلالها يمكن التكهن بالمصير والنتائج، ويمكن تفسير ما يجرى في جلسات الحوار.

قوى الحوار

نستطيع هنا أن نميز بين أربع قوى سياسية تهمين وتعمل في داخل المجتمع السياسي البحريني وهي :

أولا: مؤسسة العرش الملكي .

وهي مؤسسة تابعة للملك، استحدثت مؤخرا مع إعلان البحرين كمملكة دستورية عام 2002،و يقف الملك على رأسها، وتتمثل وظيفتها في إنتاج الملك وتسويقه . حسب مفهوم المملكة الدستورية، فإن هذه المؤسسة يجب أن تبقي بعيدة عن ممارسة أي صلاحيات تنفيذية أو تشريعية سوى التمثيل الرمزي للدولة. ولكن هذا ما لم يحدث قط، إذ أصدر الملك دستور غير عقدي عام 2002 وضمنه

إرجاع مجمل الصلاحيات إلى مؤسسة العرش الملكي بما في ذلك بعض الصلاحيات التشريعية .

ثانيا: مؤسسة الحكم.

وهي التي تضم الأجهزة التنفيذية للدولة، ويرجع تأسيسها إلى فترة ما قبل الاستقلال 1971 بسنوات قليلة، حيث تشكلت تحت أسم مجلس الدولة، وبعد الاستقلال تحولت إلى مجلس الوزراء الذي ما زال رئيسه خليفة بن سلمان منذ ثلاثين عاما.

ثالثا: مؤسسة مجلس العائلة.

وهي أقدم مؤسسة لها علاقة بالحكم، وتضم كبار شيوخ عائلة آل خليفة والمتنفذين فيها.ومن خلال هذه المؤسسة ترسم الخطوط العامة والكبرى للسياسة الداخلية، وخطورة هذه المؤسسة أنها مخفية وتبقى أمرها سرا .

في الوقت التي تحاول كلا من مؤسسة العرش الملكي ومؤسسة الحكم التظاهر بالقانونية والانصياع إلى مطالب الديموقراطية، فإن مؤسسة مجلس العائلة، ما زالت تعمل وفق أعراف وتحالفات قبلية . وتقيم لهذه الأعراف منزلة عظمى، كما تحكمها قوانين خاصة بعيدة جدا عن القانون المكتوب . ونظرا لذلك فإنها تعيش نوعا من الصراع في داخل أروقتها، تظهر أثاره في تخصيص وجهات العمل السياسي، وتقسيم مراكز النفوذ خصوصا في مؤسسة الحكم .

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

لقد تم تقسيم وزارات الدولة ودوائرها وفق قوة الجناح الصاعد والقوي المتنفذة في مجلس العائلة، في حين تم الاحتفاظ بالوزارات السيادية لأفراد من العائلة الحاكمة، مما يجعل من هذه المؤسسات الثلاث مؤسسة واحدة في نهاية المطاف . وقد سبب هذا الوضع المتداخل إرباكا في مستوى تحليل مصدر القرار في أجهزة الدولة وسير العمل السياسي.

رابعا: قوى المجتمع السياسي.

وتمثلها تيارات معارضة سياسية يمتد تاريخها إلى أكثر من خمسين سنة. بعد إعلان ميثاق العمل الوطني 2001 باتت منحصرة في أربع جمعيات سياسية قاطعت الانتخابات البرلمانية عام 2002 ووقفت موقفا رافضاً لدستور 2002.

علاقة هذه القوى السياسية مع المؤسسات الثلاث هي علاقة صراع وتجاذب، وصلت في أكثر من مرة إلى حد المواجهة، وحدثت تصادمات عديدة أقوى تلك التصادمات، هي أحداث 1994 التي استمرت في حالة تصاعد لأكثر من خمس سنوات.

من وجهة نظري، فإن ما يجري حاليا، يواجه صعوبة بالغة جدا، وسيكون محفوف بمخاطر غير متوقعة . فما هو قائم ليس حواراً بين حكومة تمثل مصالح مجموعة كبيرة من الشعب، ومعارضة تعكس رغبة إرادة أخرى . الثلاث القوى الأولى (مؤسسة العرش، مؤسسة الحكم، مجلس العائلة) هي قوة واحدة تمثلها العائلة الحاكمة، وبالتالي فإن أي حوار يدور بين هؤلاء الأطراف الثلاثة، وبين

قوى المعارضة، يجب أن يكون حوارا حول نظام الامتيازات المعمول به وآليات التميز السائدة . وفي الحقيقة فإن ما يجرى حاليا هو تفاوض على عقد صفقة شرعية تكون المعارضة مسئولة عن تنفيذها وتسويقها للمواطنين.

عنصر القوة عند النظام

النظام السياسي الحاكم هو نظام أحادي بشكل واضح، نظرا لاعتماده على مؤسسات عائلة واحدة ،لا تضم معها أي قوى أخرى. بل إن هذا النظام يعمد إلى إتباع سياسة التشطير العمودي ويعتمد على الوسطاء والزبانية، لتمرير ما يخطط له من مشاريع اختراق للمجتمع المدني وقوى المعارضة . هذه الحقيقة لا يقر بها النظام ويعتبرها بمثابة التحريض ضد النظام ويرى فيها تعديا على ذات الملك المصونة التي لا تمس.

إضافة إلى التضامن القبلي والمؤسساتي عند نظام الحكم، حيث يشكل ذلك نقطة قوة لا يستهان بها، فإن النظام قادر على إثارة الرأي العام، و اللعب به لعباً جيداً كما حدث في مايو الماضي عندما قام النظام بحجز رهائن لتوقيف التوقيع على عريضة شعبية، وكما حدث في إعادة اعتقال الخلية الإرهابية.

إذن يدخل النظام في جلسات حوار وهو يمسك بزمام القوة، ولديه القدرة الكافية لضبط الأمور، وإثارة الرأي العام، لكن ليس بالقوة المطلقة، شأنه شأن أي نظام يخضع لأكثر من مؤثر . وبتعبير بيار بورديو إن الرأسمال القائم على الاحتكار

لا يكفي وحده لسيطرة الدولة، إذ لابد لها أن تنزع شرعيتها من خصومها . هذا الاعتراف بالحاجة إلى الشرعية، و هو بعد القوة عند قوى المعارضة، والذي يمكّنها من مواجهة قوة النظام الحاكم .

لا يجب أن تكون تلك المؤثرات التي يخضع لها النظام، محلية الصنع بكاملها، فثمة بعد عالمي يتعلق بنوعية التغييرات التي ترافق تغير العالم . يشترط هذا البعد مواصفات أساسية للدخول إلى نادي هذا العالم، ومن الطريف أن تكون الولايات المتحدة هي من يشرف على امتياز العضوية .

لذا فإن النظام في حاجة ماسة إلى اعتراف داخلي يضمن له شرعية البقاء . ومن حسن الصدف أن يتزامن هذا الضغط العالمي مع امتناع أغلبية المواطنين عن المشاركة في الانتخابات واحتمال استمرار هذه المقاطعة لانتخابات 2006، مما يعني فشل مؤسسة العرش الملكي مجددا.

بناءً على ذلك فإن النظام الحاكم، يبقي أمام خيارين يمكنه المناورة فيهما، وطريق ثالث لا طاقة له بالمناورة فيه، وسوف يسعى جاهدا لتحقيق ما يتوافق وأكبر كمية من المصالح .

الخيار الأول : أن يستطيع اختراق جدار المقاطعة ، وينزع من المعارضة اعترافا رسميا بالمشاركة في انتخابات 2006 من دون تقديم أي تنازلات جوهرية للمطالب المقدمة حاليا.

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

الخيار الثاني : أن يقدم بعضا من التنازلات الشكلية في سبيل ضمان المشاركة ونزع الاعتراف.

ومنذ الانتهاء من الانتخابات البلدية والنظام الحاكم يعمل جاهدا لتحقيق الخيار الأول ،وقد استعان في ذلك بالوسطاء كثيرا، إلا أن النتيجة كانت مخيبة للآمال، ولم يعد الوقت كافيا للاستمرار فيه لذا كان عليه اللجوء إلى الخيار الثاني.

والذي يبدو من متابعة بعض المؤشرات، فإن النظام الحاكم قد حسم موضوع التنازلات سلفا، وهو جاد في إدخال بعض التعديلات الدستورية قبل نهاية هذا العام، على أن لا تلبى هذه التعديلات مطامع المعارضة، لكنها في نفس الوقت ترغمها على انتهاج خطوة المشاركة في انتخابات 2006. فمؤسسة العرش الملكي تدخل الحوار وهي مصرة أيما إصرار على إدخال المعارضة في انتخابات 2006 تحت ثمن بخس يماثل الانقلاب الدستوري، فقد أرسى الملك سفينة الحوار على ساحل ضحل جدا يفصله عن اليابسة خندق محموم من الوحل.

موقف المعارضة

وفي غضون الشهور الماضية، أثبتت المعارضة، قدرة فائقة على المناورة، والرغبة في التحمل والصبر، فدخلت جولة الحوار بزخم قانوني وسياسي قوي جدا، يمكن الرهان عليه لفترة من الزمن . لكنها وقعت في شرك لا يغفر لها

عندما قبلت الحوار مع وزير العمل، إذ كان عليها أن تقف منذ البداية موقفا صارما حول من يمثل مؤسسة العرش الملكي في الحوار . الصراع الدائر حاليا ليس بالصراع الذي يمكن إنهائه في غضون أشهر من جلسات التفريغ السياسي، فكان من الأجدى لها أن تصر على تشكيل لجنة حوار وطني تخطى باعتراف رسمي من كل الأطراف وأن تكون قراراتها ملزمة للجميع.

نقطة ضعف المعارضة، وبعيدا عن ما ينقل من تشتت الوفد المفاوض للمعارضة أثناء الحوار، كانت واضحة جدا عندما تلهفت هذه القوى للدخول في أي عملية تُسمع من خلالها وجهات نظرها للنظام الحاكم . ووجدها النظام فرصة سانحة للعب بالزمن كأداة تفاوض قديرة بإحراز كثير من النقاط .

ربما كان على المعارضة، التريث قليلا، ومواصلة الضغط على النظام لتشكيل لجنة حوار وطني متعرف بها من قبل النظام والمعارضة، تأخذ هذه اللجنة وضعا مستقلاً، وتصوغ رؤيتها مجتمعة . ميزة هذه اللجنة أنها غير معنية باللعب بعنصر الزمن في التفاوض، كما يجرى الآن، فوزير العمل لا يخرج عن كونه وسيط ينقل وجهات النظر وليست لديه أي صلاحية في البت في الموافقة أو الرفض، في حين إن الوفد المعارض يمثله من هم في قمة القرار داخل الجمعيات السياسية .

هذه المفارقة في الوزن النوعي والكمي، تسمح للنظام الحكم أن يبادر إلى قطع هذه الجلسات، أو أن يلتف عليها بطرح أوراق غير متوقعة . ولتخوف أطراف عديدة من مغبة حدوث هذا المأزق طرحت في الآونة الأخيرة دعوات تأخذ على

قوى المعارضة استمرارها في مثل هذه اللعب وتطالبها بضرورة الانسحاب من تلك الجلسات، أو الحصول على تأكيدات جدية من قبل مؤسسة العرش تؤكد جدية الحوار .

من المتوقع أن تبادر مؤسسة العرش الملكي إلى الإيعاز إلى وجهات العمل السياسي لديها إلى تبني بعض التغيرات الدستورية، وان تحرج قوى المعارضة أمام جماهيرها بصورة أو بأخرى . ومن المتوقع أن تبادر المعارضة هي الأخرى إلى التأكيد على استمرار موقفها الرافض لدستور 2002 و لو على مستوى القيادات السياسية الفاعلة لديها .

وما بين هذين فإن كمية من الأوراق الحكومية سوف تطرح ومنها قانون الجمعيات السياسية المزعم تقديمه إلى مجلس النواب في بداية دور الانعقاد الثاني، وبعض القوانين الأخرى، التي من شأنها أن تربك الوسط الداخلي لقوى المعارضة.

التفاحة الفاسدة

إن إقدام الملك على إصدار دستور 2002 كان بمثابة تلك التفاحة الفاسدة التي تسببت في إيجاد أجواء ريبة وقلق إزاء مؤسسة العرش الملكي وجديتها في الإصلاح الحقيقي . فعلى إثر إصدار هذا الدستور امتنعت أكثر الجمعيات السياسية شعبية وأعمقها تاريخيا وأكبرها حضورا عن المشاركة في الانتخابات

النيابية 2002 وخرج النظام مضروبا بضربة موجعة ومؤلمة، وبات من الواجب عليه أن يسعى مجددا لجذب هؤلاء مرة أخرى إلى حيز المشاركة وأن يواجه انتقادات المجتمع الدولي أمام هذا الإخفاق والتراجع . و مع جهود المعارضة في الداخل والخارج بات واضحا ان الإبقاء والإصرار على تمضية مواد دستور 2002 المقيدة للحريات والدا عمة للدكتاتورية الدستورية من شأنها أن كل ما تم إنجازه أو سيتم إنجازه من بناء مؤسسات وهياكل سياسية وتنمية المجتمع المدني، وبات ملزما للنظام أ ن يدخل في حوار مع القوى السياسية الفاعلة، وأن يعترف ضمنا أن الأطراف التي أدخلها معه في اللعبة ما هم إلا زبائن وسماسرة .

صعوبة القضية السياسية في البحرين وقابلتها للتعقيد تكمن في طبيعة مؤسسة العرش الملكي والمؤسسات المعتاشة عليها ، فلم يطرح النظام الخيار الديمقراطي والتعددية لغرض التحول من دولة القبيلة إلى أفق دولة حديثة ديمقراطية بقدر ما أرادت تلك المؤسسة امتصاص الأزمات المتفاقمة واحتواء القوى السياسية والاجتماعية ومقاومة الضغوط الداخلية والخارجية، بما يمكن لهذه المؤسسة من الحفاظ على طبيعتها وقوتها السلطوية.

لعل من أبرز سمات مؤسسة العرش الملكي عدم تقبلها لأي منافسة أو معارضة أو تهديد يمكن أن يأتي من الداخل أو الخارج وثمة من يراهن على أن نقطة ضعف النظام هي هذه السمة أيضا، فمن خلال تفعيلها في اتجاه المعارضة يضظر النظام إلى تقديم تنازلات ويجبر على الدخول إلى حلقات تفاوض أو

حوار مع الأخذ بعين الإعتبار أن غاية دخول النظام إلى هذا الحيز هو محاولة منه لإستخلاص روح المقاومة من مصادرها الشعبية.

من هنا نستطيع أن نفهم حجم وطبيعة الدعاية السياسية التي قذف بها النظام إلى السوق السياسية قبل إنعقاد مؤتمر القمة الثمانية، إذ توالت دعوات الحوار الوطني وروج لها عبر أبواق عديدة في محاولة كان واضح فيها كمية التلاعب والتهافت ،وفشل هذه الدعاية كان متوقعا لاحتوائها على التفاحة الفاسدة التي توسعت ولم تعد تقتصر على مواد دستور 2002 فقط بل شملت شخصيات سياسية أصحبت هي الأخرى تفاح فاسد كاسد .

تنبؤ هذا الفشل كان منطلقا من رصد التغيرات في درجة وعي القوى السياسية الفاعلة والقوى الاجتماعية المساندة لها حيث التزمت هذه القوى بمبدأ اخلاقي مهم جدا وهو أنه يجب على من يدعو إلى الإصلاح أن يكون فوق الشبهات تتوافر فيه صفات الصدق والاحساس بالمسؤولية . الخطأ الفاحش الذي إرتكبته مؤسسة العرش الملكي أنها راهنت على شخصيات مدفوعة الأجر تفوح منها رائحة العفونة ورائحة فسادهم تزكم الأنوف لإنجاح هذه الدعاية . والمخجل في الأمر أن النظام يصر على إستخدام هذه التفاحات الفاسدة في أجواء مجتمع محافظ يقيم وزنا كبيرا للجانب الأخلاقي، ويعلى من شأن الابتعاد عن الشبهات.

ما يلفت النظر هنا قيام البعض بتبرير اختراقات النظام وخروقاته الاخلاقية وقيامه بالآعيب النتنة الفاسدة ، برؤي سياسية ميكافيلية أو نفعية صرفة جدا ، فتحت غطاء اللعبة السياسية يتم التغاضي عن الأسس الاخلاقية في العمل

السياسي ، ويصبح من حق النظام أن يضمن مصالحه ويعمد الى حماية نفسه ويدوس على المصلحة العامة. وكم هو فارق كبير بين توصيف سلوك النظام وبين القول أن من حقه فعل ذلك.

هذه الوضعية المعقدة من شأنها أن تضاعف المهام الملقاة على عاتق قوى المعارضة للخروج من الأزمة الحالية التي تمر بها البلاد . فالنظام الحاكم لا يهمه بقاء الأزمات قائمة ولا يعمل على إنهائها قدر ما يهمه التوصل إلى طريقة إدارة لهذه المجموعة من الأزمات وتحفظ بقاءه صامدا بشكل يخدم مصالحه وتطلعاته الجشعة، في حين أن قوى المعارضة الوطنية تسعى جاهدة الى تقديم حلول واقعية وحقيقة لهذه الأزمات . هذا المسلك الاخلاقي هو الفاصل بين مؤسسة العرش الملكي، وبين قوى المعارضة الوطنية المعبرة عن المصلحة العامة .

ومع هذا الوضع المعقد، يصح أن نقول، إن قوى المعارضة، هي موضوعة دوما أمام تحدي متمثل في ضرورة إيجاد صيغة داخلية رفيعة للتوفيق بين مطلبين متعارضين:الاستناد إلى الجماهير كمرجع كمي وكسند سياسي والاستناد إلى النخبة كمحدد للمضمون وكموجه لمسار العملية السياسية، لتواجه بهما المسار الصعب والمحفوف بالمخاطر، فلم يعد الزمن الآن، يسمح بتحريك طاقة واحدة في أكثر من مجال . الأمر الذي يعني ضرورة توافر المعارضة على آليات

تفاوض سياسية بدلا من الركون إلى الخبرة الشخصية وتسجيل المواقف البطولية والخطابية.

لعلي أستطيع أن أقول إن الدخول في أي حلقة من النقاش أو الحوار أو التفـــاوض ليس من شأنها أن تنتج نتائج واقعية ما دام هناك إختلاف في الغاية المتوخاة مـــن الحوار الذي يعقد وسط أجواء شكوك عديدة في إمكانية تحقيق ذلك بسبب طبيعـــة النظام والغموض الذي يحيط بعملية التحول السياسي .

إن نجاح أي حوار وطني يعتمد على تحقيق خطوتين رئيسيتين هما :

أولا : التخلص من عقبات الحوار الوطني والمتمثلة في مـــواد دســـتور 2002. وهذا يعني أن القادم من سلوكيات النظام يجب أن تعطي مؤشرا قويا على جديـــة الحوار من خلال إلغاءه دستور 2002 أو تجميد العمل به ،ومن ثم ايجاد طريقـــة عقلانية لحل الأزمات المتكاثرة.

ثانيا: تأسيس مبادئ أخلاقية واضحة ومتفق عليها فـــي التعـــاطي مـــع الـــشأن السياسي وكل ما يتم التباحث فيه قبل إتمام هذا الأمر لا نستطيع أن نعتبره حـــوار بل هو تمضية للوقت. فالطابع الأخلاقي الذي يجب أن ينطبع عليه النظـــام هـــو الأكثر أهمية هنا ،إذ لا ضمانات حقيقة في العمل الـــسياسي الا بتـــوافر مبـــادئ أخلاقية تترفع عن الشبهات

خرافة الإصلاح:أكذوبة الديمقراطية الملكية [54]

"إن جسد المتهم جسد ناطق"

لن يختلف أحد في أن ما تعانيه البحرين في الوقت الراهن يمكن اختصاره في بعد واحد معقد هو مشكل بناء الدولة، فمنذ إستيلاء آل خلفية على البحرين 1783 ومشروع بناء الدولة يتعثر وتُمارس القوة والعنف دون إتمامه . يحدث ذلك رغم توافر البحرين على معظم مقومات بناء الدولة من حيث تراكم التاريخ والممارسة المجتمعية والتصورات النظرية لبناء الدولة، وكم كان عبد الهادي خلف محقا عندما وصف بناء الدولة في البحرين بالمهمة غير المنجزة!

فهل فعلا تفتقد البحرين إلى الدولة؟ وهل أن مهمة البناء غير منجزة فعلا ؟ ومن يقف دون إنجازها ؟ والى أي حد يمكن إنجاز تلك المهمة ؟ ثم ماذا ستحقق عملية بناء الدولة ؟ وما هي المعايير المطلوبة لهذا البناء ؟

أسئلة كثيرة ما زالت تنتظر الإجابة والفحص الضروري، لأنها ستكون فاتحة تفكيك مشروع الملك الإصلاحي.

إ ن عملية بناء الدولة لا يمكن تحقيقها بجرة قلم تصدر من العاهل أو من القصر الملكي أو من مؤسسة الحكم، بناء الدولة عملية متراصة من مجموع عمليات

---

[54] نشر في ملتقى البحرين بتاريخ 18-4-2004

تستهدف تحقيق تغيرات جوهرية وتستبدل نظام متعفن بنظام صالح، إن تركة غياب الدولة أو تعطيلها كبيرة وثقيلة جدا.

عندما نتكلم عن الدولة فلا ينجر تصورنا ناحية الفهم القانوني لها القائم على توافر عناصرها (الأرض الشعب والحكومة والسيادة) إن هذه العناصر هي التي تحقق الاعتراف الدولي بالمجتمع السياسي، والتعامل معه على أساس المجتمع العالمي، وبالإمكان تحقيق ذلك بأسرع وقت . عندما تطرح مشكلة بناء الدولة في أي مجتمع فإن الكلام يدور حول الفهم السياسي القائم على طريقة إدارة وتوزيع القدرة والثروة داخل المجتمع، وما لم يتم التحول إلى إدارة شرعية تسمح بالانفكاك عن أي رابطة سوى رابطة المصلحة العليا للمجموع، وتتخلى عن شتى الروابط الأخرى بغية خلق كيان اعتباري قائم بذاته، لا علاقة له بالأشخاص أو الفئات، يحقق ما يطلق عليه بالمواطنة، فلا وجود لمسمى الدولة، ويعيش المجتمع وسط أجواء قاتلة ومخربة، تمارس الاستلاب والتعسف، ومصادرة الحق وتجاوز القانون، وبعبارة مختصرة، إن الدولة في الفهم السياسي تعني دولة الأخلاق السياسية القائمة على تحديد دقيق للعلاقة بين الهدف والوسيلة المفضية إليه وتحدد العلاقة بين المجتمع والنظام الحاكم بعلاقة قائمة على الرضا والقبول، وبتحديد هذه الأسس الأخلاقية للدولة يتبدد الوهم والخرافة المعطاة للزمرة الحاكمة.

لقد أصبح العالم اليوم في وضع لا يطيق فيه رؤية الاستبداد والدكتاتورية وبات على الرجال المستبدين ضرورة مراجعة أنفسهم وتقديم حجج وبراهين تتناسب

والصيحة العالمية نحو الحق والقانون . والملفت للنظر هنا انه في حالة تحول دولة الاستبداد ناحية دولة الديمقراطية تكثر الادعاءات وتكبر الأحلام وفي النهاية يفيق المجتمع على مسخ الديمقراطية، ويولد استبداد عصري تمثله دولة الوصاية، التي تكون مهمتها الإجهاز على الديمقراطية.

إذن سيكون السؤال ملحا جدا حول ما يعني مشروع الملك الإصلاحي لمشكلة بناء الدولة في البحرين، هل هو حجر الأساس لتجاوز أزمة الدولة ؟ أم انه الخطوة الأولية للإجهاز على مقومات وأسس الدولة الديمقراطية؟

لا يستطيع احد أن يدعي بمن فيهم أصحاب مشروع الإصلاح الملكي إن هذا المشروع قد أنجز مهمة بناء الدولة . إذن أين يقع مشروع الإصلاح الملكي من هذه الرؤية وهل يمكن محاكمته محاكمة عادلة تعتمد على الفكر الخالص؟

وفي مثل هذه الحالات فإن السؤال لا يتعلق برصد كمية التغيرات والتحولات فحسب، وإنما عليه أن يجيب إلى أي جهة تتجهه هذه التغيرات والتحولات ؟ وتحت أي صيغ معرفية وسياسية تتحرك؟

سيكون طرح مثل هذا السؤال مهمة صعبة وستكون الإجابة أشد صعوبة وفي كلا الحالتين فإن النتيجة ستكون مؤلمة جدا !

فهل سيقبل أفراد المجتمع بأنهم كانوا عرضة للاستغفال والخداع وأنهم لم يزالوا ضحية منتهك جسدها ؟وهل سيقبل صاحب المشروع الحكم عليه بأنه جلاد بطريقة جديدة وانه مخادع وكاذب وغير جدير بالثقة؟ثم أين سيكون مصير الزبائن والوسطاء والمطبلين؟

لا شك أن الوضع سيكون كارثيا.

لقد أفرز التخلي عن نظام القمع وقانون أمن الدولة وضعا لا يقل خطورة عن سابقه، وبشرٍ بتدهور متزايد جدا. يصور التحول السائد في آليات نظام الحكم، النتيجة المرعبة التي يخطوها نظام استبدادي يتقمص لباس الديمقراطية، ولم يكن الإصرار على إصدار دستور 2002 سوى المشهد الفاضح ويمكن اعتباره أهم سبب في الأزمة السائدة في البحرين.

المشكلة تمكن في أن مشروع الإصلاح الملكي لم يتم نقده بما فيه الكفاية رغم الحاجة الضرورية لمثل هذا النقد للاستمرار في بناء الدولة وإذا قدر للجهود النقدية أن تتوارى فإن مشكلة الدولة ستتعقد وتكثر المهام الانتقامية!

من وجهة نظر خاصة جدا أستطيع وصف المشروع الملكي على أنه عبارة عن " مشروع لتأسيس المجتمع الانضباطي من جديد وهو مؤسسة ملكية أسست لعزل العناصر الفاعلة سياسيا والمهتمة ببناء الدولة وفق الصيغ العصرية والحديثة، كما أن هذا المشروع يسعى إلى إعادة حالة الضبط والاستلاب عبر القيام بادوار سياسية كبرى"، ويعتمد في تحقيق ذلك على قوة المنطوق الخطابي (الخطابات الملكية المليئة بالشعارات والوعود الكبيرة)وصرامة الممارسات غير الخطابية(المؤسسات العقابية والتشريعات الباطلة وسيل المكرمات).

إن ظروف التحول من الاستبداد إلى الديمقراطية تعني ظروف سياسية جديدة تقتضي رؤية تراعي ما استجد من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية، للحفاظ على السلطة والاستمرار في جني الفائدة من الثروة، فيتم الإعداد الكافي لتهيئة

الظروف المناسبة ليتحول المشروع الإصلاحي إلى مُنتج ومصنع لإنتاج مجموعة من الحقائق والمفاهيم، وتوكل مهمة تطبيقها وفرضها على المجتمع، إلى مؤسسات تخضع لإدارة مؤسسة العرش الملكي.فإيقاع العقاب والتهديد بالقمع والإغلاق لا يصدر من مؤسسة العرش الملكي لكونها تختص بإنتاج منطوق خطابي قوي يلامس المشاعر والتطلعات، وتوكل تلك المهمة العقابية إلى نواب البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني وبعض الوجهات المكشوفة، فلن يأتي يوم يتعرض فيه الخطاب الملكي لقوى الإصلاح الوطني، ولكن بات من الطبيعي أن يقوم احد الوزراء بوصف المعارضة على أنها قوى تخريب وتعطيل للمشروع الإصلاحي وإنها تقوم بالإخلال بالأمن !

ومع حلول المشروع الملكي وتثبيت أركانه يتم استبدال خطر أمن الدولة بالخطر على الديمقراطية ومكتسبات المشروع الإصلاحي، وتُغير النظرة، من فرد خطر على النظام، إلى فرد مشارك ومؤيد للمشروع الإصلاحي، ويتم تشخيص المجرم والإرهابي بالمعارض للمشروع الإصلاحي، حيث يقوم بجريمة العودة إلى العنف والمربع الأول وجر الساحة إلى ما تحمد عقباه، فيفقد حقوقه الوطنية وتسقط عنه شهادة المناضل ليتحول إلى مُخرب، ويسجن مع أنواع عديدة من المخربين ومهربي المخدرات والجناة المدنيين، وتصبح مقولة الأمن الديمقراطي هي شعار المرحلة فتحضر خراف جورج أوريل وتردد "ذا الرجلين سيء ذا الأربع أرجل جيد" لمدة خمس دقائق وتقام طقوس حرق السحرة وسط أجواء الاحتفال بالعرضة والابتهاج بالنصر الإلهي والإمداد الغيبي للعاهل!

إن خطورة هذا المشروع وفق هذه الصيغة، أنه يمارس التعذيب القائم على العقاب المؤلم و المتفاقم إلى درجة الفظاعة، عبر تقنية جديدة تحدث كمية من الوجع يراعى فيها القياس الدقيق لكمتيه لكي لا يحدث أي تشوهات أو ادانات حقوقية . تستهدف هذه التقنية ما يستهدفه التعذيب الجسدي هو نزعَ الاعتراف، وبذا يصبح الاعتراف بالمشروع الملكي هو وسيلة لإنتاج الحقيقة وإعادة إنتاج النظام الاستبدادي السابق.

المفارقة التي ينبغي النظر إليها بعين بصيرة هي إن المعارضة أنجزت بناء الدولة وفق رؤيتها نظريا وتخلفت عنها عمليا نظرا لاستبعادها من موضوع المشاركة في الحكم، من جهته فإن النظام الحاكم قد رفض الاستبداد نظريا بما فيه الكفاية، وتفوق فيه عمليا برتبة امتياز.

الحقيقة المؤلمة أن المجتمع السياسي في البحرين ما زال يعيش في كنف سيطرة القبيلة وما زال السؤال ملحا كم من الوقت نحتاج إلى إنجاز مهمة بناء الدول .

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

القسم الثاني

مرواغة الديمقراطية

ملك لا يتقن فن الخطاب

مؤسسة العرش وقضايا التخفي

الملك و صناعة برابرة القرن

رهائن أم معتقلين :الحكومة والمعارضة في خندق الصراع

خليفة بن سلمان الخطيئة الكبرى: لماذا لا يعزل ؟

جوقة رئيس الوزراء الملجا الاخير للنذل

الخواجة والخاقان الاكبر

حكم الخواجة

موقع الكتروني يهز عرش ملكي

مسيرة الاصلاح الدستوري ، قهوة البدوي

عداوة الأمن للديمقراطية

ربيع الديمقراطية البحريني في خطر

مجتمعات الخليج العربي بين أفول الدولة ونهاية الديمقراطية

الثورة المخملية : خشبة الصلب الجديدة

العريضة الدستورية الثالثة : تَفزعُ العائلة

رجال المهمات القذرة

" شاكردية النظام " ماذا يعني أن تكون سنيا في البحرين

الديمقراطية المؤجلة وخيار المواطنة

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

ملك لا يتقن فن الخطاب

مؤسسة العرش وقضايا التخفي[55]

يبدو أن قدرة وبلاغة خطاب مؤسسة العرش الملك لم تعد قادرة على إثارة المزيد من الدغدغات العاطفية،أو رفع الشعارات الاصلاحية، والاستمرار في اغراق وجهات الصحف الصفراء بها في كل مناسبة. لقد فقدت مؤسسة العرش الملكي قدرتها على اقناع قطاع واسعا من المواطنين عندما طرحت شعارات أكبر من حجمها وتفوق قدرتها الاستعابية ،فأصبحت في وضع لايحسد عليه .

تمكن مشكلة خطاب مؤسسة العرش، في انتهاجها خطابا ازدواجيا غير متناسق،وغير متلبور حول المصلحة العامة،ويغرق نفسه في الإعلاء من مصلحة العائلة الحاكمة والمتنفذين والمستفيدين منها. يعتمد هذا الخطاب على الخلط والتعامل السطحي لقضايا معقدة ضاربة في العمق،تقتضي منها أن تقدم تنازلات كبيرة جدا تؤدي في نهاية المطاف الى إلغاء دور العائلة الحاكمة كغول وكأخطبوط فاعل في كافة المجالات ،وبمعنى واضح ان مثل هذه الشعارات من شأنها أن تحول المصلحة الخاصة المشكلة للعائلة الحاكمة ومؤسساتها المتعددة، ومن ضمنها مؤسسة العرش الملكي، الى مصالح عامة تخضع للتدوال والاقناع ومطالبة الشرعية.وما من شك ان هذه النتيجة تفوق مخيلة صانع الخطاب

[55] نشر في ملتقى البحرين بتاريخ 16-12-2004

السياسي الملكي، وغير مرغوب فيها منذ البداية،وهذا ما يجعل مؤسسة العـــرش أن تقوم بانتاج خطاب غير واقعي يعاني الخلل والتفكك في كل فقراته .

الرؤية العامة لمعالم الخطابات الملكية، تعطي الانطباع لدى الملتقي أن مؤســـسة العرش الملكي مستعدة لتقديم كافة التنازلات والغاء كافة الرهات والـــدخول فـــي قانون موحد للعبة السياسية والاقتصادية ،وهي هنا ترتكب خطأ فاحـــشا عنـــدما تنحاز الى صيغ الدمقراطية والمجتمع المدني والقيم الانسانية في حقل عرف عنه التمسك التام بالانظمة القبلية والجد في معاداة الدمقراطية والمجتمع المدني.

في مثل هذا التعارض الفاضح بين صيغ الخطاب المقدمة من لدن مؤسسة العرش وواقعها المعمول به ما الذي يمكننا فهمه او اعمال التأويل فيه؟

لن تنعدم الاجابات المعتددة حول هذا التعارض والازدواج لكننـــا ســـنجد خيطـــا سميكا جدا يجمع بين كل هذه الاجابات هو الاستخفاف بقدرة المواطن على الفهـــم وتصويره على أنه كائن مستهلك من الدرجة الاولى،في تغافل تام عن أن جـــسد المواطن لديه القدرة على الكلام والتواصل.

في حقيقة الأمر لم تستفد مؤسسة العرش الملكي من التغرات الكبيرة التي حـــدثت في مجالات التواصل وصناعة النص واستمرت في التعامل برؤية باليـــة يـــزكم غبارها أنف متلقي الخطاب ،فمؤسسة العرش ما زالت تصر وتتعامل مع الـــنص السياسي باعتباره نصا قادرا على احداث التغير والأثر في ذهنية متلقيه مـــن دون الأخذ بفاعليته، فهو متلقي ساكن ينفعل وتؤثر عليه الموعظة السياسية كمـــا هـــي

،كما يتم النظر الى الخطاب المقدم على أنه خطاب متكامل وكبناء غير مثقــوب، أو ليس باستطاعة أحد أن يشكف هذه الثقوب.

المتغيرات التي اجتاحت الحقول المعرفية أحدثت تبدلا في هذا النمط البالي وقلبت المعادلة قلبا ظاهرا ،فلم يعد مستمع الخطاب الملكي ملتقيا ســاكنا ومــنفعلا بــل تحول الى متلقي فاعل لديه القدرة على رفض الانفاعل او الانقطــاع فــي أي اي فترة من فترات العرض ولديه القدرة على رؤية الثغرات والثقوب الموجودة فــي الخطاب وكشف سوءة الخطاب .

كأي خطاب سياسي يفترض فيه المروغة والحيلة ،فإن خطاب مؤســسة العــرش يتقن لعبة التخفي تماما ،ليس التخفي وراء المفردات والشعارات فقط وانما التخفي وراء الفئات والفاعلين والمستهلكين للخطاب الملكي ايضا،مما يكسبه مهارة فــي المناورة وتحكما في أوراق العبة واختراق التكهنات.

منذ خطابه العام الماضي في ذكرى جلوسه تم اقصاء الحــديث عــن الاصــلاح السياسي والديمقراطية والملكية الدستورية ،وهي أيقونات ينشغل بهــا المــواطن العام والفاعلين السياسين الذين ظهروا على السطح بقوة مؤثرة ومخيفة لمؤســسة العرش، وتم تسويقها على أنها مهام قد انجزت.

مقابل هذا الإقصاء بدأ الحديث عن الاصلاح الاقتــصادي والتمنيــة الاقتــصادية وإعادة بناء الاقتصاد، فهناك تركيز على مسائل التمنية الاقتصادية التي تمثل لدى مؤسسة العرش الاولوية من أجل اعادة بناء الاقتصاد. وتلجأ مؤسسة العرش هنــا إلى الآليات نفسها التي أستخدمتها في ضبط الجسد السياسي وإتمام التحكم فيه بعد

انفلاته . فالوضع الاقتصادي منذ سنوات شهد انفلاتا ورغبة في رفض أرثوذكسية الدولة، لذا صار من الواجب اخضاع جسده تحت حجة إعادة النباء .

التخفي هنا لم يعد تخفيا خلف مفرادت وشعارت فحسب ،بل هو تخفي وراء فئات اجتماعية يراد لها أن تخضع أوتلجم وتروض ويتم اغلاق المنافذ اماماه لمنعها من الخروج عن ضيغة المجتمع الانضباطي.

خطورة هذه المناورة لا تقتصر على إقصاء الفئات المتعددة التي يتشكل منها المجتمع والتعامل معها من منظور عيادي او مهام طوارئ ، وإنما اشتمال الخطاب نفسه على ممارسة لعبة التحريض من خلال امتلاك قدرة فائقة على إقناع الفئات المستهدفة بأنها تعيش صراعها مع فئات أخرى يتم ترويضها واخضاعها بفعل الموازرة، فيتم إقناع الفئات الاقتصادية ان مشاريعها معرقلة من قبل فئة السياسيين، والعكس ايضا ،عندما يطالب السياسيون بمزيد من الاصلاح فإن مؤسسة العرش تبرز فئة الاقتصاديين على انهم يقفون عقبة ،وكأن مؤسسة العرش بعيدة عن مثل هذا التحريض.

هذا الدور الغولي الذي تمارسه مؤسسة العرش ينزع عنها صفة الحيادية ويجعلها متورطة بعمق في صراعات هامشية مخيفة، ناقضة لبناء الدولة الحديثة معرقلة لمسيرة الاصلاح والتمنية المنشودة من قبل الفئات جميعا. ويمتد هذا الاثر إلى الفئات العادية المندكة في همها السياسي وواقعها الاقتصادي وعالمها الاجتماعي بشكل متداخل لا يمكن فصله، يمتد اليها الخطاب الملكي في محاولة لاقناعها

بكافة الجرعات المقدمة في كل حقل وكون تلك الجرعات هـــي الحـــد الأقـــصى والأفضل معا.

الملك و صناعة برابرة القرن 21[56]

"نحن الأجساد المتهمة بالنطق، الموسومة بالدنس....
نرفض شرب سم سقراط، وسوف ننشرُ دمَ الحسين..."

يفيد مصطلح البرابرة معنيً عميقا جدا عند توصيف المجتمعات التي تسودها الصدامات و الصراعات، فهو يشير إلى الفئة الرافضة للمدنية، والراغبة في استمرار الحياة الاجتماعية والسياسية من دون قواعد وبلا قوانين. تحبذ فئة البرابرة اللجوء إلى القوة والعنف والعنجهية لتحقيق ما تريد، وما تصبو إليه، من أهداف وتطلعات، وترفض رفضاً قاطعا الاعتراف بحق الفئات الأخرى البشرية في الحياة والمشاركة السياسية، فتصادر حق تلك الجماعات والفئات، وتقوم بشن حروب متتالية على المدنية لمحاولة تركيع المدينة، وتسليم نفسها طواعية للبرابرة .

ولسبب عداء البربرية للمدنية والقانون، فإنها تعزل نفسها في محيط خاص بها، وتُشّرعن لها ما يتلاءم وهذه الحالة الانعزالية، من قوانين وأعراف، وتحاول إقامة الحواجز المادية والمعنوية، بغية الحفاظ على نفسها من أدناس المدنية وأصحابها .

---

[56] نش في ملتقى البحرين بتاريخ 5-5-2004

إن خطورة البرابرة، لا تقف عند هذا الحد، حيث اتخاذ المواقف وتبني وجهات نظر بغيضة، بل يمتد خطرهم إلى قيامهم بسلوكيات عدائية واضحة ومنتهكة، ولنا أن نرى كتب الأدب العالمي، وكثير من الأفلام السينمائية، كيف تصور الخراب الناتج من غزو البرابرة للمدنية.ألم يحدث في التاريخ أن شنت إسبرطة العسكرية هجوما مدمرا على أثينا مدينة العقل والعلم، ألم يقوم المغول بحرق كتب بغداد وهز استقرارها...القائمة تطول عند سرد مثالب البرابرة القدماء.

إذا كان ذلك قد حدث في الماضي وفق حروب وغزوات بين المدينة وبين من يقبع خارج أسوراها، فلن يُعدم القرن الواحد والعشرين من برابرة جدد يحملون على عاتقهم مهمة تنفيذ حلم البرابرة الأسلاف. هذا الامتداد والارتباط بروح الأسلاف لا يمكن مقاومته بالعلم والمدنية، ولا السلم قادر على تضيع معالم الغزو البربري، فالبربري ضد العلم والمدينة وضد السلم.

في القرن الواحد والعشرين، يتحول البربري من مقاتل يرتدي فرو الحيوانات، إلى حاكم تعلوه أوسمة عسكرية يتفاخر بها في كل لحظة، وبدلاً من اعتنائه بسفيه الفولاذي ورمحه السنين، يصنع لنفسه أجهزة الأمن و قوات التدخل السريع ومقاومة الشغب، حقا لقد ملئ عالم القرن الواحد والعشرين بالبرابرة الجدد.

البحرين حاضرة من تلك الحواضر التي عانت مرارا من البرابرة القدماء . وهي تعيش حالة مأساوية تحت تحولات البرابرة الجدد . لم يكن ملكها مجبرا في يوم من الأيام على العودة إلى البربرية أبدا، لأنها مدينة، وتعرف أصول المدنية،

وتحاول أن ترتقي بنفسها إلى مصاف المدن الحضارية وفق تنظيمات سابقة للوجود العائلة الحاكمة قبل 250 عاما.

ثمة من يرى أن مؤسسة العرش الملكي ما زالت بعيدة عن تصرفات البرابرة الجدد وهي بريئة من تصرفات وسلوكيات تستهدف اغتيال المدنية في بلد صغير وحضاري كالبحرين.

اغتيال المدنية لن يتمَ على أيدي إبطالها يا جلالة الملك...

اغتيال المدينة لن يكون على حساب دم شهدائها يا جلالة الملك....

هذا هو شعار القوى الوطنية . صحيح أن القرار يصدر من جهة أعلى وأقوى من مؤسسة العرش الملكي، لكن ذلك، لن يلغي مسؤولية العرش الملكي عن التصرفات الحمقاء التي يمارسها البرابرة الجدد من ضباط ومن أقلام مأجورة، أبرزها عرّاب السلطة، ومن حولهم .

لقد كانت اعترافات السيد مجيد العلوي وزير العمل، في محضر الدكتور حسن مدن، كفيلة وواضحة جدا في إلقاء مسؤولية ما حدث من تصعيد أمني مفتعل، على كاهل شخص الملك، فالملك هو الذي يتولى ملف العريضة الشعبية، وهو الذي يصدر ما يقال وما لا يقال .

عجبا كيف يكون للقلم والورقة كل هذه القوة، أم أنها قوة المدنية التي لا تقوى عليها سيوف البرابرة؟

إن انزعاج الملك، الكبير، من تدشين العريضة الشعبية، يبدي وجها معاصراً لبربرية قديمة، فهو يعبر عن كراهيته البعيدة المدى، لوجود معارضة مزعجة.

الأمر الأكثر خطورة وأهمية هنا، هو خلل فهم مؤسسة العرش الملكي وأجهزتها الأمنية لرسائل المعارضة وقوى المدينة، فحوى تلك الرسائل أن المعارضة مصرة على مواصلة العمل السلمي، ولن تدخل في أي عنف أو صادم مع النظام، وإنها مستعدة للدخول في أي حوار أو تفاوض، ومستعدة لدخول المعتقلات طوعا.إن هذه النصوص الواضحة تماما قد فهمت خطأ من قبل مؤسسة العرش الملكي، وباتت تؤسس اعتقادا واهماً قوامه، أن استخدام العنف والصدام يأتي لصالح النظام، ويشكل خطراً على المعارضة وبالتالي يمكن تركيع المدنية عبر تهديدها بالعنف، وإدخالها في دوامة الصدام!

الصحيح في تلك الرسائل أن اللجوء إلى العنف والبربرية، ليس خيار المعارضة، نعم، ولكنها ستُفيد منه في حرق النظام برمته إن حاول اللعب به، فأول من سيحرق بالعنف، هو النظام، ومن يقف حوله.

فهل يقوى قصر الصافرية على حصار الجماهير له وإجبار ساكنيه على المغادرة؟

هل سيكون بوسع البربري المعادي للمدينة، مقاومة المدنية؟

التاريخ يخبرنا أن ملح غاندي، المستخرج من رحم المدينة، كان أقوى من أساطيل بريطانيا البربرية.

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

رهائن أم معتقلين :الحكومة والمعارضة في خندق الصراع [57]

سيكون من الصعب جداً القبولُ بالاتهامات التي أدلي بها وكيل النيابة العامة، عبد الرحمن جابر آل خليفة إلى مجموعة من الناشطيين في جمع توقيعات على عريضة تطالب بتحقيق قدر كافي من الديمقراطية، يتوافق ومكتسبات دستور البلاد الصادر عام 1973 وبنود ميثاق العمل الوطني 2001، والتحفظ على الدستور الصادر من قبل الملك عام 2002.

لن يكون من السهل تصديقُ انطباق هذه التهم على هذه المجموعة أو غيرها، لسبب بسيط جداً، هو أن هذه التهم مجتمعة، لم توجه إلى أي مجموعة سياسية معارضة، ليس في البحرين فقط، وإنما في أشد بلدان العالم استبداداً وتغطرساً . تأكيد وكيل النيابة ووزير الإعلام نبيل الحمر على أن هذه التهم تصدر من جانب قانوني اختصاصي لا دخل فيه للجانب السياسي، يثير بدوره تساؤلا مهما يتعلق بالحد الفاصل بين القانوني والسياسي في أجواء ما زالت تعتبر بدائية للديمقراطية .

في الدول الأكثر ديمقراطية هناك معايير واضحة لمثل هذا الفصل يمكن الوصول إليها وتطبيقها بسهولة وإجراء أي محاسبة أو مراقبة عليها، الوضع في الدول المقابلة أي الأقل ديمقراطية، لا وجدود حقيقي أو واقعي لمثل هذه المعايير

[57] نشر في ملتقى البحرين بتاريخ 12-5-2004

. في مقابل الدولة الديمقراطية تقف مجموعة من الأنماط، منها، الدولة الشمولية أو "الكلاّنية"(التوليتارية)حيث لا وجود إلا الوجود الواحد . هذه الدولة عبارة عن عنف ممارس من قبل فئة ادعت لنفسها حق الكلام باسم الشعب بأكمله، وهي تحتكر لمواجهة كل الفئات الاجتماعية، وسائل منعها من التعبير عن مصالحها وافضلياتها.

من هنا فان كل الإرادات تُسحق وتُصهر في إرادة واحدة هي إرادة الحاكم أو النخبة الحاكمة . فهي التي يحق لها إصدار القانون وتفسيره وتطبيقه، وهي التي تُخطط وتمنع وتسمح، ولها الحق في التفتيش حتى عن رغبة الناس في الحب أو الكره "التهمة الأولى من التهم الأربع"،إذ لا وجود لأي إرادة أخرى . السلطات في مثل هذه الدولة، ليست ثلاثا كما تصورها عملالقة العقد الاجتماعي، هي سلطة واحدة متعددة الأدوار شأنها شأن قبعة أرنب الساحر، فهل يمكن تمرير شبهة مخالفة القانون والابتعاد عن السياسة في ظل هكذا أجواء ؟لا يبدو أن ذلك سهلا.

إذن، لا يختلف احدٌ، على أن هذه التهم تنطلق من احتقان سياسي مرير تعيشه البلاد، ولن يكون بمقدور أي احدٍ أن يلغي آثار الماضي من ممارسة دوره، وفق ألف طريقة وطريقة . فإضافة إلى اللجوء لقانون العقوبات الصادر عام 1976 والمليء بالمواد القاتلة والقابلة للتفسير وفق صيغ الحرية والاستبداد معها، هناك التمسك بقانون التجمعات والمادة 178 من القانون الصادر عام 1973 كما أن هناك خطابات أخرى مرتهنة أساسا لخطاب مرحلة الاستبداد.

إن ما يشكل خطورة وتطورا غير متوقع ليس عملية الاعتقال أو التذكير بقـوانين أمن الدولة فذلك أمر كان متوقعا وواردا، خطورة الموقف تتمثل في بعدين هما:

أولا:اعتبار الأشخاص المعتقلين رهائن أو أسرى يُفاوضُ عليهم.فحتى يتم إطلاق سراحهم وإلغاء التهم الموجهة إليهم يجب على التحالف الربـاعي المعـارض أن يتخلى عن أنشطته الرامية لإتمام العريضة السياسية والاكتفاء بأعضاء ما قبل 21 ابريل أي قبل تدشين العريضة . خطورة هذا البعد واضحة فـي كونهـا تخلـق مجالات جديدة للصراع وأساليب متفق على قذارتها وعفونتها . فتحت أي مبـرر يتحول الإنسان المعتقل إلى ثمن مقايضة ومصلحة سياسية إذا كنا نتكلم عن أجواء من الديمقراطية ورغبة أكيدة في تسيّد لغة الحـوار والـشفافية؟ هـذا لا يعنـي الحكومة فقط وإنما يشمل الإطراف الأخرى التي قامت بدور البطولـة وترطيـب الأجواء والقيام بوساطات بين الحكومة والمعارضة، في الوقت الذي يجـب فيـه أولا إدانة عملية الارتهان والعودة بالقضية إلى قضية اعتقال سياسي وعبر هـذا العنوان يكون بالإمكان تحريك الوساطات او غيرها

ثانيا: استخدام الأدوات الانقسامية وتفعيل الانشطارت العمودية داخـل المجتمـع السياسي، وهو بعد لا يقل خطورة عن سابقه، فأمام الخطـوات الأولـى لإنجـاز الوحدة الوطنية عبر التحرك من أفق سياسي موحد وقاعـدة جماهيريـة واحـدة تبرهن على وعي وتماسك المجتمع، تقوم الحكومة بحركة العودة إلـى الطائفيـة والفئوية لإبراز صورة معاكسة للواقع تقوم على توصـيف الحركـة المعارضـة

بأسلوب لا يخلو من الخبث الإعلامي على أنها معركة طائفية شيعية يمكن حلهـــا وفق الأطر والقيادات الشيعية.

سيكون من المترقب إطلاق سراح الرهـــائن قريبـــا وتحـــت مـــسميات عديـــدة وتخريجات واسعة ولكن سيبقى اثر الفأس ما زال موجودا.

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

خليفة بن سلمان الخطيئة الكبرى: لماذا لا يعزل ؟ [58]

"يكفي وجود عاهرة واحدة في المنطقة لنشر الدعارة فيها "
عاهرة تقيم في البحرين

ثلاث قضايا تداخلت مع بعضها البعض تداخلا جدير بالاهتمام، قضية الفساد والفقر في البحرين، قضية الحريات العامة والديمقراطية، قضية رئاسة الوزراء وعزل رئيس الوزراء خليفة بن سلمان . سبب هذا التداخل اعتقال ناشط حقوقي وسياسي مخضرم كان قد وثق علاقاته مع المنظمات الحقوقية وحظي بمصداقية في الداخل والخارج.استطاع عبد الهادي الخواجة، المعتقل حالياً، أن يطرح هذه القضايا دفعة واحدة، وان يوضح تداخلها التام، عندما فجر سؤالاً عن شخصية خليفة بن سلمان رئيس وزراء البحرين، وهل هو مجرم حقا؟

لم تعرف ذاكرة البحرين المعاصرة شخصية شغلت الرأي العام وتناقلت أخبارها وحاكت حولها حكايات بهذه الكثرة، مثلما فعلت مع شخصية خليفة بن سلمان . فهي شخصية، رغم قسوتها وعنفها، واضحة لا يلفها الغموض ولا يُستغرب منها اتخاذ أي موقف دموي، أو اللجوء إلى العنف لمواجهة الخصوم . الغريب في الأمر أن النكات السياسية حوله ليست بالكثرة التي تصاغ حول أي شخصية تسلطية، كما حول شخصية صدام في العراق أو أي حاكم عربي آخر.

---

[58] نشر في ملتقى البحرين بتاريخ 27-9-2004

تولى خليفة بن سلمان إدارة البحرين منذ أكثر من 35 عاما. واستطاع عب هــذه المدة الطويلة، تحويل البلاد إلى صندوق استثمار يعمل لصالحه، حتى لقب عنــد الناس (ففتي ففتي) هو مصطلح يعكس طبيعة تصرف خليفة بن سلمان في الإدارة والاستثمار والمشاريع في القطاع الخاص، إذ لا يُستكمل أي مشروعٍ تجــاري أو عقاري، إلا بعد موافقة صاحب المشروع على دفع إتاوة أو نسبة مــن الأربــاح تحت عنوان الشراكة، من دون أن يدفع رئيس الوزراء فلسا واحدا، حتــى بــات الجميع هنا يعرفون حجم الامبروطورية التابعة لرئيس الــوزراء وطرقــه غيــر المشروعة في تجميع هذه الثروة التي تجاوزت 50 مليار.

ما ذكره الخواجة ليس جديدا أو غريبا عن ما يدور من أحاديث ليست منتشرة بين الناس العاديين فقط، وإنما سادت بين رجال العمال المحليين والأجانب على حــد سواء.المعادلة بسيطة جدا وتكفي لاختزال المشكلة في صيغة واضحة هــي : أن هناك فساد وتخلف لا يمكن غض النظر عنهما، ولن تخرج أسباب ذلك عن وجود إدارة فاسدة، أخذت على عاتقها تربية مفسدين وسماســرة فــساد، بــدل تربيــة مواطنين شرفاء يرعون المصلحة العامة .ومع هذه التربية تحولت الدولــة إلــى صندوق خاص لخليفة بن سلمان وبات على الجميع تحصيل موارد خاصــة لــه، تحت أي شكل من الأشكال، المهم أن تزداد الثــروة، وان يــتم اســتثمارها فــي الخارج.

إن قضية اعتقال الخواجة ليست قضية بالإمكان إخضاعها لحزمة مــن القــوانين بغية حلها، إنها قضية سياسية من الطراز الأول، ولا تقل عن أي مسالة سياســية

أخرى تشغل الشارع البحرين، كالقضية الدستورية التي يثار من حولها جدل واسع منذ 14 فبراير2002.وإذا ما تمت إدانة الخواجة وفق قانون أمن الدولة فعلى رئيس الوزراء أن يحاكم ويدين غالبية المواطنين بما فيهم أفراد في العائلة الحاكمة قد صدرت منهم إشارات وكلمات تُعيّن الفساد في خليفة بن سلمان نفسه.وسواء حكم على الخواجة أم لم يحكم فلن تكون نهاية الخواجة مأساوية أبدا، وربما توجب على خليفة بن سلمان أن يبادر إلى إخراج نفسه من هذه الورطة التي وقع فيها وأوقع مشروع ابن أخيه الملك فيها ووضعه أمام اختبار صعب، لا اعتقد أن الملك قادر على اجتيازه إذا ما سارت الأمور على ما هي عليه.

الحكومة تعتقد أن بمقدورها تشكيل رأي عام، يطيح بصوابية وأهمية سؤال عبد الهادي الخواجة أو يعفيها من الإجابة لمدة من الزمن.حقا انه سؤال صعب الإجابة عليه، فنفي تسبب رئيس الوزراء في حالة الفساد السائدة التي تعيشها البلاد، يعني الضرب بالحائط كل شعارات الإصلاح التي رفعت منذ فترة، وسوف تُكرس هذه الإجابة الاحتكار السياسي عند النظام الحاكم، بشقيه النظري والعملي.

قبل مضي 24 ساعة على كلمة الخواجة في ندوة الفقر في البحرين، اجتمع أعمدة النظام الحاكم مع رؤساء الصحف الأربع، وصدرت تعليمات شديدة القسوة والصرامة، والتشديد على ضرورة شن حملة إعلامية تستهدف الطعن والتشويه لكلمة الخواجة والانتصار والإشادة بشخصية خليفة بن سلمان، وخرج الملك غاضبا ومنزعجا لتأكيد وقوفه مع عمه، ومتضايقا من إثارة سؤال هل خليفة بن

سلمان مجرم حقا؟ انطلقت الحملة الإعلامية وهي تأخذ على عاتقها تقديم صورة نقية وطاهرة لخليفة بن سيلمان. ودعيت بعض الشخصيات إلى إصدار تصريحات مساندة ومؤيدة لرئيس الوزراء.أقل ما يمكن تلمسه في هذه الحملة الإعلامية، أن هناك حالة استنفار واسعة لدى مؤسسة العرش ومؤسسة الحكم .وأقل ما يمكن قوله فيها أنها حملة مضحكة جدا.

خطاب الفتنة والتطاول على رموز الحكم والعبث في المشروع الإصلاحي، هي دوزنة يحتاجها أي نظام سياسي يعيش الارتباك وتنحصر خياراته في ممارسة العنف.الجميع هنا يفهم خطاب الفتنة هذا، وينظر إليه باستخفاف، خصوصا عندما يتم تصوير شخصية خليفة بن سلمان على أنها شخصية رمزية، وذات مصونة غير قابلة للانتقاد، فقد علق البعض مازحا " يبدو أن عدوى الذات المصونة قد شملت كل أفراد العائلة الحاكمة، فلماذا لا نصاب نحن بالعدوى نفسها؟" ولا تختلف وجهة نظر المراقبين عن هذا الإطار أيضاً، فخطاب الفتنة خطاب موغل في عمق تجربة النظام مع القضايا الشعبية. وتقوم الدعاية السياسية لدى النظام على ترويج هذا الخطاب والإكثار منه، في كل لحظة يشعر فيها النظام بالخطر، لكونه يجلس على كومة من الجمر لا تحتاج إلا إلى نفخ بسيط فيها، لتحولها إلى نار محرقة.

لا يمكن تصور، أن خطاب الفتنة قادر على إنهاء أزمة النظام، فالسلوك الفاسد في المستويات العليا يحدث أثاراً، تتجاوز النتائج المباشرة لهذا السلوك، ويغدو عند ذلك أن الإصرار على أن نبدأ من القمة قول له معني ومبرر.

سيكون من المريح جدا لخليفة بن سلمان أن يواجه صعوبة الموقف، عبر العنف والاعتقال.لكن آثار نتائج هذا الفعل، لن تكون حميدة مطلقاً، لأننا سنكون أمام وضعية يتطلب المطالبة باستفتاء حول إنجاز الحكومة التي يقف على قمتها رئيس الوزراء ، عندها يمكن معرفة حقيقة الفتنة ومن يروجها.

إن مسألة عزل خليفة بن سلمان عن رئاسة الوزراء لم تعد مطلبا شعبيا فقط، وإنما هي ضرورة ماسة تحتاجها عملية بناء الدولة والمجتمع المدني في البحرين، كما لم يعد القول بشن الحرب على رئيس الوزراء، قول يحتاج إلى تبرير أو سند شرعي.هناك طريق واحد يُمكّن النظام من تجاوز أزمته المتراكمة يوما بعد يوم، هو السماح بالحرية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوقائية..) وعلى رأس تلك الحرية السياسية، التي تعني الفرص المتاحة للناس كي يحددوا من له الحكم، وعلى أي مبادئ يحكم بها كما تتضمن إمكانية النظر نظرة فاحصة للسلطات وانتقادها وتشمل كذلك على الاستحقاقات السياسية المقترنة بنظم الحكم الديمقراطية في انتخاب أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية.

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

جوقة رئيس الوزراء الملجا الاخير للنذل [59]

الملجأ الأخير للنذل هو مفهوم مأخوذ من مثل إنجليزي، استخدمه الدكتور عزمي بشارة للإشارة إلى الطريق غير الشرعي، الذي قد يسلكه البعض في تبرير الأوضاع غير الشرعية . ثمة أكثر من إشارة شديدة الوضوح من شأنها أن تبرز أهمية الملجأ الأخير للنُذّل كآلية مستحدثة يمارسها النظام مع زبانته، ويبني استراتيجية محمكة للايقاع بقوى المعارضة فيه. يصبح مفهوم الملجأ الأخير للنذل، جامعا للعديد من الطرق والاوراق المطروحة في المسرح السياسي ،كالطائفية والفتنة والتشطير العمودي للمجتمع .إن الفكرة الجوهرية لهذا المفهوم هي استبدال القانون العقدي والمؤسسات التشريعية الديمقراطية بأطر أخرى، يراد لها أن تكون شرعية ومحل رضا وقبول اجتماعي .

الملجأ الأخير للنُذّل هو عين ما جرى في قضية اعتقال الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة ،حيث توالت الطرق المبررِة لسلوكيات النظام السياسي، وتعاطفت هذه الأطراف الملتجأة ، مع رغبة رئيس الوزراء في تشطير المجتمع، والعودة به إلى منظومة الغزو ،و الغنيمة والتلاحم القبلي .المشهد يبدو واضحا هنا ،رئيس الوزراء يستقبل أفراد جوقته لإعلان الولاء وتقديم صكوك الطاعة قبل أخذ العطايا والهبات والقرب من السلطة، في حين يقوم الملك باستقبال وفود

---

[59] نشر في ملتقى البحرين بتاريخ 9-10-2004

المناطق كل على حدة لقضاء حوائجهم من دون اشتراط تقديم الولاء . في كـــلا الحالتين هناك ملجأ لتعزيز شرعنة النظام القائمة على أساسيات مـــوروث الغـــزو والاستباحة والعنيمة . يجدربنا أن نرجع إلى بداية الأزمة لنرى كيـــف تحركـــت الأمور، وإلى ما انتهت .

في البداية نسبت إلى عبد الهادي الخواجة، تهم، إثارة الفتنـــة وإثـــارة الطائفيـــة وتغافل الجميع عن كلمة رئيس الوزراء في محفل وفد المحرق عندما قال واصفا أهالي المحرق بأنهم الصف الأول للنظام وإن التاريخ يشهد وقوفهم مع النظام منذ أيام الشيخ حمد بن عيسى .ماذا تعني عبارة الصف الأول للنظام هنـــا ألا تعنـــي تفضيل طائفة على أخرى ومنطقة على سواها؟ لا أحد يدير بالاً هنا، أو لا أحـــد مستعد أن يواجه رئيس الوزراء بما يقوله، ربما يتحول غدا إلى آلهة يتعبـــد بهـــا ،وتكون لها القدرة على إنزال العقاب الأبدي!

أصبح الخواجة مجرما ومخربا وهادما لجدار الوطنية، بل إنه اصـــبح شـــيطانياً يجب على الجميع التبريء منه ورجمه كما تجرم الساحرة في القرون الوســـطي .مقابل هذا التدنيس لمواطن شريف جداً هناك رفع من شأن رئيس الوزراء وتقديم الولاء وفروض الطاعة له وللعائلة الحاكمة .هكذا هي البداية التي ســـرعان مـــا تحولت إلى نهاية موشكة للنظام ،اصدر الديوان الملكي معها أمرا بعدم التعـــرض لمسيرة يوم الجمعة 102004/1 المتضامنة مع الخواجة حتى وإن وصـــلت إلـــى التكسير والتخريب ،ومن ثم أجبرت رئيس الوزراء بعد تزايد الضغط الخـــارجي عليه وعلى مؤسسات النظام ،إلى إعلانه "إن الأجواء الانفتاحية التي تعيشها البلاد

تجعلنا نتحمل زلات البعض من أجل مصلحة الوطن "هكذا يتحول غضب رئيس الوزراء ومن كان يقف من حوله إلى تسامح وعطف و أبوية حنونة "فالشعور الوطني الصادق الذي أظهره شعب البحرين وردة الفعل محا أية آثار في نفوسنا " مثل هذه التصريحات المغلفة تعكس رغبة واضحة في إجبار قوى المجتمع على تقديم الولاء وفروض الطاعة من أجل الرضى ومحي ما علق في النفس .ربما كان هذا التصريح هو المشهد ما قبل الأخير لأفراد جوقة رئيس الوزراء وإيذاناً بقرب انتهاء عرض المسرحية التي استمر عرضها حتى ملت أوراق الصحف من متابعتها، فالعبارات كانت واحدة ومجهزة وقابلة للنشر مع حفظ حقوق الطبع والنشر، ولن تخرج عن أن هناك عرقلة للمشروع الإصلاحي واستغلال لأجواء الحرية والانفتاح وإساءة إلى رموز الحكم ومحاولة بث الفتنة والفرقة..الخ تؤدي هذه الدوزنة إلى تقديم التبرير غير المنطقي لعنف النظام اتجاه القضية المطروحة أياً كانت ،كما تحاول أن تظهر النظام في صورة الضحية، التي ربما قاومت وبالغت في ردة الفعل فلا ضير عليها لأنها في موقع دفاع عن النفس .

في مقابل هذا المسرح الحكومي، يبدو أن هناك مسرحاً آخر ،عرضت جوقته مسرحية مختلفة أيضاً ، يقوم عرضها على اعتبار رؤية الخواجة هي اجتهاد شخصي في التحرك، وان عبارة عبد الهادي خارج السياق لم تكن موفقة وليست مسؤولية منظمات حقوق الإنسان ونشطاء حقوق الإنسان حث المواطنين على تغير حكوماتهم وكان بإمكان الحكومة تجاوز شطط عبد الهادي في لحظة غضب او انفعال وتجاهل عبارات الخواجة غير الموفقة في مكانها "عبد النبي العكري

،الوسط2004/10/6"إنها الدروس التي لم يتقنها الخواجة في حقوق الإنسان لـــذا شط وغضب، وتجاوز حدود مهنته كحقوقي!

رغم ابتعاد تصريحات الشيخ عيسى قاسم عن هذه الجوقات إلا أنها ساهمت فـــي ارباك الموضوع بدرجة معينة.فبعد أن حذر الشيخ من مغبة دخول الـــبلاد فـــي استنفار طائفي ينطلق من مسيرات مؤيدة لرئيس الوزراء يقودهـــا أهـــل الـــسنة ،ومسيرات مضادة لها يقودها الشيعة، نصح الشيخ عيسى اللجنة المدجافعة عـــن عبد الهادي الخواجة بإلغاء المسيرة التي كانت ستنطلق يوم الجمعة 2004/10/1 .لم يكن التحذير الذي أشار اليه الشيخ عيسى موفقا ،فالطائفية ورقة في يد النظام يحركها وقت ما شاء من دون أخذ الأذن من أحد.خروج المسيرة، فـــي موعـــدها وبأعداد غفيرة جداً رغم هذا الاحتياط، أكد أن الحذر المبالغ فيه يؤدي الى تزايـــد حالة الاحتقان أكثر من تقديم حل حقيقي للواقع ،إذ لم يعد الاحتيـــاط هنـــا ســـبيل نجاة.

هكذا مرة ثانية اخذ المشهد السياسي في التراكم وبدلا من إثارة ســـؤال الخواجـــة (هل أن رئيس الوزراء مجرم أم لا) وربط ذلك بأسئلة اعمق من قبيل مـــا هـــي علاقة اعتقال الخواجة بالمشروع الملكي ؟ وهـــل ينبـــئ هـــذا الاعتقـــال عـــن استراتيجية جديدة تقودها مؤسسة الحكم ومؤسسة العرش؟ والى أي مدى كان هذا الاعتقال كاشفا عن مثل هذه التوجهات السلطوية؟

رغم أهمية هذه الأسئلة وعمقها فقد استبدلت بسؤال مكرر باهـــت وهـــو هـــل أن الخواجة كان موفقا أم لا وهل يتفق مع المعارضة أم يختلف معها؟ العته السياسي

هو حالة تنتاب رجال السياسية يصبحون معها غير قادرين على اتخاذ المواقف السليمة ويقتربون من درجة فقدان التوازن حيث انعدام القدرة على التركيز والخلط في التحليل .أخشى أن يكون تعاملنا مع قضية الخواجة هو عينه العته السياسي .

يمكنني هنا أن أشير إلى الموقع الخفي جدا الذي تحتله مسألة الضبط في أنظمة المشروع الإصلاحي الملكي كما في كل تفكير سلطوي حول النشاط الاجتماعي فجوقة رئيس الوزراء تقوم على إفراز مفهوم الولاء والطاعة كما في البلدان التي ما زالت تتشبث بمراكزها في السلطة وترفض أي إصلاح وترتكب حماقات في سياساتها الداخلية والخارجية و أخطاء فادحة من دون خجل والتي ربما هددت بقاء أفراد النظام . نظام الحكم في البحرين بمؤسساته الثلاث يستدعي مفهوم الولاء ويتعامل معه كمعطي سياسي قادر على تجاوز الخطيئة والخطأ . الولاء في هذه المنطقة لا يعني سوى القرب من السلطة ويسعى النظام لاستثماره كمكمن قوة وجاذبية و أساس للمشروع الإصلاحي .وكما يؤكد برناد لويس، إن علاقات القوة في التراث السياسي السلطاني قد بنيت على تصور القريب والبعيد والداخل والخارج فمركزية الحاكم وأهمية الاقتراب منه هي التي تعني القوة والسلطة وغيرها لا يعتد به.

المسألة إذن في جوهرها هي في مكان آخر خارج قضية اعتقال الخواجة التي قد تعطي صفة الطارئ أو زلل اللسان في حين أنها في حقيقتها أبعد من ذلك، وأقرب إلى مساءلة المشروع الإصلاحي برمته . المسألة تكمن في قدرة النظام

بمؤسساته القديمة والمستحدثة على إتمام عملية الضبط للمجتمع الأمر الذي يستدعي منا صوغ الاستنتاجات الضرورية من الواقع الجديد الذي نشأ،فمهما كانت أنظمة الريع والرعاية والمكرمات دقيقة معقدة فلا ينبغي المبالغة في أهميتها النسبية فالمكان المخصص لها في المشروع الإصلاحي ضيق جدا بالمقارنة مع أنظمة القمع.

مع استمرار هذا المشروع في الارتداد فمن الطبيعي أن يتحول المشروع الاصلاحي إلى أداة طيعية لتقوية جهاز الدولة الحاكم، بدلا من تقوية الدولة نفسها، ويصير من الممكن إجبار المواطنيين على اللجوء إلى حلول تقليدية تنظر إلى الدولة على أنها أدة لتلبية مطالب ضحايا الحرمان والبؤس واليأس،وهذا ملجأ آخير للنُذّل أيضا .

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

الخواجة والخاقان الاكبر [60]

الأوضاع التي آلت إليها قضية الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة، وإجباره على الحضور عنوة إلى قاعة المحكمة وحضور جلساتها، بعد تعرضه لكمية غير معلومة من التعذيب، تؤكد أن الحديث بالسوء عن شخصية رئيس الوزراء خليفة بن سلمان، هو حديث مزعج ومثير للقلق عند النظام ومؤسساته التابعة له ،ومن شأن الاستمرار في فضح أوجه الفساد أن يحرك نزعات انتقامية يشوها العنف والإرهاب، وتصب كافة أوجه القمع على أولئك النفر المتحدثين عن شخصية يمكن اعتبارها بمثابة الخاقان الأكبر بالنسبة للنظام .

قد يبدو هذا الربط صحيحا تماما للوهلة الأولى ،لكنه صحيح من جهة وناقص من جهة أخرى، أو هو غير مقنع تماما(في حالة البحث عن أسس فهم غير سياسية) عندما يتأكد هذا الربط بين إثارة الخواجة وكمية الإرهاب التي تعرض له المجتمع المدني، بعد تلك الإثارة، استخدمت فيه كافة وسائل الإعلام التابعة لمؤسسة الحكم، فذلك يوحي أن إرهاب وعنف الخاقان مشروط بإثارته، وأن ذلك ليس طبعاً أو خاصية من خصائص الشخصية المتعمقة في الاستبداد والقائمة أساساً على تثوير بؤر الصراع حقيقة كان ذلك الصراع أو وهماً .

معنى ذلك أن سلطة الخاقان هنا لا يمكنها الاستمرار في ممارسة عملها والبقاء في منصبها إلا بوجود حالة صراع تؤججها السلطة بين فترة وأخرى، وتوظيف

---

[60] نشر في ملتقى البحرين بتاريخ 10-11-2004

ذلك في سحب الولاء للدولة إلى حيز الـــولاء الشخـــصي والقبلـــي والقطاعـــات الصغيرة الأخرى . وهذا يعني ضرورة أن تفهم القوى السياسية، أنها تتعامل مـــع خصم لدود يُمعن في إثارة الصراع بأساليب قديمة وحديثة معاً .

الصراع و طبيعة النظام

التأكيد على وجود سمة العداء للأمن والاستقرار عند مؤسسة الحكم، من شأنه أن يعيد صورة تمثّل تلك المؤسسة في خضم الفعل السياسي اليومي لمحاولـــة إنتـــاج فهم أوسع لقضية بقاء مؤسسة الحكم في موقعها لمدة غيـــر قـــصيرة وممانعتهـــا لصيغ الأمن والاستقرار ، وبالتالي إبطال مفعول دعوى أن الخواجة أو غيره من الناشطين أو اللجنة المتضامنة معه تسببوا في إثارة بؤر الصراع مـــع مؤســـسة الحكم أو مؤسسة العرش الملكي، وهذا الحكم سوف ينجر على قطاعات المجتمـــع المدني الأخرى الرافعة لشعار الأمن والاستقرار من خلال آليات العمل السلمي .
إذن هناك مفارقة مهمة جداً، ومن الضروري لفت الانتباه إليها، وهي الاخـــتلاف الجوهري والقوي والشاسع في البنية المستحكمة والمسؤولة، عـــن إنتـــاج الفعـــل السياسي عند كلٍ من مؤسسة الحكم ومؤسسات المجتمـــع المـــدني . مؤســـسات المجتمع المدني المتشكلة بإرادة حرة ومستقلة عن إرادة مؤسسة الحكم لا يمكنهـــا الاستمرار في فعلها إلا في ظل أجواء الأمن والاستقرار، فهي عدوة جداً لأجواء الصراع والإرهاب ،وهذا يعود إلى طبيعتها المدنية أساسا ورغبتها الأكيدة لإنجاز

الدولة وخلق الصالح العام وفصله عن الولاءات الشخصية والفئوية، في حين أن مؤسسة الحكم لا يمكنها تحمّل أجواء الأمن والاستقرار، لما يشكله الأمن والاستقرار من تهديد حقيقي لبقائها وإستمرارها في تكريس المصلحة الخاصة ونظام الامتيازات على حساب المصلحة العامة والمساواة. وهذا يعود بدوره إلى بنيتها القبلية الموغلة في كافة أوجه الفعل لديها. فاللعبة السياسية القبلية على سبيل المثال لا تقوم على الالتزام والقبول بنتائج اللعبة السياسية المتفق عليها، و إنما تسعي جاهدة إلى تغير قوانين اللعبة وإخضاعها أولا و أخيرا لآليات الغزو والاستيلاء والتقلب في الولاء، وكل هذا يمثل سمات جوهرية لبيئة الصراع، وتفضيل ذلك التوتر على بيئة الأمن والاستقرار.

من هذه المفارقة يصبح من الواضح جداً أن صراع القبيلة ضد الدولة هو الوجه الأبرز في الحقل السياسي، و هو صراع ضارب بعمقه في التراث السياسي البحريني وتسبب في إعاقة بناء الدولة في فترة كانت البلاد محتاجة لمثل هذا البناء .

من جهتها كانت القبيلة تحمي نفسها من أمن واستقرار الدولة، وتؤسس لها أنظمة دفاعية عالية الجودة كي يكون بمقدورها أن ترغم بيروقراطية الإدارة على الخضوع للفهم القبلي ولما كانت آليات الدولة غير مفهومة لدى القبيلة فقد توجب على النظام القبلي أن يبادر إلى إثبات جدارته عبر توسيعه لمفاهيمها الخاصة ودمجها في الحقل السياسي .

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

الاستجداء وتفعيل الصراع

في حالات عديدة تتحرك أدوات الصراع القبلية من أجل تحطيم وتدمير شخصية الآخر لإخضاعه وإجباره على تقديم فروض الطاعة وطقوس الولاء والدخول إلى عالم الانتماء والوفاء لروح الأجداد .

آلية الاستجداء هذه من ضمن أكثر أدوات الصراع والعسف ممارسة وأكثرها خفاء أيضا . مفهوم الاستجداء صاغته البيئة الصحراوية بقساوتها وعنفها، وعملت الأعراف القبلية على إنضاجه وتقويته بما يخدم فكرة الصراع وتوظيفه كآلية لحل الأزمات . ففي مواجهة البيئة الصحراوية وقحطها وغضب الطبيعة غير المأمونة، يلجأ الفرد القبلي بجهازه العقلي ومخياله الاجتماعي، إلى ممارسة الاستجداء من الأطراف القوية وطلب حمايتها والتماس العون منها لسد الحاجة والعوز لتسير أمره . وعندما تختل موازين القوى وتتقلب الأوضاع يتحول الطرف القوي إلى طرف ضعيف مستجدي .تبادل الدوار هذا من شأنه أن يؤسس بناء مصمتا للشخصية قوامها الجشع ويُنمّي الرغبة في الحرص والخوف من فقدان موقع القوة ويتجنب المشاركة .وفي مواجهة هذا العالم المتقلب لا يستطيع الفرد القبلي أن يعول على إنجاز أي عمل بمجهوده ومشروعه الخاص إلا في حدوده الدنيا والضيقة جداً.

ينعكس هذا الوضع في عقلية النظام القبلي عند اشتغاله في الحقل السياسي، وعندما تحدث مواجهة معلنة أو غير معلنة، بين بنية القبلية التصارعية وبين بينة

المجتمع المدني السلمية ،فيلجأ إلى صلب آلية الاستجداء والاستعانة بها وتفعليها بما يخدم مصلحة النظام القبلي ،إذ لا يمكن مساءلة الطبيعة ومقاومة قوتها ،أو مشاركتها في فعلها ،فإن السلطة السياسية أيضا تصبح هي الأخرى بعيد عن المساءلة و المعاطاة. هذا الانحياز المسبق لدعم النظم السلطوية يؤدي إلى تقوية ودعم نظماً للتنظيم الاجتماعي تكبح النمو الاقتصادي وتصارع الديمقراطية . مع استمرار فعل الاستجداء تصبح أوليات التثقيف هي تعميم هذا السلوك لدى الأتباع ومحاصرة المواطنين، ومعاملتهم كرعايا لا يحق لهم الاستقلال أو الممانعة . ويكتمل مشهد الاستجداء كآلية صراع عندما يبادر النظام القبلي إلى طرح مجموعة من المشاريع لإخضاع قوى المجتمع المدني على الدخول في صراع قد يصل إلى حالة دموية عنيفة من أجل قيام مؤسسات المجتمع المدني باستجداء عطف ورأفة النظام .

يستمر النظام في ممارسة هذه اللعبة من أجل تحقيق أهداف خارجية وداخلية عديدة ،لكنه يركز على ضرورة إنجاز هدفين هما:

1- إشاعة الإرهاب والسلطوية كأدوات لحل الأزمات والخلافات بين مؤسسة الحكم ومؤسسات المجتمع المدني.

2- تأكيد فوقية وقوة النظام ومؤسسة الحكم ورمزيته.

صورتان تخدمان الخاقان

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

تطبيقا لفكرة الاستجداء أستعرض هنا نموذجين بشكل مختصر لتوضيح الفكرة أكثر،الصورة الأولى عندما تمارس مؤسسة العرش الملكي أسلوب التقسيم المناطقي في توزيع الغنائم، وتعطل مهام الدولة و واجباتها ليكون إنجاز الفعل الاجتماعي والسياسي مرهون دائما بقيام الفرق المناطقية بزيارته في قصر الصافرية لقضاء حوائجهم التي لم تلبيها الدولة. فهناك وفد من منطقة البلاد القديم وآخر من منطقة كرزكان وآخر من منطقة السنابس وهكذا يتوزع الاستجداء على الجميع .

الصورة الثانية، فرض قوانين مجحفة ومخالفة لروح المدنية والديمقراطية ورفع سقفها العالي في الانتهاك إلى أقصى الحدود ، ومن ثم تخفيف بعضاً من تلك الحدة والعنف بعد توسل مؤسسات المجتمع المدني لوقف العمل بها أو تعديلها،لذا فإن الحديث عن قانون التجمعات أو قانون الجمعيات أو غيرها من حزم القوانين المطروحة من قبل مؤسسة الحكم يمكن إدراجها في هذا النوع من التعاملات القائمة بين الدولة والقبيلة. إضافة إلى ما يسببه تطبيق هذه القوانين من تعسف وإرهاب فإن على المجتمع أن يلتمس أو يبادر إلى تقديم الولاء الشخصي والاستجداء من قبل مؤسسة العرش أن تتدخل لتخفيف حالة العوز والحاجة،وتتحوّل قوى المجتمع بهذا إلى أدوات طيعة بيد النظام.

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

حكم الخواجة [61]

بصدور الحكم الغيابي على الناشط الحقوق عبد الهادي الخواجة لمدة سنة، يكون رئيس الوزراء خليفة بن سلمان في وضع حرج جدا للغاية ،ذلك أن بقاء الخواجة في السجن لمدة عام في الاعتقال ، يعني فتح باب الطعن في ادارة خليفة بن سلمان واستمرار المطالبة بعزله وتنحيته ،في وقت لا تسمح فيه وضعية خليفة بن سلمان في تحمل هذا العمل الدؤوب والمركز على شخصه، ولربما قاده ذلك الضغط الى ارتكاب بعض الحماقات الاخرى خلال هذه المدة بما يضاعف حدة النقمة والسخط.

في الفترة السابقة كانت لجنة مناصرة الخواجة تعمل تحت ضغط عنصر الزمن ،لذا فقد انصبت جهودها في مواصلة الغضوط السلمية الداخلية والخارجية من أجل الافراج السريع عن الخواجة واستطاعت اللجنة ان تمارس جهودا اقل ما يقال فيها انها حققت موقعا يؤهلها لان تكون فاعلا جديدا في الحقل السياسي له رؤيته الخاصة في طريقة التعاطي السياسي ويحملأجندة تتمايز عن أجندة المعارضة الفاعلة حاليا.

مؤسسة الحكم وعلى رأسها خليفة بن سلمان استنفذت جهودها لتحول دون وصول اللجنة إلى هذا الموقع، والمعارضة السياسية كانت تأمل في الإنتهاء من

---

[61] نشر في ملتقى البحرين بتاريخ 21-11-2004

هذه القضية في أسرع وقت لتنجز مشاريعها من دون إزعاج أو أعمال طـــؤاري، ولجنة المناصرة كانت تستشعر خطر حلها وانتهاء عملها بالإفراج عن الخواجـــة تحت أي غطاء وكانت تبحث عن طرق لتحويل نفسها إلى فاعل سياسي يطالـــب بتنحية خليفة بن سلمان .

المعارضة السياسية أصبحت في وضع لا يحسد عليه وباتت مطالبة باســـتحقاقات لم تأخذها في الحسبان ،إذ لم يزل الوقت مبكرا على فتح باب الاعتقال الـــسياسي، رغم قبول المعارضة بهذا القانون في اللعبة السياسية الدائرة في الحقل السياسي .

ربما كان على المعارضة حتى تتفادى هذا المأزق أن تكون أكثـــر إقترابـــا مـــن قضية الخواجة لتواجه به بعض الأصوات الناقدة والمتذمرة من أداء المعارضـــة السياسي مع النظام ،ولربما كان ذلك الإقتراب فسحة لها لإختبار قوتهـــا وإجبـــار النظام على القبول بلعبتها ولتخرج منصرة أمام استمرار النظام في التغير السمتر لقوانيين اللعبة بين الحينة والأخرى .

إن المشكلة التي تواجه الحقل السياسي في البحرين أن الفاعلين فيـــه يمارســـون أدورهم بألعاب مختلفة، وعلى مسارح مختلفة، فلا يوجد إتفاق على الدخول فـــي لعبة معينة يخضع الجميع لقوانينها.

المعارضة تستعين وتتمثل بلعبة الدميقراطية وتلتزم بها أيما التزام . وهـــي لعبـــة تختلف تماما عن لعبة مؤسسة الحكم مؤسسة العرش الملكي المنطلقة من الأساس القبلي . الفارق الجوهري هنا هو القدرة الفائقة للعبة القبلية على الحلول في اللعبة

الديمقراطية وعجز اللعبة الديمقراطية عن القيام بذات الفعل . هذا يـــوفر للنظـــام فسحة التقدم والتراجع وقت ما شاء ،وبالتالي قدرته على المناورة بشكل فعال .

مؤسسة الحكم بهذا التوصيف تمارس فعلها كما لو أن الأمر يحدث على خـــشبة مسرح تتطلب من الممثل أن يقوم بعدة أدورا مختلفة قد تكـــون متعارضـــة مـــع بعضها في كثير من الأحيان فيجمع بين شخصية الشرير وشخصية المحب للخير ،بين شخصية الجلاد وشخصية الضحية...الخ، وفي كـــل دور تتغيـــر ملامحـــه ويستبدل خطابه، ومع انتهاء العرض يعود إلى شخصيته الواقعية شخصية القبلـــي .

وإذا كانت المعارضة تتعثر أحيانا وتصاب بالركود فذلك راجع إلى عدم قـــدرتها على التراجع عن اللعبة الديمقراطية وغياب المسرح الخاص بها الذي يمكنها من ممارسة أدورها ،وهي هنا تقع في مأزق جدي يخيرها بين التحول إلـــى مقاعـــد المتفرجين على الأداء القبلي الممسرح، وإبداء ردة الفعل اتجاه الشخصية ســـلبا أو ايجابا ،أو أن تقف مذهولة ومصروعة من روعة التمثيل المـــسرحي للنظـــام وقفزه المتكرر من لعبة إلى أخرى .

ما من شك أنها لعبة قذرة لا تستطيع المعارضة الا أن تفكـــر جـــديا و بـــصيغة أعمال طؤارى على إجبار مؤسسة الحكم بالتوقف عـــن الازدواجيـــة ومحاولـــة الوصول إلى تقنين اللعبة السياسية قدر الإمكان . ولربما إحتاجـــت إلـــى تكـــشير الأنياب لحمل مؤسسة الحكم على حسم الاختيار إما اللعبة الديمقراطية أو اللعبـــة القبلية .

لقد أصحبت الفرصة سانحة جدا أمام لجنة مناصرة الخواجة لتحويل نفسها من لجنة مناصرة أخذت على عاتقها مهمة الإفراج عن الخواجة إلى كيان يطالب علانية باستقالة خليفة بن سلمان وفق قوانيين اللعبة الديمقراطية لا غير . وهذا يعني أن الإستمرار في التعبئة الجماهيرية لهذا المطلب تحتاج إلى إعداد وطرح ملفات موثقة ومختصة بفساد وخراب إدارة خليفة بن سلمان، وعرض تلك الملفات على المجال العام. إن الحصول على حكم براءة لعبد الهادي الخواجة لن يكون من محكمة جيرها خليفة بن سلمان لصالحه وامتنع الخواجة عن الامتثال لها، يحصل حكم البراءة العادل، بالحكم على خليفة بن سلمان بالفساد والتخريب ولن يستطيع أحد أن يمنع أحد بالبحث عن حكم البراءة للخواجة . وسيكون من المطلوب من لجنة المناصرة والمعارضة أن يتوحدا على أرضية واحدة تأخذ على عاتقها مهمة إدانة خليفة بن سلمان .

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

موقع الكتروني يهز عرش ملكي [62]

السياسية هي المعاقبة ومواصلة التفاوتات في القوة الظاهرة
في الحرب او الناتجة عن الحرب"
"ما يوظف داخل السلطة السياسية وبشكل أساسي هو العلاقة الشرسة"
ميشل فوكو

باعتقال الأخ العزيز علي عبدالإمام ومجموعة خيرة من أعضاء ملتقي البحـــرين الالكتروني ،يبدو جليا ان مؤسسة العرش الملكي قد جعلت من نفسها فوق مبـــدا المنافسة السياسية ،مع كونها محورا لكل العمليات الـــسياسية التـــي تحـــدث فـــي البحرين . بالتأكيد فإن هذا الظهور ليس الأول من نوعه ،إذ سجلت أروقة الأمـــن وأجهزة مخابرات أمن الدولة في مقرها الجديد النيابة العامة حوادث سابقة كـــان آخرها قضية الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة ،وفي هذه المرة كان الحـــدث الفريد هو توجيه مجموعة من التهم إلى علي عبد الإمام كان من ضمنها التطاول العلني للذات الملكية.

لقد حصنت مؤسسة العرش نفسها قانونيا ودستوريا بالفقرة (أ) من المادة 33 مـــن دستور 2002 والتي تنص على "أن الملك رأس الدولة والممثل الأسمى لها ،ذاته مصونة لا تمس وهو الحامي الأمين للدين والوطن ، ورمـــز الوحـــدة الوطنيـــة"

[62] نشر في ملتقى البحرين بتاريخ 2-3-2005

عبارة تجمع بين طابع القداسة والوطنية بين الوطن والدين والتاريخ والفاعلية ... الملك وفق هذه المادة يتحول إلى كائن متعالي لا يمس ولا يخطئ ولا ينـــافس أو يعارض في قرارته . ربما كان هذا التحصين (المقدس) يوفر لمؤســـسة العـــرش القدرة على مواجهة كافة التحركات المجتمعية والحركات الـــسياسية الاحتجاجيـــة عبر تجريم أي من أفعالعها التي تتعارض ومصالح مؤسسة العرش في الحاضـــر والمستقبل، بل إن هذه المادة تعطي مؤسسة العرش القدرة على إقامـــة احتـــراز شامل لما قد يهددها على مستوى الهيبة والسمو الدستوري .

ما من شك أن أسئلة معرفية قد تطرح حول المبدأ الذي أسست عليه مقولة الذات التي لا تمس ومدى عمقها التاريخي ، لكن ما يهمنا هنا هو تعارض هـــذه المـــادة مع المبدأ الأساسي للديمقراطية السياسية أو المجال السياسي، ومؤســـسة العـــرش بتأكيدها على مقولة (الذات التي لا تمس) تسعى إلى أن تكون أكبر من أن تخضع لقواعد اللعبة الديمقراطية مع أنها (مؤسسة العرش) مصدرة وصانعة لكثير مـــن المؤسسات السياسية. الأمر لن يخرج عن ما أكده ميـــشل فوكـــو مـــن أن هـــذه الخطابات لن تخرج عن نطاق خطاب الهيمنة.

إن الديمقراطية السياسية تعالج العملية السياسية من خلال تحديد دقيـــق وواضـــح لمفهوم المجال السياسي القائم على المنافسة ،فالمجال السياسي هو مواجهـــة بـــين الفاعلين الاجتماعين حيث يحاول كل فاعل إعلاء شأن تصوره الذاتي حول مبادئ تنظيم المجتمع في الحاضر . السلطة السياسية أو مؤسسة العرش من خلال الدفع بطابعها المقدس للممارسة الفعل السياسي تنتتج نوعا مـــن "الاذعـــان الـــصامت"

و"الطاعة اللا مشروطة" ويستحيل معها العمل السياسي الذي هو مجـــال منافـــسة إلى ممارسة محكومة بمنطق تفويض السلطة والولاية الكبرى والحمايـــة للـــدين والوطن.

تصبح (الذات التي لا تمس) هي ذات متعالية على الجميع فالملك رأس الدولة أي رأس الأمة وهو الحامي لها ومن خله تشرعن الأفعال فهو أب الجميع أب مشرع و أب منفذ وأب فاصل و....الخ.

وعلى هذا الأساس تم اعتقال الأخ عبد الأمام عندما نشر مقالا(قد لا يكون هـــو كاتبه ولكنه تحمل تبعاته) ناقش فيه ما حاولت مؤسسة العـــرش أن تكتبـــه عـــن البحرين وعن أهم لحظاتها التاريخية ،كان الثمن الذي يدفعه عبد الإمام هو ثمـــن قراءة موضوعية لما صدر عن الذات التي لا تمس ولكنها قراءة مختلفة عن مـــا ترغب في بثه من مفاهيم ورؤى .لم يكن باستطاعة مؤسسة العـــرش الملكـــي أن تتحمل رؤية مختلفة وقراءة مفككة لمنتوجها المعرفي فكـــان أن اهتـــزت أروقـــة البلاط ونشطت أروقة النيابة العامة وصدرت أحكاما بالتوقيف لقائمة معدة سلفا قد تطول بباعها إلى كل من يكتب رأيا مختلفا.

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

مسيرة الاصلاح الدستوري ، قهوة البدوي [63]

" ما زالت مؤسسة العرش تنظر إلى الدولة على انها
أعمدة خشب، توقد منها النار، لصنع قهوة البدوي في الصحراء"

حسناً فعل وزير الدفاع البحريني عندما أكد بوضوح تام، تلاحم مؤسسة الجيش مع مؤسسة العرش، وابدى استعداد قواته المدججة بالسلاح على قمع أي تحرك شعبي. الجيوش في الدول الحديثة تبقى مرابطة على حدود وتخوم الدولة، لتبقى حامية للدولة من الأطراف الخارجية، لذا فإن القوات المسلحة لا تدخل في التوترات السياسية الداخلية والتجاذبات بين الفرقاء، إلا عندما تتحول تلك الصراعات إلى مصدر تهديد فعلي حقيقي لأمن المواطنين ومصالحهم .

تلاحم القوات المسلحة (الجيش ،الأمن، الحرس الوطني) في البحرين هو تلاحم عضوي لا انفكاك عنه، وظيفته الاساسية حماية مؤسسة العرش وليس الدولة، فالدولة تعاني من تداخل سلطات سلطاتها الداخلية، وتدخل وزير الدفاع، هو تجاوز مدني لوظيفة الجيش العسكرية، وهو ذاته أبرز تمثيل على أن القبيلة ونظام القبيلة في البحرين، لا يتغير، وإن تزين بأوشحة التمدن والديمقراطية.

---

[63] نشر في ملتقى البحرين بتاريخ 1-4-2005

تصريحات وزير الدفاع ووزير الداخلية ومجلس الوزراء، والتي جاءت مجتمعة ومعلقة على خروج مسيرة الاصلاح الدستوري، هي تصريحات صادرة من مصدر واحد، هو مؤسسة العرش، التي عجزت حتى الآن عن إيجاد قنوات ديمقراطية تعبر عن الحراك السياسي داخل الدولة، فمسيرة الاصلاح الدستوري لم تكن تحمل معها أي ملفات أخرى سوى ملف الاصلاح الدستوري، وهو ملف تنحصر قرارته وكل متعلقاته بمؤسسة العرش.

كان الوضع سيكون مختلفا جدا، لو كانت تلك التصريحات جاءت عقب أحداث مهددة لأمن الدولة، وسلامة أرضيها، لكنها جاءت صريحة تحمل في عباراتها إرهاباً، وتحديداً وسيلة القمع "عسكرية"، عبر مجازات استخدام القوة، واعلان الحرب، على مجموعات شعبية فاقت 80 الفاً من المحبين لهذه الأرض، خرجت في مسيرة سلمية جدا تحمل اعلام البحرين بكثافة لم تشهدها البلاد، وتطالب ببعض الحقوق السياسية، وعلى رأسها العودة إلى دستور 1973، والذي الغي بإرادة الملك، واستبدله بدستور 2002 .

دعونا نتأمل عناصر الحدث قليلاً: "دستور، جيش، مكافحة الشغب، مجلس وزراء، ، جمعية سياسية، شعب، مسيرة سلمية"، كيف تنتظم هذه العناصر؟، أو كيف يمكننا تنظيمها في البحرين؟، كل هذه العناصر تنتمي إلى حقل الدولة السياسي، ويمكننا أن نركب منها مجموعات هائلة من العلاقات، وكل علاقة لها

تحليلها الخاص، لكن هذه التصورات تبقي رهينة التصور الـذهني، إذ يمكننـا أن نلعب بها ونؤلف ما نشاء، فيصبح الملك مثلاً في أسـفل الهـرم والـشعب فـي الأعلى. الأمر سيختلف جدا، عندما نرصد هذه العلاقات كما تتشكل بنـاء علـى معطيات القوة، وكيف تعمل على أرض الواقع.

لو نرجع للوراء قليلاً، في معرض توصيف بن خلدون لسلوك الأنـسان البـدوي إزاء الحضارة والبناء العمراني، يقول أن البدوي يعمد إلى خلع الأخـشاب مـن سقوف البناء من أجل أن يعمل القهوة ويريح مزاجه المتعكر من جو الـصحراء، هكذا يفعل!!، من دون اكثرات أو اعتبار لما هو حضاري، فمن أجل مزاج القهوة تهدم البيوت وتلغي الدولة وتخرب المدن!، ويصبح مصير اخشابها، وقودا لقهـوة القبيلة.

وفي معرض توصيفه لسلوك حاكم البحرين محمد بن خليفة 1870، يقول ناصـر الخيري في كتابه قلائد النحرين، ان محمد بن خليفة لم يكن يعرف مـن أصـول الحكم شيئا أو ادارة البلاد سوى أن يجلس في مجلسه متغطرسـا، ويقهـر هـذا، ويذل ذاك، ولا يقول سوى "أجلب القهوة يا ولد ؟".

إذن كيف سيتم التحول من إطار القبيلة المحاربة، إلى إطار الدولة، والحال هكـذا ؟

استراتيجة خطاب الحرب والبقاء في فلكها هو ما سوف يحدد لنا الصورة أكثر. الحرب تهدف دائما إلى اخراج العدو إلى ساحة المعركة واشعاره بالقوة والقدرة على التدمير وفرض الأمر الواقع. تبدأ هذه الاستراتيجية بأثر يكشف عن نشاط ما، وقوة ما، وفيما وراء الأثر أو الدليل، توجد العلامة التي تكشف عن رسوخ فعال، وتكشف ايضا عن انبثاق معلومات، وعند هذه المرحلة من الترجمة يتفوق الاعلان وتصبح المطالبة بمزاج قهوة البدوي تخوما للمشروع الاصلاحي، وملجأ من ملاجيء تراث الأجداد، وهمزة الوصل بين الحرب المقدسة والحرب القادمة، فالقبيلة المحاربة لا تكتفي بخلع أعمدة الدولة وأعمدة البناء فحسب، وانما تحدوها الرغبة القاتلة في تحويل المجتمع الأهلي إلى مجتمع حربي، يعيش هاجس الحرب والقلق والدمار. ربما سأمت مؤسسة العرش لعبة الديمقراطية، والتي سارت فيها ردحا من الزمن، لذا فإن انتقال مؤسسة العرش ومؤسسات الحكم الأخرى من اللعبة الديمقراطية إلى الأعراف القبلية، هو لب عقلية النظام، وهذه التنقلات من الديمقراطية إلى القبيلة هي جوهر تعامله "عقل النظام" مع كل القضايا والملفات المطروحة للنقاش، فكل التصريحات التي تلت مسيرة الاصلاح الدستوري، تؤكد شفافية مؤسسة العرش في تعاطيها مع قضايا الحقوق السياسية وأطر الدولة الحديثة والمسألة الديمقراطية. لقد جاءت هذه التصريحات واضحة جدا في قناعة تامة وموغولة في عمق طبيعة تلك المؤسسات والادارات، تلك الطبيعة القبلية، ومن دون الاحتماء بالديمقراطية، هناك مواد قانونية قامعة، وهناك تسلط سياسي وخبرة تدمير الدولة، وكل هذا يحتاج إلى تنشيط، والقيام بالدفع به إلى الواجهة.

لكن استراتيجة الحرب هذه، قد تكلف مؤسسة العرش كثيرا جدا، فهي لا تواجه قطاعا صغيرا، أو صورة جوية مأخوذة للمسيرة كبرى قوامها 80 الفا و أكثر، بل انها تواجه رغبة جماهير عارمة، ملت الجلوس والاستماع إلى جوقة قهوة البدوي، وهي تؤكد أن على مؤسسة العرش أن تترك الكذب لفترة، لتعود الى حقيقتها الماثلة عبر هذه التصريحات الارهابية.كما إننا نعرف أن استراتيجية الحرب قد تكون نابعة من الخوف الكبير من الطرف الآخر أيضا، أي الشعور بالخوف من الدخول في الحرب .

ربما سيكون على مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات السياسية أن تأخذ الخيار نفسه، وان تسمح لمؤسسة العرش باستخدام كامل جبروتها حتى تصل إلى ذروتها، ومن ثم ستكون عاجزة عن التقدم، وتنهي جلسة مزاج قهوة البدوي.

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

عداوة الأمن للديمقراطية

ربيع الديمقراطية البحريني في خطر

"إنها إعتداءت مروعة جدا وخطيرة وتهدد الديمقراطية ومستقبل البلاد السياسي". ليست هذه عبارة لمحلل سياسي أو لمسوؤل أمني في لندن أو واشنطن، إنها توصيف أحد المواطنين العاديين جدا في الشارع البحريني لاعتداءات قوات الأمن على مجموعة المتظاهرين العاطلين عن العمل في اغسطس الماضي .

المسيرات والمظاهرات التي أصبحت شيئا مألوفا عند الناس في البحرين تحولت إلى عنصر خوف وقلق ليس على مصير المشاركين فيها أو المنظمين لها وإمكانية تعرضهم لاعتداءات وحشية وغير مبررة من قبل قوات الأمن فقط، بل أصبح الخوف من انتهاء حالة الديمقراطية والرجوع إلى حقبة أمن الدولة التي كانت سائدة منذ العام **1 9 7 5** حتى التوقيع على ميثاق العمل الوطني العام **2 0 0 1** ، هو ما يشغل تفكير المواطن في البحرين.

الإعلام الرسمي يصور المسيرات التي تنظمها اللجان الأهلية كاللجنة الوطنية لضحايا التعذيب أو اللجنة الأهلية للعاطلين عن العمل، وحتى المظاهرات التي تنظمها بعض الجمعيات السياسية المعارضة، على أنها تظاهرات مسيسة تهدف إلى خلق حالة إرباك في الوضع السياسي فضلا عن أنها تسعى إلى تعطيل المشروع الإصلاحي الذي يقوده الشيخ حمد بن عيسى. *"إنها مسيرات مشبوهة*

تتستر *بأهداف نبيلة* " كما يعلق أحد المسؤولين في الجهاز الأمني، وعلى هذا الأساس يتم تشويه هذه المسيرات في محاولة لخلق رأي عام مناهض لها، رأي عام يبرر مواجهتها وقمعها ومحاصرتها في أكثر من موقع. فهي مسيرات مدفوعة من قبل جهات خارجية وتثير الفتن الطائفية وتعرقل الإنجاز الاقتصادي وتحرج الرموز الساسية الكبرى في الدولة!!

الجهات التي تنظم مثل هذه المسيرات لا ترى في سلوكها ما يتعارض والديمقراطية المنشودة فهذه المظاهرات لا تعدو أن تكون وسيلة لحرية الرأي والتعبير عن المآسي والظلامات التي ما زالت موجودة ولم تعمل الدولة والحكومة على رفعها منذ الإعلان عن المشروع الإصلاحي كمحاكمة الجلادين والأشخاص الذين تسببوا في قتل المعتقلين السياسيين أو ضحايا القمع الدموي الذي شهدته الانتفاضة الدستورية عام **1 9 9 4**، كما إن الدولة لم تعالج مسألة البطالة والفقر والتمييز الطائفي بشكل يوحي بجديتها في حل مثل هذه الملفات، بل على العكس من ذلك لقد أدارت الحكومة ظهرها لمثل هذه القضايا وأمعنت في تكريس واقعها بغية تشكيل قناعة لدى الناس بعدم خطورتها وأنها مشاكل عادية لا تستدعي مثل هذا الاهتمام، إن مثل هذا الموقف الحكومي من شأنه أن يحرك القطاعات المتضررة لمقاومة مثل هذا التحريف والتضليل الرسمي لقضايا الناس، ليس هذا فقط وإنما قد يثير في النفوس الرغبة في تحدي الحكومة ومؤسساتها علانية والدخول معها في العنف والعنف المضاد.

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

إن دخول الدولة إلى هذا المستوى من التصعيد لن يكون في صالح الديمقراطية بالتأكيد كما لن يكون في صالح الدولة رغم إمتلاكها لأدوات الإكراه والعسف، لسبب بسيط جدا وهو، أن الديمقراطية المعمول بها و التي بشر بها منذ الإعلان عن ميثاق العمل الوطني تعرضت لإنتكاسة بشعة إثر إصرار ملك البحرين على المضي في العمل بدستور **2002** وهو دستور لا يحظى بالموافقة الشعبية فضلا عن إحتوائه على مواد رجعية تكرس السياسة الأحادية وتلغي مسألة فصل السلطات الحقيقي وتبقي عليها شكليا، وقد أثار هذا الدستور جدلا واسعا وعميقا في الأوساط السياسية قاطعت بسببه الجمعيات السياسية الأوسع والأكثر جماهيرية الانتخابات البرلمانية. إن هذا الوضع الهش للديمقراطية لا يحتمل أي نوع من التصادم بين الدولة وقوى المجتمع إذ تكون القبضة الأمنية ما زالت متنفذة وجاهزة للقضاء على أي تحرك من شأنه أن ينمي الديمقراطية .

إن هناك عداوة حقيقية بين الديمقراطية والأجهزة الأمنية، تعيشها المجتمعات العربية والخليجية على وجه الخصوص، عداوة تغذيها الأسس القبلية التي تقوم عليها الحكومات فضلا عن بناء المصالح الاقتصادية والاجتماعية على قاعدة الخوف والإكراه، وهي قضايا لا يمكن أن تتوافق مع الديمقراطية. ففي الوقت الذي تكون فيه الديمقراطية هي من يحمي أمن المواطن وأمن الدولة، نجد أن مقولة الأمن الديمقراطي هي السائدة في الخطابات الرسمية، وكأن الديمقراطية لسيت مؤهلة لأن تحمي مواطنيها فهي بحاجة دائمة وماسة إلى الأجهزة الأمنية التي تقف خارج الديمقراطية كوصي عليها.

لا يعني هذا أن التباين بين الديمقراطية والأمن مشخص بشكل واضح فقد عملت الحكومات على صياغة مقولاتها بما لا يبين من القول سوى وجهة نظرها وتم تغييب وجهات نظر القوى الإجتماعية والسياسية في محاولة لاتخلو من السذاجة لخنق تنامي الحركات الاجتماعية المناهضة لتوجهات الدولة .

بالرجوع إلى فترة الانتخابات البرلمانية **2003** لوحظ تدخل الدولة في دعمها لمرشحي التيار السلفي بشكل واضح لتعطي انطباعا للقوى العالمية أن مصير الديمقراطية في البحرين لن يكون خارج قوى التيار السلفي، وبالتالي فإن الدولة بحاجة إلى حماية الجزء الأصغر من الديمقراطية من تسلط السلفية عليها، وتُجيّرها إلى موافقة المصالح المشتركة. إن هذا التبرير يعكس نفسه في تصريحات صريحة يقدمها المسؤولون أمام الجهات الدولية المطالبة بتعزيز الديمقراطية، يستندون في ذلك إلى التصرفات الدوغمائية لمقترحات التيار السلفي في مجالس الديمقراطية كما يرهنون مصالح تلك الدولة بابقاء النخب الحاكمة المستفيد الأكبر من العملية السياسية ويتم تخويفهم من سيطرة سلفية متخلفة أو وطنية شرسة.

ومن هنا فإن هذه الحركات الأهلية أو المجتمعية ستواجه صعوبة عالية لإقناع القوى العالمية بصحة تحركها وصوابية مطالبها، وهذا بدوره سيفتح الأفق أمامها للتحالف مع الحركات العالمية المناهضة لسياسة الحكومات كأنصار البيئة ومنهاضي العولمة وأنصار السلام والمجتمع المحلي، فقد برهنت هذه الحركات العابرة للقارات على نجاعتها وقدرتها على وقف كثير من القرارات وعرقلة

سياسات عديدة كما حدث في ستايل ودافوس وغيرها، وسيكون أمامها نماذج عالية القدرة في ضبط سياقات عملها من الإنجرار إلى العنف مع أجهزة الدولة الأمنية كما في نماذج أوكرانيا وجورجيا ولبنان.

النقطة الأكثر أهمية في تبصر الأوضاع الأخيرة التي تشهدها البحرين ومن ضمنها الموافقة على قانون الجمعيات السياسية المرفوض من قبل الجمعيات السياسية . أن المجتمعات الخليجية قد فوتت على نفسها لحظة بناء الدولة عندما سمحت للإدارة البيروقراطية أن تتحول إلى قناة لتمرير السياسات القبلية إلى أجهزة الدولة، وهي اليوم تواجه المصير نفسه ناحية المنعطف الديمقراطي أيضا، فأمام تدهور النموذج الغربي لديمقراطية كونية لن يكون هناك سوى توغل القبلية من جديد إلى الديمقراطية الحالية وتحويلها إلى أداة قامعة لحرية المجتمع.

وسواء كانت الظروف القادمة تسمح للحكومة بفرض وجهة نظرها وإجبار قوى المعارضة على التسليم بأطروحتها القبلية للديمقراطية ، أو غير ذلك من المخارج ، فإن السؤال الملح جدا هو كيف يمكن انقاذ الديمقراطية من القبضة الأمنية والنوازع التحريفة لها ؟ وهي مهمة تقع على عاتق قوى المعارضة .

الشعور بمثل هذا الخطر الداهم يقتضي التحول بالشعار السياسي من ملامحه المطلبية كما تبدو في الحملات المناهضة لدستور **2002** إلى مناشدة دولية لوقف نحر الديمقراطية في البحرين ووقف الاعتداء عليها . فالإعلام الرسمي يصر على أن ما يحدث ما هو إلا خلاف طبيعي في فهم وتطبيق الديمقراطية،

ولا يستدعي كل هذه الضجة . وعبر هذا الشكل من المرواغة فهو يضمن لنفسه قدرا معقولا من القبول السياسي والدخول في النادي الديمقراطي العالمي .

مجتمعات الخليج العربي بين أفول الدولة ونهاية الديمقراطية

السؤال الذي طالما يطرح عند الحديث عن الديمقراطية في الخليج العربي، لماذا عجزت هذه (الدول) عن الانتقال إلى الديمقراطية مع ما تمتعت به من شبه استقرار وتضخم في الثروة؟ وكيف عجزت النخب السياسية عن تقبل فكرة إمكانية تجاوز النموذج السياسي السائد إلى آخر مختلف؟

لقد عاشت مجتمعات الخليج العربي في مشهدية مقلقة جداً، فالحديث الأهم فيها، يدور حول بروز الدولة التسلطية وتقويتها وشيوع المحافظة فيها. رغم حالة تنوع نماذج الحياة الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول فقد بقي التردد في قبول الإصلاح السياسي والانفتاح على نماذج من أخرى لتنظيم العملية السياسية فيها، معلماً آخر لدول الخليج العربي. لم تستطيع هذه المجتمعات أن تخرج من حيز فكرة الواحد والسلطان المطلق وإعداد جاهزيات القوى، وإضفاء خطابات مختلفة من الشرعية عليها. وكما هو خطاب الواحد فإنه يخوض معركة مضنية مستمرة في الحذف والاستبعاد، فهو يعترف بالآخر، ولكن ليجعل منه سالبا مبعداً مهجراً إلى منافي الكون.

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

إذا كانت الديمقراطية هي تنظيم عملية السلطة والسيطرة بشكل محدد في الحياة الدنيوية، فكيف ستواجه هذه المجتمعات، الحقيقة الصعبة على التصديق، أن نموذج الديمقراطية بات يقترب من نهايته، ولن تكون الصيحات المتعالية من أجل الديمقراطية سوى ألحان جنازة موتى المجتمعات التي لم ترافق هذا النموذج السياسي؟

سيبقى الحديث عن الديمقراطية في الخليج العربي هلاميا، إذا لم يتم الأخذ بعين الاعتبار، أن زمن تكوين الدولة الحديثة فيها قد فات عليها من دون أن تنجز عملية بناء الدولة.

سمات المجال السياسي الخليجي

في حدود سمات المجال السياسي الخليجي فإن الصيغ العمول بها، ما زالت ترفض الحكم العمومي بخصوص المصالح والصراعات في إطار مؤسسات نابعة من المجتمع المدني، وما زالت أوالية الممارسة الاجتماعية التي سادت قبل وجود الدولة تنتقل بكثافتها إلى المجال السياسي. يحدث هذا وفق دينامية معقدة، يتداخل فيها المحلي مع الشمولي، بمعنى أن النظام السياسي يتغذي من ممارسات إجتماعية ومن علاقات شبكية وتراتبيات سلطوية، كما أن المجتمع يخضع هو الآخر لهيمنة ونفوذ السلطة السياسية، مما يعني أن البحث في بنية النظام السياسي في الخليج العربي لا يتم فصله عن بنى المجتمع أيضاً، فلا يمكن تمرير سلطة

الهيمنة من دون إقرار وموافقة ولو ضمنية من قبل الخاضعين كما يقول بيار بورديو وميشيل فوكو، فمسألة الهيمنة والتسلط من قبل السلطة، يقابلها الخضوع والتسليم من قبل المهيمن عليهم أيضاً.

يمكن ملاحظة ذلك بالنظر إلى الدولة من وجهة كلا الطرفين، فالدولة مصدر للحياة؛ إذ هي المسؤولة عن توزيع الاعتبارات والموارد والقدرة والنفوذ والثروة، لذا فهي ملاذ تلجأ إليه أي شبكة خطابية سلطوية من أجل ترميز نفسها في صيغ سياسية.

القضية المقلقة في المجال السياسي الخليجي، أن الدولة لم تبنى فيها بناءًا حديثا تنعكس فيه خصائص الدولة المؤهلة لتقبل نموذج الديمقراطية. ونتجية لذلك تم الخلط وعدم التفريق بين الدولة ككلي وبين الحكومة كجهاز تنفيذي للإرادة الكلية، أو عدم التفريق بين الحكومة كنظام أو سلطة أو ممارسة، كما يحدث الخلط بين الشرعية والمشروعية والتمثل بهما.

هذا الاضطراب من شأنه أن يُهلك المجال السياسي بتدخلاته المزعجة، كما يسمح وبطريقة واضحة، بتسريب الأنظمة السابقة على الدولة إلى الدولة والهيمنة عليها، فتتحول الدولة من وجه شمولي عام إلى أداة في يد قلة قادرة على اختراع دينامية ظاهرة في حركة استبدال صراعي موهوم من المشاكلة في تكرار السائد والمعهود أو المشاكلة مع الوافد المجلوب أو المستعار، في حين تبقى تلك الأنظة القديمة فاعلة ومسيطرة.

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

من وجهة نظر سيوسولوجية فإن مجتمعات الخليج العربي ما زالت تؤسس لنفسها أسس السلطة اعتماداً على على كلٍّ من:

1- توفير جهاز خاص للإلزام بالإخلاص والولاء؛

2- مكابدة الصراع المتعدد الأشكال ضد القوى السياسية الداعية للتغيير؛

3- التحالف مع الأعيان أو الزبناء وتشجيع نمط الأعيان في الحياة والمؤسسات السياسية؛

وتتمدد هذه الأسس على أرضية المجتمع السياسي بشقيه، المؤسسات السياسية، و الحياة الاجتماعية معا. وعادة ما يصاغ هذا التحالف غير المعلن في نصوص قانونية شرعية تكرس من خلالها ثنائية مرجعية، فهناك الوضع المميز للنخبة الحاكمة والتي غالبا ما تكون من العائلة الحاكمة وبجانبها القوانيين الوضعية الدستورية، فأفراد المجتمع يقرون بشرعية تاريخية للنخب الحاكمة والتي أُسست عليها السلطة السياسية وفي الوقت نفسه يسعون إلى شرعية مبنية على تفعيل الإرادة والعقد الاجتماعي.

من جهتها فإن الأنظمة السياسية تقوم بدور التوسط بين الشبكات المدنية توسطا تستفيد منه في إذكاء المنافسة داخل هذه الشبكات بما يجعلها القادرة الوحيدة على توزيع الأرباح والنعم التي تجزي الخدمة السياسية.

هذا يعني أن الأنظمة تتأسس على استقطاب النخب الموالية وإبعاد القوى المنادية بالتغير بما يؤدي إلى القول، أن شكل ممارسة السلطة في المجال العمومي يغذي الانقسامات المحلية ويبني شبكات موازية ويعضدها كتكتلات متفرعة ترتكز

قياداتها على الحكومة، لهذا فإن الأعيان يجتهدون في إعادة الاعتبار لثقافة التقليد في مواجهة قوى التغيير والإصلاح.

الواقع الذي أفرزته الحالة التاريخية هذه، أن الدولة لم تستطيع أن يستوعب أو تكيف نظام المشيخة الذي كان سائدا، بل حدث العكس؛ إذ استطاعت المشيخة أن ترضخ الدولة لآلياتها وأن تحول البيروقراطية التي هي عصب الدولة الحديثة، من بيروقراطية عقلانية، إلى بيرقراطية هجينة تصبح مصدرا للإزعاج وإثارة القلق.

نهاية الديمقراطية و نزعة المحافظة

كما فات زمن بناء وتكوين الدولة الحديثة من دون استثمار حقيقي لقوة التوجه وقتئذ بما أفقد الدولة حيويتها، فإن الوضع الذي تعيشه الديمقراطية الآن كنموذج للحكم، يوشك على الانتهاء والتآكل ويندر بتحول آخر مختلف، الوضع الذي سيخلق وضعا إشكاليا لقضية استعمار الديمقراطية . بوادر تآكل نموذج الديمقراطية أخذت بالظهور منذ انتشار ما أطلق عليه بالموجة الثالثة للديمقراطية والتي يبدو أنها الأخيرة، فمن بعده ستغلق الأبواب. وقد لاحت في الغرب ملامح هذا الإغلاق من خلال تزايد النقد العنيف الموجه للديمقراطية والتشكيك في قدرتها على تحقيق ما كانت ترفعه من شعارات وقيم. وتعالت هذه الصيحات بعد أحداث 11 سبمتبر، وما فرضته من تمثلات جديدة لنمط التواصل، ذلك النقد

العنيف والتشكيك دفع بالكثيرين إلى البحث عن نموذج آخر لتنظيم الدولة يكون بمقدوره حل المشاكل التي عجز عنها النموذج الديمقراطي.

ما يجب الالتفات إليه هنا أن جزءاً كبيرا من الاشكالية الديمقراطية يتحرك من داخل الديمقراطية نفسها. ما يزيد هذا الجزء إشكالية هو، تركيز الباحثين العرب على الديمقراطية باعتبارها أحد المخارج الأساسية للخروج من الوضع المتأزم في أكثر من منحى. فتم النظر إلى الديمقراطية إلى أنها قيمة مطلقة كقيم العدالة والحرية، في حين أن الديمقراطية رغم تمتعها بنظام من القيم الاجتماعية والسياسية العالية لن تخرج عن كونها نموذجا قبلا للتآكل والتفجر. معنى ذلك أنها نموذج حظي بالإجماع في لحظة تاريخية ما، خاصة لوضع المشكلات السياسية وتحديد طرق تنظيم العملية السياسية إلا أنها بعد حقبة من الزمن تتآكل قدرتها كنموذج على مواجهة المشكلات إلى أن تظهر نماذج جديدة تأخذ فترتها التاريخية ثم تتآكل هي الأخرى فتسقط في أزمة وهكذا.

غياب هذا الجزء من إشكالية الديمقراطية أوحى بطريقة ما، أن صراع الديمقراطية في الخليج العربي هو، صراع مع الطواحين وليس صراع مع الفرسان صراع على طريقة دونكيشوت؛ إذ أن التأسيس للديمقراطية يتم من خارج نموذجها.

رغم كمية الإصلاحات السياسية التي طرحت للمداولة في مجاميع النخب فلا تزال تلك الإصلاحات غير كافية بتفتيت بقايا نظام المشيخة أو ترميم التشويه الذي أصاب الدولة وبيروقراطيتها. وذلك راجع إلى أن الاصلاحات التي تمر بها

منطقة الخليج لم تخرج عن كونها إصلاحات محافظة تلاقت مع نزعات محافظة في دولة تصدير الديمقراطية، كانت تستهدف تقوية الأنظمة المعمول بها، و لا تلامس جوهر التحدي المفروض على المجتمع السياسي الخليجي، وهو الاقتراب من نهاية الديمقراطية وإغلاق باب الحديث عنها كمنوذج يستوعب السياسي، وغالبا ما تلجأ هذه العناصر المحافظة إلى تدوير الديمقراطية واللعب بعناصرها بصورة تخرج الديمقراطية كأمثولة ونموذجا للتقليد أو بضاعة قابلة للاستيراد والمبادلة. وهو ما يفرغ الديمقراطية من مضمونها ومن ثم صياغتها من جديد بآليات النظام المشيخي. الديمقراطية عند النخب الإصلاحية المحافظة لن تعدو لعبة مسلية، رهانها الاستحواذ على القوى الاجتماعية وإضعاف قوى التغيير، فالمرجو من تلك الإصلاحات هو إعادة إنتاج آليات العمل القديمة للنظام السياسي، وفي الحقيقة فإن الإصلاح الديمقراطي المحافظ ما زال يستهدف الحفاظ على انتقال النموذج الاجتماعي إلى المجال السياسي، ويعمل بقدرة فائقة وذكية على ترميز المظاهر الاجتماعية تلك، لتسوعب السياسي الجديد، بما يقضي في النهاية على فاعلية الجديد في التغير الحقيقي.

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

الثورة المخملية : خشبة الصلب الجديدة

" أنها خشبة الصلب الجديدة التي ستصلب عليها المسألة الدستورية
وكافة شؤون الدولة الحديثة وستكون مؤسسة العرش (الصافرية) محاصرة
بجماهير الثورة، فالنظام هنا لا يأتي إلا عبر تفعيل الأزمات "

حناجر ملتهبة وأيدي مقبوضة وصرخات لشعارات ساخنة تمحي معها برودة أجواء ليل البحرين . تتبدل لغة الأجساد حين يتحدث المعارضون عن أهمية الحل الفوري للأزمة الدستورية العالقة منذ أغسطس 1975 ويتهامس بعض الحاضرين عن جدوى العريضة الشعبية التي سترفع إلى منظمة الأمم المتحدة ، ربما كانت تلك الاجساد مصرة على حمل خشبة صلبها معها أينما ولت ، وربما كانت تبحث عن مكان آمن تحط فيه رحلها بعد طول عناء، لكنها في نهاية هي أجساد خبرت التعذيب والحرمان وتحملت الصلب مرارا بين نفي وحبس انفرادي وتعذيب جسدي ونفسي .

ليس بمقدور أحد أن يشكك في نوايا أقطاب حركة "حق" المنشقة عن جمعية "الوفاق الإسلامية" أكبر الجمعيات السياسية في البحرين فقد كانوا من المناضلين القدماء ولهم كلمة وموقع في نفوس الجماهير ، وهم يراهنون الآن على رفع سقف مطالب المعارضة من خلال التقدم بخطوتين :

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

الأولى : السعى لتدويل الأزمة الدستورية عبر التظلم في منظمة الأمم المتحدة بعريضة شعبية .

الثانية : المطالبة بدستور ديمقراطي جديد ونبذ دستور 2002 والإصرار على عدم الاعتراف به .

و لا يُخفِي أقطاب حركة " حق" أنهم متأثرون بما يجرى في العالم العربي خصوصا بما مارسته حركة " كفاية" في مصر وما تمارسه قوى " 14 آذار " في لبنان . فحركة كفاية استقطبت وسائل الإعلام واستطاعت أن تبرهن على تفاقم أزمة الحكم في مصر كما لفتت الأنظار إلى أهمية الإصلاح الداخلي ومكافحة الفساد والتوريث السياسي . وقوى 14 آذار عملت جاهدة و من دون كلل على تدويل أزمة الحكم في لبنان واستطاعت (وُجهت) أن تُصدر قرارات من مجلس الأمن تتعلق بالوضع الداخلي .

تأتي هذه الحركة " حق" في سياق مختلف على المسرح السياسي المحلي لتعبر في النهاية عن مآلات سابقة خاضتها المعارضة ولم تفلح في تحيقيق مطالبها ، فمنذ أن أعلن ملك البحرين في 14 فبراير 2002 عن دستور جديد بدل الدستور العقدي المكتوب 1973 هبت قوى المعارضة لمقاومة هذا الدستور وشكلت حلفا رباعيا يجمع كافة أطياف المعارضة السياسية وعقدت أكثر من مؤتمر دستوري لمناقشة الأزمة الدستورية وسبل الخروج منها و أعلنت مقاطعتها للانتخابات النيابية ومقاطعة المجلس الوطني ونوابه المنتخبين والمعينين كما دشنت عريضة شعبية وقعها أكثر من سبعين الف مواطن ترفض دستور 2002، ومع ذلك لم

تفلح هذه الجهود في خلخلة موقف الحكومة النابذ لقوى المعارضة أو أن تبدى تراجعا ولو بسيطا في دستور 2002 ومتعلقاته .

المزاج الشعبي لا يعلق أمالا على الحكومة وكما يحدث عادة فإن الحكومة قد عودت الشعب على المقاومة والتحدي بما فيه الكفاية، وبما يجعل من الشعارات الحماسية وقودا لحركات التمرد والعصيان المدني . حتى الآن لا توجد مؤشرات جادة تدل على إمكانية تغير المزاج الشعبي خصوصا وإنهم يشهدون تكدس الملفات الساخنة وتفاقم مشاكلها ، لذا فإن قضية تدخل الأمم المتحدة سوف تأخذ حيزها من ذلك المزاج الشعبي مع أنهم يدركون أم الأمم المتحدة تقف عاجزة عن التدخل أو لن تحرك ساكنا ما لم تتبنى قضية العريضة الشعبية " الثالثة " دولة من الدول الكبار في الأمم المتحدة وتحديدا في مجلس الأمن وهذا ما تفتقده المعارضة البحرينية حاليا خلافا للمعارضة المصرية أو المعارضة اللبنانية .

النقطة التي يتفق عليها الجميع هنا أن الحكومة تخشى من أي تحرك خارجي حتى ولو كان ضئيلاً ، وتبدو فاقدة القدرة على التوازن متى ما تم تسريب أخبار البحرين المحلية لوسائل الإعلام العالمية، ومن هنا فإن اللجوء إلى الأمم المتحدة يعني السعي لإشراك المجتمع الدولي من أجل تجاوز الأزمة الدستورية وكسر احتكار الحكومة في التعامل مع ملف الإصلاح الديمقراطي . هذا يعني أن على حركة "حق" أن تعمق من علاقاتها الخارجية بالدول الفاعلة والمنظمات العالمية، وأن تدرس حالة أحمد جلبي (العراق) وسعد الحريري (لبنان) وآخرون في أوكرانيا وجورجيا بعناية قصوى .

استراتيجية حركة " حق" لم تبارح حتى الآن أسلوب الأزمة وهو الأسلوب الـذي سارت عليه قوى المعارضة مرارا في السابق وبقيـت مـسألة إدارة الأزمـات واستثمار نتائجها بعيدة وغير منظور إليها . إن كل شيء يحدث كما لو كان شيئا واحدا رغم أن الأزمة تختلف عن إدارتها سواء في الأسلوب أو النتائج .

إن إعادة طرح المسألة الدستورية من جديد تسمح لحركة " حـق" ومـن خلفهـا "اللجان الشعبية " لأن تؤطر نفسها جماهيريا و تتحول إلـى مـارد شـرس فـي تعاطيها مع الحكومة وتكون بمثابة المطرقة الثقيلة التي ستهدم مشاريع الحكومـة الخانقة للديمقراطية وهكذا يستعيد خطاب الممانعة قوته وفاعليته وسـط أجـواء التململ من الأداء السياسي لقوى المعارضة .

ومع كل ذلك فإن السؤال الملح والذي على أساسه تتغير الأجساد ما هـي خـشبة الصلب الجديدة التي ستَصلَبُ عليه حركة " حق" المسألة الدستورية وهل سـيكون مآل العريضة الشعبية الثالثة هو مصير العرائض السابقة ؟

لا يجب التفاجئ من انحسار المخارج وتشابه النهايات السياسية لعمل المعارضة البحرينية لأنها ظلت محصورة بين طريقتين تجاوزتهما النظرية الـسياسية فـي التغير، الطريقة الأولى، هي التغير على طريقة الثورة الفرنسية في القرن الثـامن عشر أو البلشفية 1907 أو الإيرانية 1979 ، الطريقة الثانية، هي مـا أحدثتـه السياسة البريطانية المعتمدة على التغير البطيء والطويل .

على حركة " حق" إن أرادت تجاوز مطبات المعارضة "القديمـة" أن تلجـأ إلـى الطريق الثالث في التغير (**الثورة المخملية**) وهو الطريق الذي اتبع في أوكرانيا

بالتحديد، حيث الاعتماد على التغير السريع بالأسلوب السلمي المنظم والمكثف . فحالة أوكرانيا تطورت بسرعة مذهلة عندما نظمت المعارضة أفرادها ودربتهم على الاحتجاجات السلمية المنظمة كمحاصرة المباني الحكومية وتفادي الاصطدام مع قوات الشرطة وتحديد الشعارات بدقة بالغة حتى اختيار اللون والشارات القماشية وعبر تدريب صارم لأكثر من عام أقنعت الشعب الأوكراني أنهم سينجحون في طريقتهم من دون تكاليف الثورة الدموية، ومن دون الانغماس في سياسية النفس الطويل والمسايرة السياسية، وقد استفادت قوى 14 آذار اللبنانية من تفاصيل الحالة الأوكرانية واستطاعت أن تحقق الكثير .

أنها خشبة الصلب الجديدة التي ستصلب عليها المسألة الدستورية وكافة شؤون الدولة الحديثة وستكون مؤسسة العرش (الصافرية) محاصرة بجماهير الثورة فالنظام هنا لا يأتي إلا عبر تفعيل الأزمات .

2006-1-30

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

العريضة الدستورية الثالثة : تُفزعُ العائلة

"هذا يكفي إننا مواطنون ولسنا رعايا "

قبل عام 1993 كان الحديث عن الدستور حديثا مبهما لا يجيده أي أحد وإذا ما وجد فلن يلقى اهتماما لا لأسباب معرفية أو نقص المعلومة، وإنما لهيمنة قانون أمن الدولة الذي كان يعاقب ويتعقب من يتكلم عن الدستور وعن المبادئ الدستورية وعن السياسية . في بداية صيف 1994 تعرضت شخصيا لمتابعة رجال المخابرات لمدة أسبوع وألقي القبض عليّ وجُرجرتُ إلى مبنى مخابرات أمن الدولة مكتب 47، التمهة الموجهة إليّ كانت الحديث عن بعض بنود الدستور في مبنى وزارة العمل أمام تجمع للعاطلين عن العمل وفي نهاية هذا العام (سبتمبر1994) ألقي القبض على الشيخ علي سلمان لتحركه الفعال والنشط للتوقيع على العريضة الشعبية المطالبة بالعودة إلى دستور 1973 وتفعيل المواد المعلقة منه والمختصة بالحياة البرلمانية بالتحديد، فقد جمد الأمير الراحل العمل بهذه المواد لأجل غير مسمى . على إثر هذا الاستلاب دخلت البحرين في مرحلة صعبة ومؤلمة استمرت قرابة الثلاثة عقود فقدت فيها فلذات أكبادها قتلا وتعذيبا ونفيا وتحمل الشعب ويلات رجال المهمات القذرة مقابل حلم العيش في ظل دستور 1973 .

كان ذلك الحلم حلما مؤجلا يستبطن حلما آخر أكبر، هو حلم العيش في ظل دولة حديثة ديمقراطية تتخلص من أوهام القبلية والتميز الطائفي ، كانوا يحلمون في مجتمع يحكمه شعب يستطيع أفراده تغير حكوماتهم إذا ما وجدوا أن الحكومة قاصرة عن مواكبة تطلعات الشعب ، كان مشروعا عندما كان الناس يحلمُون بوطن ذا شرعية مستقرة وهوية ثابتة لا نزاع عليها و لا استبداد فيها ، لم يكن الشعب يطالب بغير ما هو حق له أو ما يفوق قدرته، ولم يكن الشعب يخطط لتصفية من وقفوا ضده لعقود ودمروا وعي الناس وأذاقوهم العذابات .

كحال كثير من الشعوب كان ينادي هذا الشعب أننا مواطنون ولسنا رعايا، فلا يكفي أن تحذف كلمة رعايا دولة البحرين من الصفحة الأولى لجوازات السفر وتستبدل بكلمة مواطنيين دولة البحرين ويبقى أثر نظام الرعايا مستحكما في الوزارات والمؤسسات الرسمية ، باختصار كانت كلمة الشعب صريحة ودائما ما كان الناس ينادون " هذا يكفي إننا مواطنون ولسنا رعايا "

تعتبر الجهات الرسمية أن مسألة الدخول إلى عصر الديمقراطية الذي يكاد يأفل مربوطة بالمحيط الإقليمي فلن تقدم البحرين على ازعاج الجيران بتفوقها عليهم بالنظام السياسي الديمقراطي . و إذا ما وجدت شعارات تنادي بالديمقراطية والدولة الحديثة من قبل علية القوم والنخبة الحاكمة فلن تخرج عن إطار الأيام الجميلة التي لم نعشها بعد (أرض مجانية لكل مواطن) وعلى الشعب أن يتنظر تغير المحيط الإقليمي لتكون الفرصة سانحة لتنفيذ تلك الشعارات أما الآن فعليه أن يقبل المزواجة بين القبيلة والديمقراطية . وأن يقبل بتعين الحكومة من أعلى

وأن يختار ممثليه بما لا يزيد على النصف ليعين العاهل البقية بما يـراه مناسـبا ومتوازنا . ليس هذا فحسب بل إن الصلاحيات لمعطاة لهـؤلاء المنتخبـين لـن تخرج عن مسمى الاقتراح برغبة فما زال أفراد الشعب لم يبلغوا الرشد السياسي حتى يتمكنوا من التشريع المستقل أو اتمام المراقبة والمحاسبة . التقـارير التـي يصدرها ديوان المراقبة ما زالت لا تعترف بوجود فـساد فـي إدارات الدولـة وأقصى ما يوجد سوء تقدير أو خلل إداري غير مقصود. من بإمكانه أن يـصدق أن حكومة بلد عاش في كومة فـساد وبطـش، باتـت تعلـم الـشعب أبجديـة الديمقراطية والمحاسبة ؟

عندما أصبحت المنطقة معرضة لموجات الديمقراطية وطوفان الإصلاح السياسي كان لا بد للأنظمة السياسية الحاكمة من مقاومة الإصلاح وتفزيعه، وإذا لم يجدى ذلك فلن يكون هناك خيار سوى تخريب الاصلاح وتحريفه إذ لـم يحـدث فـي التاريخ البشري أن تحول الذئب إلى قديس ولم يحدث أيضا أن تنازلـت سـلطة سياسية طواعية عن نفوذها وقوتها ولن يحدث في مستقبل البشرية هـذا الامـر أيضا، إلا بالتحدي والصراع المرير مع الأقنعة الفاسدة .

بجرة قلم دخل ملك البحرين قلوب كثير من الناس عندما وقـع وثيقـة الاقـرار بدستور 1973 وحاكميته على ميثاق العمل الوطني في مجلـس الـسيد علـوي الغريفي وبحضور جمع كبير من العلماء والشخصيات، ونقلت الـصحف مـا دار من أحاديث في ذلك اللقاء التاريخي، وبجرة قلم أخرى خرج الملك مـن قلـوب الناس عندما أمضى دستور 2002 الفاقد للـشرعية والملـيء بـالثقوب . ومـن

المتوقع أن لا يدخل الملك القلوب مرة أخرى، حتى ولو أجرى قلمه و وافق على كتابة دستور جديد إذ لن يكون ذلك الدستور مكتوبا إلا بأيدي أفراد الشعب، لـــيس النخبة منه وليس المترفين منه وليس المتمللين منه، وإنما بـــالفقراء والمعـــدمين، بالضحايا والمعذبين، بالذين لا يكلّون ولا يسأمون .

سيكتب أبناء الشعب ما رردده الناس من حلم ومـــن شـــعار " **هـــذا يكفـــي إننـــا مواطنون ولسنا رعايا** " ومن حق الشعب تقرير مصيره واختيار حكومته ونظامه السياسي الذي يرغب فيه وله الحق في انتهاج أي السبل والطرق لتحقيق أهدافـــه سواء بالعرائض المحلية أوبالشكاوي الدولية أوبالثورة بالسلم .

المنامة

2006-1-3

رجال المهمات القذرة

"إنهم مجموعة بوالين وطبالين وبصامين مهمتهم تبرير
عنف الدولة وتمجيد سخافات الأجهزة الأمنية."

ليست هي المرة الأولى التي يتعرض فيها محمد إلى الضرب المبرح والقاسي من قبل قوات مكافحة الشغب البحرينية ، تعرض محمد إلى ضرب متعمد أمام مبنى التحقيقات الجنائية يوم الأربعاء 28-12-2005 عندما كان يشارك في اعتصام لأهالي بعض المعتقلين ، أدى إلى كسر رجله اليمنى وكانت قوات مكافحة الشغب قد كسرت رجله ويده في عام 1996 في قريته إبان الانتفاضة الدستورية التي اندلعت عام 1994، لكن الصحف الصادرة في اليوم الثاني ذكرت أنه اعتدى على رجال الأمن ويجب تأديبه بإنزال العقوبات الصارمة عليه في محاكمة علنية.

خمسة أجهزة أمنية

رغم صغر حجم البحرين حيث لا تتجاوز مساحتها 600 كلم مربع وعدد مواطنيها لا يتجاوز 450 الف إلا انها تدار بخمسة أجهزة أمنية هي : جهاز الأمن الوطني والحرس الوطني ومخابرات الجيش (قوة الدفاع)وجهاز الشرطة وقوات مكافحة الشغب إضافة إلى العناصر الكثيفة لرجال المخابرات أو المباحث

و يقدر البعض عدد أفراد هذه الأجهزة بثلاثين الف تقريبا أي رجل أمن مقابل كل 15 مواطن .

يشكل الأجانب نسبة كبيرة جدا من أجهزة الأمن الخمسة إذ يشكلون أكثر من 60% من أفراد الجيش الوطني (قوة الدفاع) رغم أن الدستور ينص على عدم جواز توظيف الأجانب في الجيش ولتفادي المأزق الدستوري أصدر ملك البحرين أمرا سريا في عام 2002 يعطي فيه الجنسية البحرينية لكل منتسبي قوة الدفاع والحرس الوطني . في عام 2003 كانت ميزانية الدولة تدخر ما نسبته 30% منها للصرف على هذه الأجهزة ، وإلى فترة قصيرة جدا كانت الجنسيات الهندية والباكستانية واليمنية والسورية هي المهيمنة على جهاز الشرطة وقوات مكافحة الشغب، فمن أصل ثمانية الآلف يشكلون جهاز الشرطة هناك ما يقارب الخمسة الآلف من جنسيات غير بحرينية .

وفق هذه التشكلية الغريبة لم تكن الحكومة تسمح للمواطنيين الشيعة بالانخراط أو التوظيف في جهاز الشرطة أو قوة دفاع البحرين (الجيش) فالنظام ومنذ نهاية السبعينات سعى إلى ما يسميه البعض بعسكرة أهل السنة مقابل تهميش الشيعة . إلا أن السنة لم ينخرطوا إلا في قوات الجيش تاركين الأجهزة الأخرى للجنسيات الوافدة التي تحظى برعاية خاصة من قبل النظام الحاكم .

الذاكرة الشعبية للمواطنيين باتت مزدحمة جدا بالفظاعات التي ارتكبتها هذه الأجهزة وقت العمل بقانون أمن الدولة الصادر عام 1975 وتسعى لجنة ضحايا

التعذيب الأهلية إلى جمع المعلومات و الوثائق الخاصة بالمهمات القذرة التي مارستها تلك الأجهزة طوال أكثر من ثلاثين سنة .

لم يقف الأمر عند هذا الحد فالمهمات التي توكل إلى هؤلاء كانت مهمات قذرة لا يطيقها أي مواطن، كما حدث عندما قامت عناصر من المخابرات بزرع قنبلة في منزل محسن التيتون عام 1996 وأسفر الحادث عن قتل صاحب المنزل و زوجته وأولاده ، و آخرها كانت خطف أحد أعضاء لجنة العاطلين عن العمل في سبتمبر الماضي والاعتداء عليه جنسيا وتهديد الأعضاء الآخرين بما هو أشد .

وبمقتضى قانون 56 الصادر عن ملك البحرين عام 2003 فلا يحق للضحايا أن يتقدموا برفع قضاياهم أمام المحاكم البحرينية وهو ما يشكل عقبة أساسية امام إمضاء مشروع الإصلاح .

خلفيات المهمات القذرة

كان عام 1997 عاما مقلقا للنظام الحاكم في البحرين، ففي 24 يوليو 1997، أصدرت منظمة هيومن رايتس وتش الامريكية تقريرا هاما احتوى على 109 صفحات من الوثائق الدامغة التي تثبت أن حكومة البحرين منتهكة لحقوق الإنسان . وفي 21 اغسطس 1997 أصدرت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أخطر إدانة تصدر ضد دولة خليجية عربية ، عندما أدانت اللجنة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، والتمييز ضد الشيعة وطالبت حكومة البحرين بإعادة البرلمان المنتخب واحترام حقوق الإنسان، كما طلبت اللجنة

الفرعية من مفوضية حقوق الإنسان إدراج موضوع انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين خلال الإجتماع السنوي الذي يليه للمفوضية والذي سيعقد في مارس – أبريل 1998. وفي 18 سبتمبر 1997، أصدر البرلمان الأوروبي إدانة مماثلة دعا فيها حكومة البحرين لإعادة الحياة البرلمانية، واحترام حقوق الإنسان، وإطلاق سراح المعتقلين، وعودة المنفيين، وفتح حوار مع المعارضة لحل الأزمة السياسية، على إثر ذلك قامت حكومة البحرين بالدعوة إلى ميثاق عمل وطني ينهي حقبة القبضة الأمنية ويدعو إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي . كانت حكومة البحرين بحاجة ماسة للاستقرار السياسي لكنها لم تكن جادة فعلا في ذلك إذ أبقت على الأجهزة الأمنية وقامت بتوسعة غير متوقعة لمباني قلعة وزارة الداخلية في المنامة ومباني التحقيقات الجنائية في العدلية وبناء سجون تسع لأعداد هائلة من النزلاء في ظل انشغال الجميع بفرحة ميثاق العمل الوطني .

بعد قيام ملك البحرين بإصدار دستور 2002 أخذت خطوات الإصلاح في التراجع وعادت كثير من القيود التي فرضت في مرحلة قانون أمن الدولة بالظهور ولكن في صيغ قانونية جديدة موافق عليها من المجلس النيابي الذي قاطعته المعارضة السياسية كما في قانون الجمعيات السياسية وقانون مكافحة الإرهاب وقانون المطبوعات وقانون التجمعات والمسيرات .

في سبتمبر 2004 كان مركز البحرين لحقوق الانسان (المنحل) قد عقد ندوة جماهيرية حاشدة لتدشين تقرير احصائي يكشف استفحال الفقر في البحرين وتدهور المستوى المعيشي لحوالي نصف المواطنين، وتزايد البطالة و أزمة

السكن، وافتقاد الضمان الاجتماعي الذي ينص عليه الدستور، وربط ذلك بسوء الادارة والفساد المالي والاداري.

استنادا إلى الأرقام الصادرة من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمنشورة في نشرة المؤشرات الاقتصادية الصادرة من مؤسسة نقد البحرين، تشير الإحصاءات المتوافرة إلى تدني نسبة البحرنة في القطاع الخاص في الفترة الأخيرة، حيث ذهبت أكثر من 88% من الوظائف الجديدة للاجانب، و12% للمواطنين، ويشكل البحرينيون نحو 27% في المئة من العمالة في القطاع الخاص نهاية العام 2004 بانخفاض من 29% في نهاية العام 2003، ونحو 32% في العام 2001.

لقد كشفت هذه الأرقام حجم المفارقة الهائلة بين الاستعدادات الأمنية وبين الاخفاق في البناء التنموي وانتشال المواطن من الفقر والعوز الاقتصادي ، إضافة إلى ذلك فقد ترسخت قناعة الكثيرين بتراجع غير مقبول للمشروع الإصلاحي مما أعاد الساعة إلى الوراء قليلا والتفكر في ما أصبح ميصدة للقوى السياسية ومحاولة حشرها في الإطار الجديد .

هكذا أصبحت البلاد تعيش قلقها الخاص بها، قلق انحسار الديمقراطية والعودة إلى قانون أمن الدولة بحلة جديدة، ففي تقرير صدر الشهر الماضي أعلنت وزراة الداخلية أن العام المنصرم شهد أكثر من 220 مسيرة ومظاهرة احتجاجية وقدرت تكاليف المظاهرة الواحدة بمئة الف دينار أي ما يعادل 270 الف دولار.

في يوم الجمعة 21-5-2005 قامت قوات مكافحة الشغب بأول هجوم محمـــوم ضد مسيرة سلمية يتقدمها كبار علماء الشيعة وشارك فيها أكثـــر مـــن 20 الـــف متظاهر ضد انتهاك المقدسات الشيعية العراق وأطلق عليها مسيرة " لبيـــك يـــا حسين " ، كان ضرب هذه المسيرة كارثة بالنسبة لهيبة علماء الشيعة وخوفا مـــن تصاعد الموقف قام الملك ببعث رسالة يطمئن فيها على صحة الشيخ عيسى قاسم وباقي العلماء ، وأصدر أمرا بإقالة وزير الداخلية وتعـــين أحـــد أفـــراد العائلـــة الحاكمة في منصبه . لقد وجد الملك نفسه امام هذا المنعطف في الاستحواذ علـــى مناطق نفوذ خاصة وجديدة، ووجدها فرصة لا يمكن تفويتهـــا لتـــسديد أثمـــان السيطرة مبكرا وضمان حالة المستقبل ،لذا فإن البطولة اتجهت في هـــذا المـــسار الى حقل داخلي يسحم بعض صراعات العائلة الحاكمة ، وليس في الحقـــل العـــام رغم تطبيل الاعلام لها .

بعدها توالت مهاجمة المسيرات والاعتصامات السلمية في أكثر من موقع وأكثـــر من مناسبة خصوصا تلك الاعتصامات التي كانت تنظمها اللجان الشعبية . كانـــت المهمة القذرة التي تمارسها الأجهزة الأمنية تنطلق مـــن مبـــدأ المـــساومة علـــى المعتقلين ومقايضتهم بتقديم تنازلات في بعض الملفات السياسية كما حدث لرهائن العريضة الشعبية حيث قامت عناصر أمنية باعتقال مجموعة من أعضاء جمعيـــة الوفاق الوطني بتهمة حيازة منشورات تحرض على قلب النظام . لقد تم اعتبـــار الأشخاص المعتقلين رهائن أو أسرى يُفاوضُ عليهم، فحتى يتم إطلاق ســـراحهم وإلغاء التهم الموجهة إليهم يجب على التحالف الرباعي المعارض أن يتخلى عـــن

أنشطته الرامية لإتمام العريضة السياسية والاكتفاء بأعضاء ما قبل 21 أبريل أي قبل تدشين العريضة . خطورة هذا البعد واضحة في كونها تخلق مجالات جديدة للصراع وأساليب متفق على قذارتها وعفونتها، فتحت أي مبرر يتحول الإنسان المعتقل إلى ثمن مقايضة ومصلحة سياسية .

الرجال القذرون

يتعقد الوضع ويصبح أسوأ عندما تتحرك بعض الفئات أو كما يسمون بالطبالين أو البوالين، لمطالبة الحكومة بفرض مزيدا من القوة والمواجهة مع الافراد المشاركين في المسيرات والاعتصامات السلمية ، فمهة هذه الفئة أن تكتب في الصحف بعد خروج أي مسيرة احتجاجية إدانات وشتم للمشاركين وتعطى لنفسها طابع الموالاة للنظام ، إنهم الجوقة التي تصاحب كل عنف رسمي وتبرره .

من جانبهم فهم لا يخفون أنهم من من تلقوا نعمتهم من أقطاب النظام الحاكم لذا فهم يعترفون أن الحكومة تمثل بالنسبة لهم " ولي النعمة " الذي يسعون إلى كسب الحظوة عنده .

وجود فئة القذرين في أي مجتمع سياسي يتعزز بثقافة الرعاع التي تقوم على أن أفراد الشعب بكل أطيافهم هم رعايا للملك ، فالسلطة السياسية من صالحها أن تعزز نظرية الرعاع وتسعى إلى تثبيتها في حركات المجتمع وأفعاله السياسية، فهي لا تعترف بحقوق المواطنية، وإنما بالمكرمات والهبات وتقوم هذه الثقافة بإعادة انتاج هذه الفئة عبر استراتيجيات التشطير والتسطير .

رغم اشتراكهم في المهمات القذرة، فهم يتوزعون على فئات عديدة وتجمعات مختلفة. ففي حقل الصحافة يكثر الرجال القذرون، فتارة يكون الصحفي عنصر أمنيا في الأساس أو موظفا في أحد الأجهزة الخمسة ويتخفى بعمود صحفي في إحدى الصحف كما في الكاتب محمد محميد الذي يكتب في أخبار الخليج الذي يظهر دائما بالصوت النافر ويدعو إلى القبضة الحديدية لوزارة الداخلية وتحمليها مسؤولية التدهور الأمني. نوع آخر لا يرتبط بتلك الأجهزة كالكاتب عقيل سوار في صحيفة الأيام سابقا والوطن حاليا تتحدد مهمته بالصاق تمهة الطائفية بالقوى السياسية المعارضة خصوصا جمعية الوفاق ويطالب السلطة بالحد من نشاطاتها . و لا يخفى الكثير من المواطنيين استيائهم من كتابات عبد المنعم إبراهيم في جريدة أخبار الخليج الذي يعبر بكتاباته عن ما يدور من حديث في مجلس رئييس الوزراء وهي كتابات لا تخرج عن مألوف كتابات سميرة رجب في نفس الصحيفة . ونظرا لأهمية الصحافة في تشيكل الرأي العام أصدرت السلطة ومن خلال الديوان الملكي صحيفة غير رسمية يعبر معظم كتابها عن رؤية الديوان الملكي هي صحيفة الوطن التي يرأس تحريرها أحد الحداثين فمنذ العدد الأول لها سطرت كُتّابها لمهمة الطعن على المعارضة والاستخفاف بالرأي المعارض للدولة .

مقابل هذه الفئة المحسوبة على الصحافة هناك فئة الأعيان والوجهاء الذين يعبرون عن مواقفهم في بيانات غرفة التجارة وتقديم معلومات مغلوطة عن الأرقام الاقتصادية، رغبة في إلقاء مسؤولية تدهور الاقتصاد إلى المسيرات

والاعتصامات ويتناسون الفساد الإدراي والمالي الذي يتعشش في أجهزة الدولـــة، إنهم يحاولون حكم الاقتصاد بالأمن ويسعون جاهدين إلى تبرير عنف الدولة، وهم محقون في ذلك فالحزمة الاقتصادية المطلوب تنفيذها تصب في خدمة حفنة مـــن التجار وهذا لا يستقيم إلا مع الاستبداد والقهر السياسي .

ولضمان توسيع رقعة القذرين فإن مجلس النواب لا يخلو منهم أيـــضا كالنائـــب محمد خالد وهو من أقطاب السلفية في البحرين وصلاح علـــي ممثـــل الأخـــوان المسلمين وتظهر مواقفهم صريحة في شكل إعلانات مدفوعة الأجر تنـــشر فـــي صحفات كاملة في الصحف تدين المسيرات والاعتـــصامات الـــسلمية تتـــصدرها توقيعات جمعية المنبر الإسلامي وجمعية الأصالة و تثبت الولاء المطلق للنظـــام وتعتبر ذلك من ثوابت الدين والشريعة ولا يجوز المساس بها .

إن حركة العنف التي مارستها وستمارسها قوات الأمن اتجاه بعض المتظـــاهرين العزل لا يمكن لها أن تنفصل عن تأثيرات هذ الفئات المتلونة والموسومة بالطبالة والبوالين فالسلطة السياسية يمكن مراقبتها والحد من عنفها ، وتبقى مهمة القذرين قائمة وملحة في تقديم مبررات عنف الدولة وتمجيد سخافات الأجهـــزة الأمنيـــة ، مما يعطي العنف بعدا شعبيا وغير رسمي يصعب حصره وتطويقه.

الطائفية ومهمة القذرين " فئران المستنقع "

ربما كان الوصف مبالغا فيه عندما كتب مراسل اللومند الفرنسية 1997 عن أن البحرين عبارة عن عالمين، عالم السواحل الذهبية وهم الأقلية، وعالم الأكثرية الذين يعيشون في أكواخ بائسة ، لكنه يشير في النهاية إلى حياة الفقر والحرمان والاضطهاد في البحرين ومن الطبيعي أن يشمل هذا العالم سنة وشيعة أيضا.

يتشكل المجتمع البحريني من عدة طوائف دينية وتحتل الطائفة الشيعية المرتبة الأولى من بين تلك الطوائف فهم يشكلون أكثر من 65% ولكن الرؤية الرسمية تحاول أن تخالف هذه النسبة وتدعي أن نسبة الشيعة لا تزيد عن 52% . وقد ذكر الشيخ عبد اللطيف المحمود (اخوان المسلمين) في مقابلة مع مجلة الوطن العربي (عام 2004) أن الأغلبية كانت عند السنة ولكن بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران 1979 تضاعف عدد الشيعة مرتفعا لهذه النسبة وكأنهم إناث أرانب أو شياه قطيع !! ومع ذلك فإن الشيعة في البحرين لا يحظون بالمواطنة التامة و غالبا ما يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية .

تثبيت النسق الطائفي

تتحدد مهمة الرجال القذرين في تثبيت هذا النوع من التمييز ومقاومة أي خروج عن النسق الطائفي المعمول به في أكثر من منطقة إدارية وسياسية. فعلى سبيل المثل تدخل مستشار الملك حسن فخرو عبر اتصال هاتفي مع أحد الفائزين السنة (عصام فخرو) بعد فرز أصوات غرفة التجارة وفوز أغلبية شيعية فيها من أجل أن لا تزيد نسبة تمثيل الشيعة في مجلس الإدارة عن ثلث الأعضاء وتكملة القصة معروفة لدى أعضاء غرفة التجارة. كما أن تحديد الدوائر الانتخابية المعمول بها

في الانتخابات البلدية وانتخابات مجلس النواب تصب هي الأخرى في تثبت هـذه النسبة أيضا أي الثلث .

في تقريره الأول قام مركز حقوق الإنسان 2003 برصد مظاهر التميز الطـائفي في البحرين وأوضح التقرير نتائج خطيرة جدا على مستوى التعايش الاجتمـاعي وضمان السلم الأهلي وكان من أبسط نتائجه :

أولا الطائفة الشيعية: من بين 572 وظيفة عامة عليا غطاها التقريـر، يـشغل الأفراد المنتمون للطائفة الشيعية 101 وظيفة منها فقط، أي بنـسبة 18%. علمـا بأن المؤسسات التي لم يغطها التقرير هي الأقـل توظيفـا للـشيعة فـي جميـع المستويات الوظيفية. وبذلك يفترض بأن النسبة الفعلية هي أقل مـن 18% التـي توصل إليها التقرير.

ثانيا طبقة العائلة الحاكمة: يتمتع أفراد من عائلة آل خليفة التي ينتمي لها الملـك بامتيازات على صعيد الوظائف العليا. فرغم أن نسبة عدد أفـراد هـذه العائلـة بالنسبة إلى مجموع المواطنين لا يتجاوز 1% إلا أنهم يتقلدون أكثـر مـن 17% من الوظائف العامة العليا. وترتفع النسبة بارتفاع مستوى الوظيفة حيث تصل الى 51% في منصب الوزير ومن في حكمه. كما يسيطر أفراد من هذه العائلة علـى الشركات الكبرى التي تمتلك فيها الحكومة حصة أساسية، وكذلك يسيطرون على مؤسسات مثل الاتحادات الرياضية. كما أورد التقريـر جـداول مفـصلة عـن الوظائف العليا التي يشغلها أفراد من عائلة ال خليفة تفوق المائة منصب

ثالثاً: **مجلس النواب**: إجمالي عدد الوظائف في مجلس النواب هو 108 يشغل افراد من الطائفة الشيعية 39 وظيفة فقط، اي بنسبة اقل من 37% . مع ملاحظة أن هذه الوظائف التي يشغلها الشيعة تتركز في وظائف: سائق، مراسل، فني إداري، أمين سر لجنة، وفني لجان.

نموذج من توزيع الوظائف

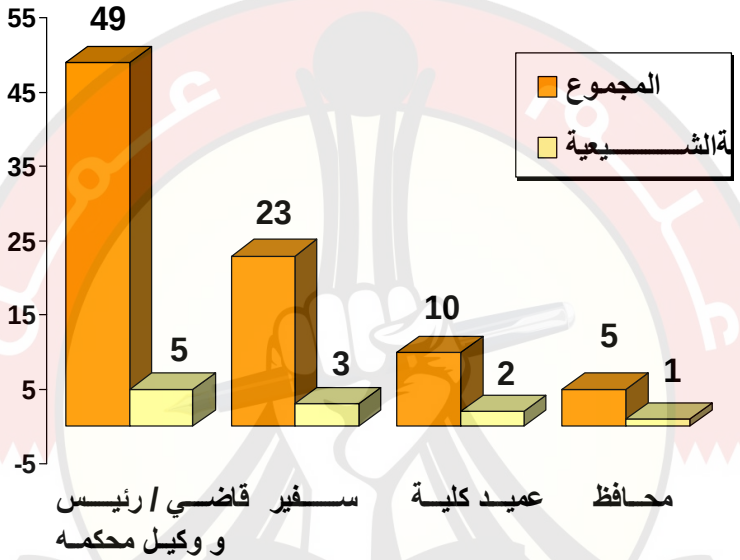

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

الوظائف في مجلسي الشورى و النواب والنيابة العامة

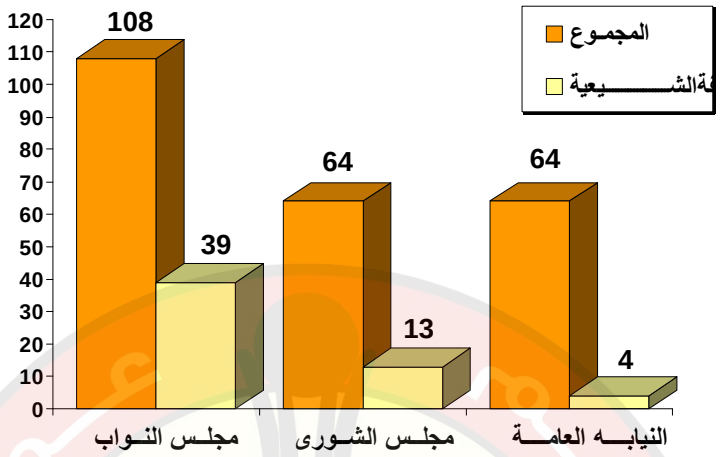

القبيلة الطائفية

لقد احتاج النظام الحاكم إلى كثير من المبررات التي تعطيه شرعية لممارسة هذا التمييز الطائفي، فكانت الخطوة الأولى هي تدشين مدونة تاريخية مغلوطة كتبها مؤرخ قبيلة آل خلفية محمد الخليفة النبهاني؛ إذ كتب عام **1923** "كان غالب سكان البحرين شيعة شديدي التعصب على إخوانهم السنيين وكانوا يتغالون في إهانة واضطهاد كل سني وطي بلادهم للحرفة أوالتجارة "[64] فكان من السهل

[64] محمد خلفية النبهاني :التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية ،دار إحياء العلوم ،بيروت،ط1986،1،ص 86. وقد كتب هذا الكتاب بأمر من الشيخ عيسى بن علي ال خليفة

تمرير فكرة أن آل خلفية حرروا البحرين من طائفية الشيعة ونصروا مذهب أهل السنة وأعادوا لهم الاعتبار، وأن على الشيعة أن يدفعوا جزاء أفعالهم الطائفية تلك .

نتيجة لذلك، كان الموقف السني في تلك الفترة بكل أطرافه لا يقل شأنا عن رؤيـــة النظام الحاكم، حيث اعتبروا التشيع نوعا من الهرطقة وبالتالي فلم يألوا جهدا في ظلم واحتقار الشيعة سكان الجزر الأصليين[65] ولم تكن الحوادث التي تجرى على الشيعة من الظلم والتعسف من قبل الحكم القبلي تحرك فيهم الرغبة للتعـــاطف أو المساندة فقد فرضت ضرائب خاصة على الشيعة وحدهم مثـــل ضـــريبة الرقبـــة وبساتين النخيل وضريبة السمك وبدأ للكثيرين من السنة في عام **1923** ان فكرة المساواة في جباية الضرائب تدخل بريطاني في الشؤون الداخلية "[66]

لقد تولدت عن هذه النظرة، طائفية سياســـية أيـــضاً، وبـــدأ واضـــحا أن توزيـــع الإدارات والمناصب والأعمال والمهن وغيرها يتم على أساس تمييز طـــائفي، إذ تحولت الطائفية عند القبيلة إلى طائفية عقدية تعني الإيمان بأن الطائفية أصـــبحت جزءا من تاريخ البلاد يدعى لها الأصالة والأساس.

وهكذا كانت الطائفية وسيلة ونتيجة في الوقت نفسه، كانـــت وســـيلة اســـتخدمها النظام القبلي والاستعمار والقوى الإقليمية لإثارة الفتنة وتسهيل التـــدخل وتـــأمين المصالح وكانت نتيجة لتحكم النموذج القبلي وسطوته على فئات المجتمـــع . لـــذا

[65] محمد الرميحي،التغير الاجتماعي والسياسي في البحرين ،ص56.
[66] نفسه ،ص314.

فإن المراقبين يعتبرون أن الطائفية في البحرين ولدت مع النموذج القبلي وليست بعدا أصيلا في تركيبية المجتمع السياسي مما يعنى أن إنهاء وتجاوز الطائفية كظاهرة يستدعي تجاوز الإطار القبلي والقبيلة السياسية والدولة التسلطية .

ورغم تجاوز المجتمع البحريني لمثل هذه الفكرة فما زالت أقلام رجال المهمات القذرة من الكتاب في الصحافة تتجاهل واقع التمييز، وتعتبره واقعا جيدا بل إنها ترفض التداول فيه بحجة الطائفية، وكأنها رسالة موجهة إلى الطائفة الشيعية لترغمهم على القبول بوضعية التميز والتخلي عن فكرة المواطنة .

لم تسجل كتابات رجال المهمات القذرة أية إدانة لمثل هذا التميز وسعت جاهدة وبمكر لا يخفي أنفاس طائفية نتنة إلى المراوغة وتحويل دفة الحديث في هذا الموضوع .

فئران المستنقع

في العام 2001 بادرت القيادات الشيعية بعرض مشروع وحدة إسلامية مع ممثلي الإخوان المسلمين وجمعية التربية الإسلامية وكخطوة أولى قامت لجنة الاحتفالات المركزية التابعة لجمعية التوعية بدعوة رئيس جماعة الإخوان عيسى بن راشد آل خليفة للمشاركة في الاحتفال بذكرى المولد النبوي في منطقة بني جمرة ولبى الدعوة بالفعل. بعدها بمدة قصيرة تلقى الاستاذ عبد الوهاب حسين مكالمة من أحد أقطاب الاخوان المسلمين يخبره فيها عن عدم قدرة جماعته لمواصلة مشروع الوحدة الإسلامية لوجود أوامر عليا (تحديدا من الديوان الملكي) بمنع هذا

التقارب وعلل هذا الاخواني موقفه بعدم رغبة جماعته في مخالفة أوامر ولي الأمر !

بعد تنظيم الجمعيات السياسية الأربع للمسيرة الإصلاح الدستوري يوم الجمعة 25 مارس 2005 ورفعت فيها أعلام مملكة البحرين بكثافة ملحوظة ، سارع رجال المهمات القذرة إلى الطعن في هدف المسيرة ورفع الأعلام ووصفت سميرة رجب رفعي الأعلام بممارسة "التقية" كما هي عادة الشيعة في حين انبرى البعض الآخر إلى تحجيم عدد المشاركين الضخم (قرابة 80 ألفا حسب منظمي المسيرة) وصبغ المسيرة بالطائفية لكونها خرجت في منطقة سترة (رضي السماك، عقيل سوار) ولم تخرج في منطقة الرفاع ! أتت هذه التصريحات على خلفية تهديد وزارة الداخلية وتهديد وزير قوة الدفاع بالتصدى لأي مسيرة غير مرخصة تطلقها الجمعيات السياسية وكأن هناك تنسيق مصالح ورغبات بين هؤلاء و وزارة الداخلية من أجل إحكام القبضة الأمنية .

ومع كل نشاط تقوم به جمعية الوفاق أو الأطراف الشيعية أو اللجان الأهلية يتحرك أولئك الرجال القذرون كحركة فئران المستنقعات فيبدون مناخيرهم ويخفون أجسادهم بكومات المكرمات والمبالغ الكبيرة المحولة لهم من الديوان الملكي .

كثيرا ما كان عبدالله هاشم يُخرّج تصريحات صحفية موتورة ليصف أنشطة جمعية الوفاق السياسية بالطائفية والفئوية وأحيانا بالأقلوية، ويتبع إثره مجموعة

الفئران الأخرى، وهي تُهم ما برحت جمعية الوفاق تواجهها منذ التفكير في إنشائها منذ عام 2001 .

تزداد حماسة فئران المستنقعات شراسة عند إبراهيم الجمعان (عضو جمعية الوسط الإسلامي) فيؤكد أن الخطر الداهم على البحرين قادم من إيران وإنها أخطر من إسرائيل على البحرين. ويصف أدلة التمييز الطائفي في بعض وزرات الدولة بأنه نابعة من حقد طائفي (في إشارة إلى مقالات السيد ضياء الموسوي. راجع ورقة إبراهيم جمعان في ندوة الطائفية في المشرق العربي بالملتقى الثقافي الأهلي 7 سبتمبر الماضي) و لايرى غضاضة في اعتماد دستور 2002 لأنه يحقق التوزان السياسي المطلوب للمشروع الإصلاحي الملكي .

وبتعاضد مع حزب البعث وقابضي كربونات النفظ تم ترويج مصطلح الصفوية الإيرانية لوصف الأنشطة السياسية الشيعية. فمن وجهة نظر سميرة رجب وحافظ الشيخ وعبدالله العباسي وعادل المعاودة وحديثا علي سيار الذي خان الباكر وجماعته 1954 - 1956، إن ارتباط شيعة البحرين بالمرجعية الدينية (كالتقليد) يعد بنظر هؤلاء إحياء وامتدادا للدولة الصفوية الشيعية التي قامت في إيران منذ القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر .

تتسق هذه الرؤية مع رؤية السلطة الأمنية في كل حملة تشهير بالشيعة الذين هم عرضة لتنفيذ مخططات إيران ويعملون وفق أجندة سرية تستهدف ضم البحرين إلى إيران ويتجاهل هؤلاء أن الوجود الشيعي في البحرين قد سبق الوجود الشيعي

في إيران مع ذلك يصر أؤلئك (الفئران) على استقلالهم الفكري وأنهم لا يحملون تأييد توجهات السلطة الأمنية وخططها في إثارة الفتنة الطائفية.

القذراة السياسية

تكاد تنحصر مهمة هؤلاء في محاولة اقتناص أي فرصة من أجل خلق بلبلة في تناول الملفات الساخنة خصوصا تلك المتعلقة بواقع التميز الطائفي كالدوائر الانتخابية وقضية التجنيس ومسألة صلاحيات المجلس الوطني أو المسألة الدستورية . ليس مهما عند رجال المهمات القذرة أن تعيش طائفة بأكملها تحت وطأة التمييز ما دامت مصالح فئران المستنقع مكفولة ومأمن عليها من قبل الديوان الملكي .

يؤكد عبد الله هاشم في أحدث تصريح له نشرته صحيفة الوسط بتاريخ 3/ 1/ 2006 على أن توزيع الدوائر الانتخابية يتناسب مع المرحلة وأن انتهاكها سيدخل المجتمع في تعقيدات لا يحمد عقباها، والأمر لا يتخلف عند السلفي ممثل جمعية الأصالة حمد المهندي الذي يرى أن توزيع الدوائر عادل جدا وهو أمر صرح به عادل المعاودة الذي طالب بمزيد من تقنين الدوائر الانتخابية لضمان فوز السنة بصورة أكبر مما هي عليه الآن. ويعد عادل المعاودة واحدا من أفراد الحلقة الضيقة التي أعدت نظام الدوائر الانتخابية بشكله الحالي؛حيث كان يعمل في الجهاز المركزي للإحصاء قبل أن ينتقل بعد ذلك إلى نائب في البرلمان.

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

و لا يخجل حافظ الشيخ الذي خرج عشية التصويت على ميثاق العمل الوطني مرتديا شعارات ضد التجنيس من تكرار الدعوة إلى فتح الباب لتجنيس لمزيد من القادمين العرب لمواجهة خطر اندثار المصب الرئيسي قاصدا أهل السنة .

يتفق جمع هائل من السياسين على خطورة التجنيس ودروه المرعب في تغيير التركيبة الديمغرافية للبحرين. وتكشف بعض الأرقام عن تجنيس الحكومة لما يزيد عن خمسين ألفا متجاوزة ذلك قانون الجنسية حيث منحت الجنسية لأكثر من ثلاثين ألفا غير مستحقين لها وظهر للعيان أن الحكومة استثمرت هذا العدد الهائل في انتخابات المجلس الوطني 2002 وهي بصدد تكرار اللعبة مرة ثانية في أي انتخابات تجرى .

من وجهة نظر ذوي المهمات القذرة (صلاح فؤاد عبيد، أحمد المرشد) فإن التوصل إلى تعادل النسبة الطائفية هو أمر ضروري حتى وإن استدعى ذلك خرقا للقانون ويكتفي بعضهم بإثارة تجنيس العجم الإيرانيين (الشيعة) كمقابل لفرض تجنيس الهولة (سنة إيران) و السلاسل الطويلة من الوافدين السنة الذين يتجاوز عددهم الآلف وأغلبهم غير مستحقين للجنسية.

لا يقف الأمر هنا فقط، فالحديث عن مزيد من الديمقراطية ونقد دستور 2002 والمطالبة بمكتسبات دستور 1973 تعتبر مطالبة مخطط لها بأجندة سرية، وتوجه تهم قاسية ناحية جمعية الوفاق بالذات من قبل (عقيل سوار و سوسن الشاعر) إن هي طالبت بذلك، فصلاحيات مجلس النواب ينبغي أن تكون مناصفة بين الشعب والنظام الحاكم .

التهمة الجاهزة دائما ، إن مزيدا من الديمقراطية يعني سيطرة الشيعة على أغلبية مجالس السلطة التشريعية وفي حالة حدوث ذلك فإن الشيعة سيقلبون الحكم ، هذه الدعاية السياسية كثيرا ما روجها أعضاء جمعية المنبر الإسلامي (الإخوان المسلمين) أمام الباحثين الغربيين الذين يأتون إلى البحرين لتقديم أطروحات جامعية عن الأوضاع السياسية في منطقة الخليج .

وأخيرا خرج الفأر السمين ليصف كتاب ملتقى البحرين بالخفافيش لأنهم يقاومون حملات التزيف والانبطاحات السياسية فالوضع الذي تعيشه البحرين هو جو السلام والمحبة وهو جو قائم اساسا على التميز والطائفية .

انتهي الحديث ولم تنتهي القصة بعد

إئتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

" شاكردية النظام "[67]
ماذا يعني أن تكون سنيا في البحرين

"..ربما كان خطأ الشيعة بكافة أطيافهم السياسية والاجتماعية
أنهم يطالبون بنظام ديمقراطي ودولة حديثة
تهتم بالمواطنة قبل النسب العرقي أو الانتماء الطائفي.."

" إنهم يقاتلوننا ويخططون لقلب نظام الحكم حتى يتخلصوا منا ، نحن نعيش اليوم تحت وطأة أولئك الشيعة الذين يتخندقون في جمعيات سياسية جماهيرية كبرى ويدمنون إخراج مظاهرات تضرب رجال الشرطة وتركلهم بالأقدام وتتعدى عليهم وتخرب الممتلكات العامة ، إننا نعيش في عذاب وألم جراء هيمنة الشيعة على مجتمع الدولة ، باختصار إننا نخاف منهم لذا فإننا نلجأ إلى الحكومة لتحمينا منهم.." [68] هذه خلاصة بعض الكتابات الصحيفة التي كتبها صحفيون (سنيون) طوال الأشهر الماضية لتعبر عن الرأي السني في البحرين . ويتأسف كثير من الشيعة في البحرين لأنه لم يظهر أي كاتب سني أو معلق على رفض أهل السنة لما يكتب عنهم أو من يدعي التحدث بلسانهم،

---

[67] - لا يعمد هذا المقال إلى التحامل على الطائفة السنية الكريمة بقدر ما يحذر من بعض دعاة الحرب الأهلية والمحاصصة المناطقية االمحسوبين على أهل السنة فقد كثر هؤلاء وشاع عنهم أنهم يمثلون أهل السنة .

[68] - يمكن الرجوع إلى كتابات كل من :
محيمد المحميد ، فوزية رشيد ، أنور عبد الرحمن ،عبد المنعم إبراهيم ، في صحيفة أخبار الخليج وكتابات المحرر السياسي وبعض أعمدة هشام الزياني و يوسف البنخليل في صحيفة الوطن كأمثلة على مدى تعمق هؤلاء في تركيز وجهة النظر هذه .

وكأنهم يبدون الموافقة على تلك الطروحات . ربما كان خطأ الشيعة بكافة أطيافهم السياسية والاجتماعية أنهم يطالبون بنظام ديمقراطي ودولة حديثة تهتم بالمواطنة قبل النسب العرقي أو الانتماء الطائفي .

تشكل الطائفة السنية حسب التقديرات الحديثة ما يقارب25% إلى 30% من المواطنين في البحرين، مقابل ارتفاع نسبة الطائفة الشيعة إلى ما يزيد على الثلثين[69]

السنة تاريخيا :

من ناحية تاريخية فإن مجتمع البحرين كان مجتمعا شيعيا كما يذكر صاحب التحفة النبهانية إذ كتب " كان غالب سكان البحرين شيعة "[70] إلا أنه مع احتلال آل خليفة وحلفائهم البحرين سنة **1 7 8 3** دخل المذهب السني إلى البحرين، كطرف سياسي يتجاذب المجتمع السياسي ، ويسعى للإمساك بزمام الأمور بدلا عن السلطة الأهلية القائمة . لقد تحول المجتمع من الناحية " الأثنية " من مجتمع أحادي متجانس طائفيا إلى مجتمع طائفي تسوده الرؤى والمتخيلات حول الطائفة الدينية .

---

[69] حسب ما جاء في تقديرات المواقع التالية :

Encyclopedia.com 75%

Encarta.msn.com 70 %

Bartleby.com 75%

Infoplease.com 75%

ومع ذلك فلا أحد ينكر أن هناك تميزا طائفيا يبدأ من أبسط الإدارات إلى مناصب الدولة يحرم منها الشيعية من دون إكتراث لمؤهلاتهم العلمية إضافة إلى كونهم يشكلون الأغلبية السكانية في البحرين .

[70] - محمد خلفية النبهاني : التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية ، دار إحياء العلوم، بيروت،ط 1986 ،ص 86.

يؤكد عبد الرحمن النعيمي[71] بأن سلوك آل خليفة قد اتصف اتجاه شعب البحرين الشيعي بالطائفية، وبالتالي فإن الصراعات التي نشأت في تلك الفترة لا يمكن عزلها عن إطارها المذهبي، ولا يمكن تجاهل أن القبائل العربية التي جاءت مع آل خليفة كانت سنية . لقد برزت الأمور وكأن القبائل السنية تريد الاستيلاء على أراضى الشيعة وتقيم سلطانها عليهم . على أن باحثين آخرين يرون أن المسألة الطائفية لم تكن واضحة يوم غزا آل خليفة البحرين وسيطروا عليها، بقدر ما كانت الدوافع المادية المتعلقة بكمية الأموال والرغبة في الاستفراد بالسلطة السياسية وممارسة الهيمنة . فقد مضى زمن طويل وهم يعملون في القرصنة والتجارة، من دون توفرهم على موقع مستقر يحقق لهم مزيد من الفوائد، خصوصا بعد خلافهم مع آل الصباح في الكويت وتصدع تحالفهم قبل ذلك مع حكام قطر، لذا يرجح حمزة الحسن[72] بأن الفرز الطائفي لم يتحقق إلا بعد الاستيلاء على البحرين حيث استخدم كوسيلة من ضمن وسائل الأخرى لتبرير سيطرة الأقلية على مقدرات الجزر واضطهاد أهلها . وحيث طغت الصراعات بين أفراد الأسرة المستولية وحلفائهم من القبائل فقد سجل التاريخ الرسمي تلك الصراعات واعتبرها المظهر الرسمي للصراع في تلك الفترة[73] واختفت من التاريخ كثير من القضايا الشعبية والتاريخ المجتمعي المتأثر بالواقع القبلي الجديد .

---

[71] - سعيد الشهابي : البحرين قراءة في الوثائق البريطانية ،تقديم عبد الرحمن النعيمي، ص9.

[72] - حمزة الحسن .الشيعة في المملكة العربية السعودية.ط1993،1.ج2 ص173 .

[73] - عبد الرحمن النعيمي،تقديمه لكتاب البحرين قراءة في الوثائق البريطانية للدكتور سيعد الشهابي،ص8-9.

على الرغم من وجود تأطير مذهبي لتلك النزعات فقد واجهت القبائل المتحالفة الكثير من التحديات فالبعض منها قد شعر بالغبن، والأخرى شعرت أن لها النفوذ المطلق، في حين ظلت القبيلة الحاكمة مسيطرة وسط هذا التطاحن القبلي الذي لم يحسم إلا في الخمسينات . فقد حُكمت تلك الفترة بقانون الصراع القبلي، إذ كان من عادة القبائل أن تحسم تنازعاتها إما بالسيف والحرب أو الهجرة من البلاد إلى مكان آخر، وتتحين الفرص للعودة وتعويض الأثر السيئ لتلك الهجرة عن طريق تكوين تحالفت مع القوى القبلية الأخرى . فما إن ينفك تحالف إلا ويقام تحالف جديد يضم الأطراف المعادية لأطراف أخرى، وبهذا الوضع سُجلت معارك حربية طاحنة بين حلفاء الاحتلال راح ضحيتها أفراد الشعب البحريني .

كان من الطبيعي أن تستنزف هذه المعارك، القوة الاقتصادية للقبيلة المعدومة الدخل مما يضطرها إلى ممارسة الغزو والسلب لغير القبيلة المعادية، ولن يكون هناك سوى المجتمع الأهلي الحضري المتقوم على اقتصاد أكثر ثباتا وأكثر مرونة من اقتصاد القبيلة . كثيرا ما كانت آثار هذه المعارك الداخلية تمتد إلى المجتمع الأهلي وتلقي بآثارها المدمرة على كثير من مقومات المجتمع . وقد حفل التاريخ السياسي بتسجيل حالات عديدة قامت فيها بعض القبائل السنية بالاعتداء على القرى الشيعية وتعريضها للنهب والقتل وكان الشيخ عيسى بن علي يشجعهم على ما يقومون به لإعتقاده بأنهم سيقفون إلى جانبه في حالة حدوث أزمة، كما يصف ذلك لوريمر.[74]

[74] - انظر نص لوريمر في سعيدالشهابي، البحرين قراءة في الوثائق البريطانية ،ص16-17

الحقيقة التاريخية التي يجب الإقرار بها بعد دراسة هذه الحقبة التاريخية هي أن البناء القبلي للحكم تشكل على أساس كونه تشكلا ذا قدرة على منح أعضائه إكتفاء ذاتيا على مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية، وبالتالي إعطاء هؤلاء الأعضاء ذاتية معينة وهوية محددة تشكل نقيضا لهوية أشمل وأكبر هي هوية المواطنية .

لقد عدت إلى هذا التاريخ الموجز لأستعرض الدور المعاصر الذي تمارسه بعض القطاعات السنية وهل استطاعت أن تفك نفسها من هذا الإرث التاريخي القائم على التحالف مع السلطة السياسية القبلية والتعامل مع المطالب الوطنية وحركات الاحتجاج الوطني من منظور موروث الغزو والرغبة في الاحتفاظ بالغنائم ؟

إن القراءة الأولية لما درجت عليه بعض كتابات صحفيين السنة لا تمكننا من الفصل بين أهل السنة في البحرين وبين عملية العنف التي تمارسها أجهزة الأمن الخمسة اتجاه أبناء الطائفة الشيعية . إن أبسط ما يمكن توصيفه لهذه الكتابات أنها تدعو إلى حرب أهلية تقودها الدولة خفية ضد الشيعة . كما تدعو وبكل جرأة إلى تجاوز مفهوم المواطنة والمطالبة بغنائم مناطقية كما في مشاريع الإسكان والتوظيف في قطاعات الدولة وحكرها على الطائفة السنية تكريما لموقفها الموالي للحكومة [75].

[75] - يمكن الرجوع هنا إلى تصريحات النائب السلفي محمد المهندي ومطالبته الحكومة بتفضيل أهل السنة لمواقفهم المساندة للحكومة .

فقد دأبت تلك الأقلام الصحافية السنية على تشجيع قوات الأمن البحرينية وقوات مكافحة الشغب على استخدامها القوة المفرطة والعنف غير المبرر في تفريق اعتصامات ومسيرات سلمية مرخص لها في الأساس[76] . في محاولة واضحة من قبل هؤلاء الكتاب للتقرب إلى السلطة السياسية وإعطائها الإشارة بأن أهل السنة هم الصف الأول المدافع عن النخبة السياسية الحاكمة . وهو الدور التاريخي الذي لعبته بعض القبائل السنية وقت ما تم احتلال البحرين، رغم أن هذا الزخم التاريخي قل تأثيره فترة المد القومي عندما انتشر في البرين منذ منتصف الثلاثينيات من القرن المنصرم .

هل كان خطأ المتظاهرين الشيعة أنهم لا يخرجون بمظاهراتهم واعتصاماتهم السلمية إلى الأحياء السنية، فلا يستنشق أهل السنة الأنواع القاتلة لقنابل مسيلات الدموع ؟ أم أن خطأ هؤلاء المتظاهرين أنهم لا يخرجون في أماكن مشتركة كمجمع السيف مثلا وبعض الأماكن التي يتردد عليها أهل السنة حتى يتعرض الشيعة إلى قمع وعذابات رجال مكافحة الشغب فقط ؟ أم أنه لا يجوز لأطفال لأهل السنة أن يفقدوا ذويهم وأبائهم ؟ أسئلة تدور في خلد كل شيعي في البحرين فيجد إجابتها في كتابات شاكردية النظام من أهل السنة .

لقد بات من المهم أن يطرح أهل السنة أجندتهم السياسية والاجتماعية على طاولة العلن وأن يبتعدوا عن إخفاء رغبتهم في الحظوة والتقرب إلى أجهزة الحكم تحت

---

76 - انظر شكاوي المواطنين إلى وزير الداخلية وشهادة أحمد العريان مدير مجمع الدانة التجاري يوم احتلال قوات الشغب مجمع الدانة التجاري بتاريخ 10-3-2006

شعارات وطنية وحملات دعائية تعارض نفسها في صـــيغ الإعلانـــات مدفوعـــة الأجر وأن يتبرؤء من دعاة الحرب الأهلية . فما زال موقف أهل السنة من أولئك الكتاب وبعض الصحف غير معلن ويتحرك وفق إيقاع سري .

وسيظل السؤال مطروحا ويحتاج إلى إجابة صريحة وواضحة، هل اســـتطاعت النخب السنية أن تفك نفسها عن إرث الغزو والتواطؤ مع السلطة السياسية ضـــد الشيعة في البحرين ؟ وهل سيكون هؤلاء دعاة حرب أهلية ؟

طائفية النظام وأوهام أهل السنة

ما أحاول معالجته في هذا المقطع هو مسألة التكوين التاريخي لعلاقة أهل الـــسنة بالنظام الحاكم في البحرين، ودور هذا التكوين في تأطير الحركة السنية الموالـــية بالبعد الطائفي في القضية السياسية ومطالب الحركة الوطنية . فقـــد اســـتطاع أل خليفة بمهارة فائقة في اللعب بعنصر الطائفية من أجل تثبيت بقائهم في السلطة .

تمثلات الطائفية

الطائفية في تعريفها المختصر هي شبكة من المـــصالح الاقتـــصادية والـــسياسية تستهدف حفظ التراتيبات الاجتماعية السائدة من أجل تأمين أكبر قدر من الـــسلطة والنفوذ والثروة، أما من يمتلك القوة في تكوين هذه الشبكة والسماح لها بفاعليتهـــا عادة فهو نظام الحكم، وفي أحيان عديدة يلجأ نظام الحكم نفسه إلى اللعب بـــبعض حبال تلك الشكبة . من هنا فإن الطائفية لا تمتلك تفعيل أدواتها التخريبية، إلا مـــن

خلال قوة وإرادة عليا هي إرادة النظام الحاكم، و النظام الحاكم وفق هذا الـــدور الذي يمارسه يعمل على خلق مجتمع طائفي .

الخطر الذي يتهدد هذا النوع من المجتمعات هو خطر التمـــثلات التـــي ينـــشأها النظام عند بعض الطوائف أو المذاهب عندما يوزع عليها أوهام الحظوة والقرب، لكنها لا تخرج في بدايتها ونهايتها عن علاقات زبونية يلفظها النظام الحاكم متـــى ما وجد مصلحة جديدة وفرصة متاحة لاختراق المجتمع المدني. فالنظـــام غيـــر التعاقدي يلجأ إلى خلق تمثلات رمزية تلامس العنصر المقدس في الدين كالتشابه في المذهب او العقيدة، بجانب العنصر السيوسولوجي في الطائفة كتوزيع المراتب والعلاقات القرابية وتوسيع النفوذ، من أجل اقناع طائفة معينة بقربها من النظام .

سنكون هنا في موقع اختبار حقيقي لمقولة طائفية النظام الحاكم والـــدور الـــذي تلعبه مؤسسة العرش في إذكاء الطائفية ، فليس مقبولا عنـــدي أن النظـــام ومـــن وراءه مؤسسة العرش يكنان حبا شديدا لأهل السنة ويدفعان بكثير من الأمور فيما يصب لصالح تلك الطائفة أو غيرها . الذي يحدث هو تقاطع مصالح نظام غيـــر تعاقدي مع مصالح فئة محددة من طائفة معينة، وتقوم اللعبة هنا على تعميق هـــذا التقاطع وتعميمه في شكل تمثلات تستوعب أفراد الطائفة .

المهمة التي تتولاها هذه التمثلات لا تصب في مصلحة أي طائفـــة، بـــل إنهـــا تستخدم أولاً وأخيراً من أجل حماية النظام وضمان سلامته . فحتى يُقنع النظـــام طائفة معينة بحظوتهم عنده وقربهم إليه فهو يحتاج إلى بعض الوقت وإلى بعـــض التميز الكفيل بخلق شبكة مصالح لأفراد هذه الطائفة، في مقابل التـــضييق ومنـــع

أفراد طائفة أخرى من هذه الحظوة لكنه لا يقطعها وإنما يبقي عليها من خلال إبقاء بعض الزبائن والوسطاء القابلين لإنتهاء الصلاحية أيضا.

هذا يدفعنا إلى القول بأن النظام السياسي الذي يعتمد على اللعبة الطائفية هو نظام يعاني من أزمة شرعية داخلية يلجأ إلى تجاوزها من خلال العمل على التشطير العمودي للمجتمع والاحتماء بالقوى الخارجية ، وبالتالي فإن مقاومة الطائفية هي في الأساس تفجير لنقطة ضعف النظام .

من جهة أخرى فإن الأمور لا تسير وفق هذا الخط التطوري للوعي فثمة تكوينات تاريخية استطاعت أن تخلق لها مكامن قوى قد تقطع هذا الوعي وتعمق البعد الطائفي في محاولة واضحة للالتفاف على مطالب الحركة الوطنية، إذ لم تستطيع قبلية آل خليفة المحافظة على البقاء في سدة الحكم لو أنها لم تولي الجانب الديني أهمية استثمارية في خلق علاقاتها مع الأطراف المحيطة بها داخليا وخارجيا .

تاريخا فقد ارتبط الوجود السني بوجود نظام آل خليفة من ناحية الكثافة السكانية ومن ناحية السلطة والنفوذ داخل المجتمع البحريني . فقد وجد النظام في أهل السنة حليفا مناسبا لمواجهة الخصم الأساسي وهم الشيعة رغم أن هذا لم يمنع النظام من الاعتماد على بعض الوسطاء الشيعة أيضا كوكلاء لجمع الضرائب وتحصيل الرقيبة وغيرها من الضرائب المفروضة على الشيعة فقط .

كان هذا التحالف رغم شبهته الدينية يقوم في أساسه على التحالف القبلي الكبير الذي تكون من بعد الاحتلال الخليفي للبحرين سنة 1782 ، ومن هنا تكونت

العلاقة بين أهل السنة وبين النظام الحاكم . وفي الواقع لم تكن سلطة آل خليفة في بداية الأمر سلطة مركزية كما هي اليوم ، ففي قبال التصارع الداخلي القبلي، واجهت القبيلة كحالة وكمفهوم، تحديا مصيريا يهدد بنسف كل المنجزات التي يحققها التضامن الوشائجي الذي هو عصب الحالة القبلية ولم يكن هناك سوى الحل المبدئي الذي قدمه آل خليفة . كان ذلك الحل هو الاتفاق على حالة اللامركزية وانعدام السلطة والسماح للقبائل بممارسة ما يرغبون من إعمال وتفعيل للسلطة . لقد بدء واضحا أن هناك ازدواجية حقيقية في ممارسة السلطة و إدارة شؤون البلاد حتى كتب أحد الضباط البريطانيين سنة **1823** " إن سلطة شيوخ البحرين على ملكهم ليست مطلقة خلافا لما يعتقد وذلك في اعتقدنا لتعدد ممارسة السلطة من أكثر من شخص واحد، وبالتالي ضياع المسؤولية"[77] وعليه فلم تكن الامتيازات والحقوق الممنوحة للشيخ الحاكم للمنطقة مختلفة كما أو نوعا عن تلك التي يمارسها الحاكم في مقطعاته .

مثالا لذلك فإن الشيخ عيسى بن علي الذي حكم البحرين في الفترة (**1869 - 1923**) لم يكن يملك قدرا كبيرا من حرية التصرف والحركة بل كانت هناك قيود فرضتها المعاهدات العديدة التي وقعها مع الاستعمار البريطاني من جهة، ومن جهة أخرى كانت ضغوط التحالف القبلي تلعب أثرها وبشكل سافر على كافة قراراته، ولم يكن هناك تميز بين خزينة

---

[77] - محمد الرميحي : التغير الاجتماعي والسياسي في البحرين ،الكاظمة،الكويت ،ص22. كان هذا التقرير يسعى لتشخيص واقع الحكم في البحرين ولا يخفى النصيحة والعمل الذي ستعمله بريطانيا على معالجة هذا الوضع بتحويل هذا الوضع القبلي الى وضع سياسي هو القبيلة السياسية كما سنرى.

الدولة وخزينة الحاكم والحقوق الاقتصادية والسلطة التي كانت تعتبر مصالح تؤخذ وتستملك بالقوة القسرية لا الشرعية.[78] فالسياسة القبلية تقتضي ممارسة جانب كبير من التوازن بين كافة الأطراف القبلية .

الذي حدث بعد سنين طويلة أن غابت هذه الصورة عن الظهور ولم يعد التحالف القبلي مقبولا به في المعاملات الإدارية والسياسية خصوصا بعد أكتشاف النفط في البحرين (1932) وتراجع اقتصاد الغوص الذي سطيرت عليه القبائل السنية، وبدأ واضحا قدرة قبيلة آل خليفة على الاستقلال المادي وإلغاء التحالفات القبلية المؤدية إلى الآمركزية في السلطة . فالعلاقة المتبادلة التي ربطت الحاكم بشيوخ القبائل كما يقول أسحاق الخوري كانت معتمدة على العهود وليس العقود وتقوم على أساس المصالح المتبادلة بين الحاكم والقبائل وتنحصر في قطاع الحكم واستعمل القوة وتحصيل الفوائد الاقتصادية .[79]

جراء هذا القطع تفككت كثير من التحالفات القبلية الفرعية كتحالف قبيلة البن علي مثلا الجلاهمة والدواسر وغيرهم وظلت محافظة على التحالفات المركزية . وفي الوقت نفسه لم تنقطع حاجة النظام إلى القوى الموالية له لمواجهة تطورات الحركة الوطنية ومطالبها الشرعية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بحق المشاركة في السلطة السياسية .

---

[78] - المرجع نفسه .ص80.

[79] - اسحاق فؤاد الخوري:القبيلة والدولة في البحرين .ص83.

بالرجوع إلى كثير من وثائق تلك الحقبة فـإن سـبب رفـض آل خليفـة لمبـدأ المشاركة في السلطة يعود إلى أن هذه المشاركة كانت تفسر على أنهـا انتقـاص من مكانة آل خليفة . لقد فهمت العائلة الحاكمة الـسلطة الـسياسية علـى إنهـا الإحتكار الفعّال القدرة على توزيع القيمة والاستفراد بتلك القدرة من دون القبول بمبدأ المشاركة السياسية[80]، مما سمح لتلك المطالب أن تعاود أدراجها وتتكرر من دون إنجاز يذكر . فطوال القرن المنصرم لم تنقطع حالات التمـرد والعـصيان المصحوبة بمطالب سياسية تستهدف إنهاء تلك الأزمة، بطرحها مبـدأ المـشاركة السياسية، كأساس لبناء علاقة الشراكة السياسية وبداية تكوين العقـد الاجتمـاعي [81].

أوهام أهل السنة

هكذا يستعيد الخطاب القبلي من إعادة انتاج نفسه عند رفـضه لمبـدأ المـشاركة السياسية، ولكن هذه الممانعة للديمقراطية تدخل في تحـالف قـوى مـع بعـض الوجهات السنية حيث ترى هذه الأخيرة أنها جزء من النظـام بحكـم المـوروث

---

[80] - انظر محمد الرميحي " حركة 1938 في البحرين ودبي " مجلة الخليج للدراسات والبحوث " حيث أورد محاورة الشيخ حمد بن عيسى مع متشاره بلجريف أكد فيها الشيخ حمد بن عيسى أن مطلب الحركة في إنشاء مجلس تشريعي منتخب هو تعدي على صلاحيات العائلة الحاكمة.

[81] - لمزيد من تفاصيل تلك الحركات انظر :

حسين موسى : قضايا النضال الوطني والديمراقرطي في البحرين 1920-1981،الحقيقة برس ،ط1،قبرص،1987.

سعيد الشهابي : البحرين في الوثائق البريطانية 120-1970 ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت 1996

إبراهيم العبيدي : الحركة الوطنية في البحرين 1914-1971،مطبعة الأندلس ،ط1،بغداد ،1979.

عباس ميرزا المرشد : ضخامة التراث ووعي المفارقة (التيار الإسلامي والمجتمع السياسي في البحرين) ، مجمع البحرين الثقافي ، 2002

التاريخي وتخشى من تلاشي هذا المتخيل السياسي . إن ما تفعله هذه الفئات هو تأكيد أسطورة نظام الحكم التي يؤسس عليها شرعيته وهي أسطورة الفتح ليلحق بها أساطير أخرى من قبيل الأصالة و الأغلبية فتظهر مقولة المصب الرئيس عند حافظ الشيخ كمعيار للمواطنة والأغلبية الصامتة عند سوسن الشاعر وغيرهم كثير.

المؤسف في الأمر أن تتحول القضايا الوطنية إلى بؤر تفجر طائفي يغذيها النظام وتستجيب لها بعض النخب السنية كما في ملف الدوائر الانتخابية أو التجنيس أو حتى تداول السلطة وبل ذلك وأخطر الملف الأمني وتحكم الأجهزة الأمنية في البلاد خارج المراقبة . إنها تطالب بما يطرحه النظام الحاكم فلا توجد مسافة بينها وبين رؤية النظام ومع الأسف الشديد أنها في مثل هذه المرحلة الحرجة تلبس لباسا دينيا صرفا .

الخلاصة أن الوهم الذي تعيشه كثير من الفئات السنية هو من صنع النظام نفسه ولا يمتد إلى الحاضر أو التاريخ السياسي بصلة . لقد تصورت هذه الفئة السنية أنها سوف تقترب من السلطة وسيكون بإمكانها أن تحصل على منافع عديدة بإنزياحها العلني ناحية السلطة وقبولها التمثلات التي يخلقها النظام عند الوسطاء والزبانية . الأمر الذي فاتها هو قانون الحظوة والقرب نفسه فلم تستوعبه بتفاصيله مثال ذلك المؤسسة العسكرية خصوصا في الجيش فإضافة إلى منع الشيعة من التوظيف فيه بشكل مطلق، فإن وضع السنة الهولة(الأصول الإيرانية السنية) لا يحظون بمعاملة سلمية ويقعون تحت خط التميز مقارنة بالسنة من ذوي

الأصول القبلية المتحالفة مع النظام . المطلوب من أهل السنة أن يثبتوا تخلـــصهم من إرث الغزو وانعتاقهم من أهاوم قانون القرب والحظوة ، فالبقـــاء فـــي ظـــل التركة الحالية هو سماح لإعادة انتاج الدولة القبلية حتى وان اتخذت طابعا طائفيا .

الديمقراطية المؤجلة وخيار المواطنة

إلى حضرة ملك البحرين/

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

الشيخ حمد بن عيسى ....

بعد التحية والسلام .

لقد قرأت وبإمعان خطابكم السامي، في افتتاح دور الانعقاد الرابع لمجلس النواب، وكنت أتوقع (أتمنى) كغيري من مواطني هذا البلد الكريم، أن نسمع ما هو جدير بإنهاء أو تخفيف حالة الاحتقان السياسي الذي يعم الأجواء، كنا نترقب من حضرتكم مبادرة تأخذ على عاتقها التبشير بحل الأزمة الدستورية العالقة منذ 14 فبراير 2002 ، والإعلان عن سياسات جديدة تلغي السياسات القائمة حالياً، كنا نتوقع منك يا حضرة الملك أن تدعو إلى حوار وطني جاد وحقيقي مع القوى السياسية الفاعلة والمخلصة.

كم كانت كثيرة هي الأمال التي علقت على خطابكم الذي جاء عادياً ومكرراً ، وبتُ أخشى أن تكون هذه المناسبات فرصة لإستعراض البلاغة والحماسة السياسية، ولكن من دون أي أثر فعلي أو تقدم ملموس لحل قضايا المواطنين.

وبعيدا عن الكلام، الذي قد تكون سمعته من لدن أقطاب العمل السياسي في هذا البلد الكريم ، دعني أنقل إليك بعضاً من وجهات نظري، وهي وجهات نظر مثقف، يختلف عن المثقفين الملتفين حولك، الذين هم رهن إشارتك، قد ترك جلل السياسية وصخبها لأهلها .

حضرة الملك

طوال السنوات التي اعتليت فيها الحكم، كنت ترفع شعارات جملية جـدا، تلهـج بالديمقراطية والأيام الجملية التي لم نعشها بعد . كانت وسائل الإعـلام المحليـة والعالمية تصفق لأي خطاب يصدر من لدنكم، ولأي كلمـة تنطقونهـا، كنـت بمثابة البطل، والرجل الشجاع، والمحب لأبناء شعبة ووطنه، وفي الواقع كنـت تلعب معهم لعبة عادية جداً، لا براعة فيها، ودخلت في تمثيـل دور مـسرحي، لم يكتبه شكسبير، أو توفيق الحكيم .

من جهتهم كان المراقبون (وأنا واحد منهم) يمعنون في تدقيق الرؤية وتحليل الحدث، فصاحب السلطة لا يتنازل عن سلطته، قد يحولها إلي نوع آخر، لـذلك فإن رسائل الديمقراطية التي كنت ترسلها، كانت تخفي من ورائها خطاباً آخـر، هو الرهان على فشل الديمقراطية، وعدم قدرتها على تحقيق المطالب وتطلعـات الشعب، أي أن الرجال الذين يحملون الديمقراطية كصليب المسيح، غير جـديرين بتحمل نتائج الديمقراطية، وأن الديمقراطية لا تنتج سوى الدمار.

هكذا وُجد خطاب الديمقراطيـة عنـدكم، خطـاب يتحـدى الديمقراطيـة بأسـم الديمقراطية. وغاب عنكم، وعن الفئة المحيطـة بكـم، أنـه لا يمكـن تحـدي الديمقراطية بالديمقراطية، إلا عبـر تـشويهها، والعبـث بهـا . وهنـا تـصبح الديمقراطية لعبة قذرة ومفضوحة لا خير يرتجى منها.

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

حضرة الملك

لقد برهنت الأحداث المتتالية لإصراركم، على إمضاء دستور 2002 ، الخطأ الفادح والنتائج الوخيمة، لهذا الإصرار، على أكثر من صعيد. فعلى الصعيد السياسي غابت الشرعية السياسية التي كنت تتشدها، وتفاقمت الانقسامات السياسية، بما أدى إلى نزع الاستقرار السياسي عن البلاد، الذي هو شرط أساسي لبناء الدولة الحديثة . وعلى الصعيد الاجتماعي، ليس خافيا أن بقاء الملفات الساخنة كما يُطلق عليها (التجنيس ، البطالة، الفقر، التميز الطائفي...) متوترة وعصية على الحل، ولديها القدرة على قلب الأمور، وأن تصل بنتائجها إلى مقر إقامتكم ، كل ذلك بفعل قصور و تخلف دستور 2002 عن تقديم حلول حقيقية و موضوعية لها.

إن ذلك الإصرار على دستور 2002 هو بداية الاستبداد المفضي لبناء نزعة شمولية، كما يعكس الرغبة في الالتفاف على الديمقراطية، المرفوعة كشعار لنظام الحكم. و إذا كان فهمكم للديمقراطية أنها تتحقق بجمع الأصوات وضمان الأغلبية بزائد واحد، فهو فهم ساذج، وتعداه الزمن، وإذا بُنيت الديمقراطية على مؤسسات سياسية شكلية فذلك نحر وذبح للديمقراطية . إن محاولتكم الذكية للجمع

ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
مركز الدراسات والبحوث

بين الاستبداد والديمقراطية موصومة بالفشل والخسران، كما كان شأن الجمع بين القبيلة والدولة، الذي ما زلنا نتكوي بناره الحارقة.

ربما كانت لحظة الانتشاء باجواء ميثاق العمل الوطني التي لم تبارح أروقة قصركم العامر، من وراء ذلك، لكن دعني أوكد لك، أن التاريخ وذاكرة الشعب، لن يرحما مرتكب الخطيئة الكبرى، أوجريمة قتل الديمقراطية .

وللتاريخ أقول وكلي وجع، أن استمرار العمل والمضي بإصرار على دستور 2002 جريمة لن يتحمل أحد غيركم وزرها، و وزر قتل الديمقراطية معها، في بلدي وبلد أجدادي البحرين .

حضرة الملك

ربما كان الوقت الحالي هو الفرصة الأخيرة لإعادة النظر في سياسات الحكم، وإدارة أمور الدولة . فالفترة القادمة لن تكون للديمقراطية، إذ بدأت بوادر إنتهائها، مع انتصاراتها المذهلة في أوكرنيا وجورجيا ولبنان، وبات من المؤكد أن الأنظمة، التي لن تلتحق بركب الديمقراطية، فمصيرها الزوال أو البقاء في الشتات والضياع .

إن ما يجعل الديمقراطية مطلبا ملحا هو الصورة غير الواضحة لحد الآن لمرحلة ما بعد الديمقراطية، فلربما تقود أوضاع التخلف إلى بعث حركات التحرر من

جديد، ليس على طريقة الورود والمخامل، كما يحدث اليوم، بل على طريقة العنف والدم وحمل البنادق، وهذا ما لا يقوى قصر الصافرية على مواجهته أبداً.
إن ما يخرج البلاد من مثل هذه الأزمة المرتقبة، هو مراجعة سياسات الحكم التي اتبعت. فعلى طوال المئة السنة الماضية، ترسخ بقاء الحكم، عن طريق إتباع الحكام سياسات مخيفة، ومع الأسف أنها ما زالت مستمرة، و تعمل بكثافة. وهنا سأركز على المهم والخطير منها.

أولا : سياسية الجمع بين القبيلة والدولة .

إن الدولة كحدث معاصر، لا يمكنها أن تلتقي مع القبيلة كبنية سياسية ، وإن محاولة إخضاع عناصر الدولة ومكوناتها للقبيلة، لا يؤدي إلا إلى الإنفصام، والإزدواجية في التعامل . هذا ما أكدته الأحداث والمواقف السياسية، والاجتماعية، و في الوقت نفسه، سمحت هذه السياسة للنظام الحاكم، أن يرواغ و يتجاهل مطالب الشعب والقوى السياسية المعارضة، عبر اللعب المتقن بهذا الجمع المؤدي إلى الخراب.
ليس غريبا، يا حضرة الملك، أن إتباع هذه السياسية، أثمر من ضمن ما أثمر، وأد الديمقراطية في العام 1975 وغيرها من الأحداث التالية . وإذا كانت تلك السياسية أدت إلى نتائج إيجابية للعائلة الحاكمة، ومن ضمنها وصولكم إلى سدة الحكم، فإن المعطيات المستجدة، لن تسمح بإتمام هذا الجمع، والإستفادة منه كما كان سابقا . ولكم يا حضرة الملك، أن تأخذوا عِبر تجارب القرن التاسع عشر

وكيف تم سحق القبيلة والعائلة لصالح الدولة، عندما سعت تلك العوائل المالكة إلى إخضاع الدولة لقوة العوائل المالكة، وتثبيت مركزيتها في إدارة السياسة والمجتمع.

ثاينا: الاستقواء بالدولة ضد المجتمع .

أعتقد أنك توافقني الرأي، يا حضرة الملك، على أننا نمر في مرحلة جديدة، لا تسمح بالتعاطي بأساليب المناورات القديمة، حتى لا ندفع جمعياً الأثمان الباهظة، جراء نزعات وشهوات شخصية، يحركها النزوع نحو الاستقواء والاستفراد. هذا النوع من الوقاحة السياسية، كان سائداً، وما زال، فدائما ما كان يتم تمرير أفكار الدولة بوسائل العنف والإكراه، على حساب أولوية المجتمع وتطلعاته .

لست معنيا هنا بالتنظير لقوة الدولة، وعوامل تحريك النقاش حولها، ما أسعى إليه هو إبطال الفهم المغالط الذي تقوم عليه فلسفة الحكم في البلاد، وهو فهم يسمح لأجهزة الدولة، أن تلغي إرادة المواطنين، وتعاملهم كرعايا لا أكثر. في حالات عديدة أوضحت سياسة الحكم، أنكم تسعون إلى تثبيت هذا الفهم، عبرالإستعانة بعبارات مرواغة، ولغة كسولة، كعبارة دولة القانون، وأن القانون فوق الجميع، والجميع يعرف أن تلك الترسانة من القوانين، هي رؤى شخصية وضعت تحت سلطة إرهاب قانون أمن الدولة .

ما أنشده هنا هو اللجوء الى جو تواصلي حول الدولة وحسم احتكارها للعنف والقسر، فالدولة، لن تخرج في نهايتها، عن كونها صيغة مجتمعية لإدارة المصالح العامة وليست خزينة شخصية أو ورث أو جبروت.

ثالثا: التراتبية العمودية .

ليس هذا الإصطلاح خاصا بي، كما إنه ليس جديداً عليكم . فقد تناوله المواطن الدكتور عبد الهادي خلف بالشرح والتفصيل في كتابه المهم بناء الدولة في البحرين. وأنا أتفق معه تماما فيما توصل إليه من نتائج، تفيد في تحليل سياسة الحكم في البحرين. وأهمها خطورة إتباع سياسة الأعيان والزبانية لتسوية الصراعات الاجتماعية، بدل المؤسسات الدستورية، والقانونية . والنتيجة الأخطر، جراء إتباع هذه السياسة، هي محاربة التوسع الأفقي للمجتمع وقواه، ومحاولة تحطيمه، و لعل الحصار الاقتصادي المفروض على قطاعات واسعة، هو مثال بارز، على خطورة إتباع هذه السياسة على بناء الدولة وسلامة المجتمع.

إن إتباع هذه السياسات، وغيرها، أنتجت استرتيجيات حصار المجتمع وآليات قمعه، أقل ما يقال عنها أنها وحشية قاتلة، كالتمييز الطائفي، وتأليه المراقبة والعقاب، وممارسة الإقصاء والإخفاء. إن النتائج الكارثية هذه لن تكون محصورة على أفراد الشعب بل على العكس من ذلك، ستنعكس ولو بعد حين،

على أروقة الحكم نفسه، لذا أجدني مطالباً لحضرتكم، لنبذ هذه السياسات واستبدالها بسياسات الحكم الصالح والانطلاق نحو حوار تواصلي حقيقي.

حضرة الملك

الكلمة الأخيرة التي سأقولها هنا، أنه لن يكون بمقدوري أن أتصور أن أحمل منفاي معي، وأنا أعيش في وطني، فوطنيتي تملي عليّ أن أعيد منفاي وشتاتي ومعاناتي إلى أرضي، و أرض أجدادي ، فالأوضاع التي وصلت إليها البلاد، باتت لا تحتمل، وغير قابلة للتبرير. إنني يا حضرة الملك، لا أتمنى أن يأتي اليوم الذي تجر فيها هذه البلاد، بسلاسل الحديد ناحية الديمقراطية، وإن كان ذلك خياراً مطروحاً وغير بعيد.

إن الخروج من المأزق الذي تمر به الدولة، يتطلب التحلي بالشجاعة، والإعتراف بالخطأ، وتأكيد الرغبة الجادة في فصل المجال العام عن المصالح الشخصية، بما فيها مصالح العائلة الحاكمة.

كما أن الخروج من حوار الصم، إلى حديث العقلاء والرجال، هو كفيل بوضع البلاد على المسار الصحيح، لبناء الدولة الحديثة، واحترام المواطن فيها، وحفظ كرامته. و قد سبق أن أكدت في رسالتي السابقة، أن رجال المعارضة ليسوا بحاجة إلى دروس علم السياسة، فقد برهنوا على جدارتهم، وإخلاصهم وحبهم الكبير لهذا الوطن، أما التعويل على خلق الصور الكارتونية لبعض الشخصيات

وتقديمهم على أنهم معارضة سياسية، وأنت أدرى بهم، وبما ستؤول إليه أوضاعهم السئية. فعندم سأل الحجاج بن يوسف الثقفي سعيد بن جبير عن أي قتلة يحب أن يكون عليها ؟ أجابه بن جبير اخترت كيف تريد أن اقتص منك

حفظ الله البحرين من كل سوء ومكروه، وحفظ رجالها المخلصين لها، إنه على كل شيء قدير .

المواطن

عباس ميرزا المرشد

الفهرس

الإهداء

المقدمة

القسم الأول النظام القبلي ورهان الديمقراطية

رؤية في الإصلاح

الاقتصاد القبلي والعملية السياسية الإصلاح بين كماشتين

نقد مركزية الدولة : بحث في البيروقراطية القبلية

المثقف ونقد المملكة الدستورية

الرقص على جثة الدولة: نظرة على الحوار الوطني في البحرين

خرافة الإصلاح:أكذوبة الديمقراطية الملكية

القسم الثاني مراوغة الديمقراطية

ملك لا يتقن فن الخطاب

مؤسسة العرش وقضايا التخفي

الملك و صناعة برابرة القرن

رهائن أم معتقلين :الحكومة والمعارضة في خندق الصراع

خليفة بن سلمان الخطيئة الكبرى: لماذا لا يعزل ؟

جوقة رئيس الوزراء الملجا الاخير للنذل

الخواجة والخاقان الاكبر

حكم الخواجة

موقع الكتروني يهز عرش ملكي

مسيرة الاصلاح الدستوري ، قهوة البدوي

عداوة الأمن للديمقراطية

ربيع الديمقراطية البحريني في خطر

مجتمعات الخليج العربي بين أفول الدولة ونهاية الديمقراطية

الثورة المخملية : خشبة الصلب الجديدة

العريضة الدستورية الثالثة : تُفزعُ العائلة

رجال المهمات القذرة

" شاكردية النظام " ماذا يعني أن تكون سنيا في البحرين

الديمقراطية المؤجلة وخيار المواطنة